

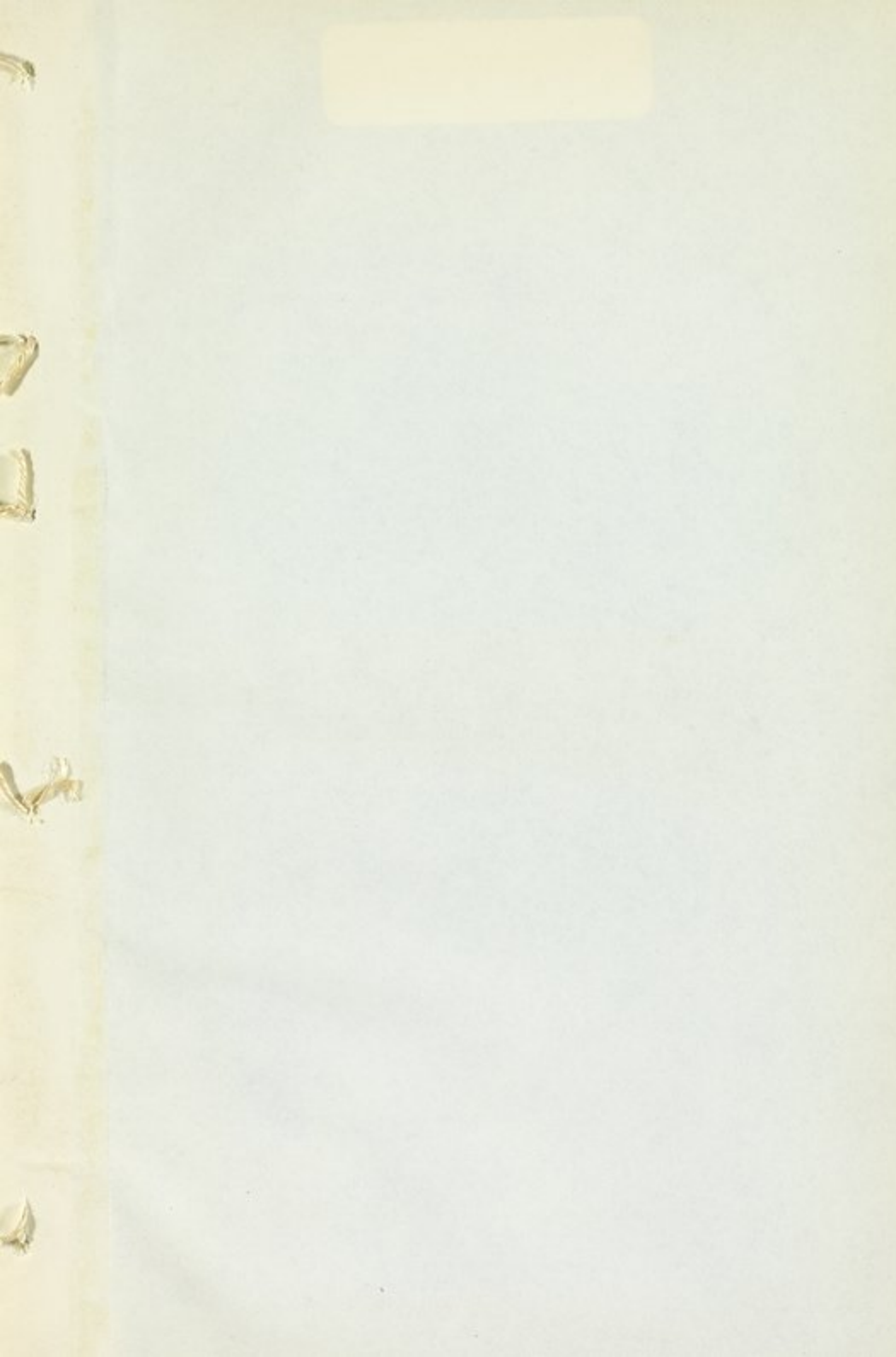
AL-SHAHRUDI

TAQLID AL-A'LAM

Princeton University Library



32101 074328434



تقلید اعلم

من مؤلفات المحقق المدقق العالم المتتبع
الحاج الشيخ احمد علی الاحمدی الشاهرودی
مدظله العالی

حق طبع محفوظ

طهران - ۱۳۴۲

کتابفروشی بوذرجمهری مصطفوی

1841

1841

1841

1841

al-Shāhrūdī, Ahmad 'Alī Ahmadi

Taglīd al-ʿālam

تقليد العالم

من مؤلفات المحقق المدقق العالم المتبوع
الحاج الشيخ احمد علي الاحمدى الشاهرودى
مد ظله العالى

وقف على تصحيحه : الفاضل البارع
الحاج السيد هداية الله المسترحمى
دامت افاضاته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما انعم ، و علم الانسان ما لم يعلم ، و اودع فيه لطائف الحكم ، والصلوة والسلام على النبي الخاتم محمد ﷺ أفضل من تأخر وتقدم ، وعلى آله مصابيح الظلم .

و بعد : فيقول العبد المقتدر الى رحمة ربه الغنى ، احمد على الاحمدى (الميامى الشاهرودى) هذه مجموعة فقهية نتتبع من الادلة والكتب الفقهية ، و نستفاد من مجلس بحث الاساتيد العظام ، لا سيما استاذنا المحترم آية الله العظمى الحاج الشيخ عباسعلى الشاهرودى قدس الله روحه الشريف ، و كنت ايضا ممن يستضيء بنور علمه ونستفيد من بياناته الشافية وتحقيقاته الكافية و كنت اضبط بقدر فهمى و مبلغ استعدادى ما استفيد من بياناته وبيانات ساير الاساتيد وجمعتها كلها فى مجموعة وصار بحمد الله والمنة كتابا وسميته ب (تقليد الاعلم) خالصاً لوجه الله .

واقول مخاطباً لمن راجع كتابى هذا انه ربما كان لا يساعدنى التوفيق لضبط بعض المطالب ونظمها فى وجيزة ونشرها ولكن التمس منى من لاجب مخالفته من الفضلاء المعاصرين من الاصدقاء بذل الجهد فى نشرها - ان الميسور يجب ان لا يترك بالمعسور - وما لا يدرك كله لا يترك كله فبادرت الى ترتيب ما ضبط فتصورت بصورة تراها وأرجو من الله التوفيق والسداد الى سبيل الرشاد .

في وجوب تقليد الاعلم

ومن شرائط المعتبرة في المقلد على ما ذكره جمع من الاصوليين
 الاعلامية والافضلية فاذا اختلف المجتهدون في الفضل والعلم وكان احدهم
 افضل واعلم من غيره فهل يجب على المقلد تقليدا لافضل والاعلم على سبيل
 التعمين اولا، بل يتخير بين تقليد الاعلم وغيره اختلف العلماء فيه اقوال،
 فذهب كثير من العلماء الامامية وجماعة من العامة الى الاول قال صاحب
 النهاية (ره) هو مذهب جماعة من الاصوليين والفقهاء وفي مسالك
 هو الاشهر بين اصحابنا وغير واحد من العامة الى الثانية وفصل بعض من
 العلماء بين صورة كون الاعلم معلوماً وبين صورة كونه مجهولاً فيجب
 تقليد الاعلم في الاولى ويتخير بينه وبين تقليد غير المفضل في الثانية
 وفصل بعضهم بين صورة حصول العلم الاجمالي باختلاف الاعلم وغيره في
 الفتاوى التي تقع في محل الابتلاء غالباً وبين صورة عدم حصوله فتعين
 عليه تقليد الاعلم في الاولى ويتخير بينه وبين المفضل في الثانية .

استدل القائلون بالاول بوجوه

الاول : بقاعدة الاشتغال وتقريرها ان المقلد اذا قلدا لاعلم برئت
 ذمته بيقين ولا يكون اذا قلده غيره اذ لا دليل على كون تقليده موجباً
 لتفريغ الذمة والاشتغال اليقيني يستدعي البرائة فيجب عليه تقليد الاعلم
 يقيناً ، و اخرى : بالاستصحاب وتقريره ان الاشتغال الذمة بالتكاليف
 الشرعية ثابتة فيستصحب بقائها الى ان يحصل العلم بالمزيل وهو لا يتحقق

الابتتقليد الاعلم واذا قلدا المفضول فيحصل الشك بالبرائة فالاصل عدمها .
وبتقرير آخر لاريب ان التقليد قد كان واجباً عليه وجوباً نفسياً
او غيره شرطياً او غيره وهذا التكليف مرده فى اول الامر بين تقليد
الاعلم وغيره فيستصحب بقائه الى ان يتحقق المزيد وهو لا يتحقق الا
بتقليد الاعلم .

وبتقرير ثالث ان الامر دائر فى المقام بين التعيين والتخيير والاصل
يقتضى الاول وتوضيح ذلك انه لاشبهة فى ان المسائل الاصولية يبعث
فيها عن الطريق الموصل الى الاحكام الشرعية فى حق المقلد فان كون
التقليد من الامور التعبدية وجعل قول المجتهد واجب العمل باعتبار
كونه احد الامور المفيدة للظن ولا ينافى كونه طريقاً جعلياً الى الواقع
ولاريب ان مرجع الطريق التعبدى الى العمل بما وراء العلم وترك تحصيل
اليقين بالبرائة عن الشغل الثابت فاذا شككنا ان هذا الشئ طريق تعبدى
ام لا فالاصل الاولى عدمه و اشار الى هذا الاصل غير واحد من العلماء .

و بالجملة فاللازم فى المسئلة هو مراعاة الاحتياط بتقليد الاعلم
و ترك تقليد المفضول بل قد يتمسك فى المسئلة بالاحتياط الشرعى
المأمور به فى النصوص وهو ضعيف .

فان قلت ان الاحتياط فى هذه المسئلة الاصولية ربما يعارض
الاحتياط فى المسئلة الفرعية كما اذا كان قول المفضول موافقاً للاحتياط
قلت اولاً نقول ان الاحتياط فى المسئلة الاصولية مقدم على
الاحتياط فى المسئلة الفرعية لقاعدة المزيد والمزال وهى مبرهنة فى
مكانها .

وثانياً انا لا نقول بالمنع من جواز الاحتياط بالنسبة الى المسائل

التي يتمكن فيها من مراعاة الاحتياط بل يتخير المكلف فيها بين التقليد و بين الاخذ بمقتضى الاحتياط و اما بالنسبة الى المسائل التي لا يتمكن المكلف من مراعاة الاحتياط فيتعين عليه تقليد الأعمى ولا يجوز له تقليد المفضل في هذه المسئلة وقد يقال بان الاصل يقتضى التخيير وقد يقرر تارة باستصحاب التخيير الثابت فيما اذا كانا متساويين في العلم اولاً ثم فضل احدهما على الاخر فان زوال هذا التخيير بحدوث الفضل في احدهما غير معلوم فيستصحب واخرى بان الشك في المسئلة دائر بين التخيير والتعيين فيما علم وجوبه في الجملة اعنى التقليد فيرجع الى اصالة البرائة على القول بها في المقام لما ان التعيين يحتاج الى معونة زائدة .

وثالثاً بان المرجحية امر توقيفى كالحجية فلا بد في ثبوتها بشيء من قيام دليل شرعى عليها فمقتضى الاصل عدمها حتى يثبت ويمكن الايراد على الجميع اما على تقرير الادل من وجوه .

الاول ان التخيير الثابت في حال التساوى انما كان باعتبار القطع بعدم ترجيح احدهما الى الاخر في العلم و نحوه مما يشك في كونه مرجحاً فحيث زال القطع المزبور بحدوث ما يحتمل كونه مرجحاً اعنى الفضل في احدهما امتنع الاستصحاب مما تقرر في محله من الحكم المستصحب اذا انيط بشيء دار مداره وجوداً أو عدماً وهذا الاستصحاب الحكم بالنجاسة الحيوان المشكوك في طهارته ونجاسته شرعاً باعتبار استصحاب النجاسة الحاصلة له حين التولد بما لاقاة الدم وفديجاب عنه بانا لانستصحب التخيير بل نستصحب جواز الرجوع الى المفضل الثابت له قبل حدوث الفضل للاخر وفيه ان هذا الجواز ليس الجواز الاباحى المقابل للاحكام

الاربعة بل المراد به الوجوب التخيري وتسميته جوازاً انما هو باعتبار الرخصة في تركه الى بدل فالمحذور باق .

والحاصل ان الاستصحاب غير جار في المقام بعد ملاحظة تغير الموضوع بذلك الان يقال بان المستصحب هو مشروعية تقليد المجتهد المزبور وجواز العمل بمقتضاه فيستصحب بقاءه الى ان يتحقق المزيل فالموضوع مقطوع البقاء في المقام .

الثاني ان استصحاب المزبور من قبيل الشك في اقتضاء المقتضى لان التخيير الثابت في الزمان الاول مردد بين التخيير المشروط بعدم وجود الافضل وبين التخيير المطلق فصلاحيه المقتضى المزبور للاستمرار غير ثابتة .

الثالث ان فتوى المجتهد المزبور غير مشمول للدالة اللفظية القاضية بجواز التقليد لانها غير شاملة بالنسبة الى المتعارضين فينحصر الدليل الدال على ثبوت التخيير في الزمان الاول بالاجماع لكنه دليل ابي فيؤخذ بالقدر المتيقن وهو ثبوت التخيير فيما اذا لم يحصل للاخر فضل عليه بعد كونهما متساويين في جميع الجهات .

الرابع ان استصحاب المزبور معارض مع اصول المتقدمة القاضية بجريان اصالة التعيين في هذا المقام فيتساقطان وفيه هذا الاستصحاب حاكم عليها واما على تقرير الثاني من وجوه :

احدها ان الشك في التعيين والتخيير يتصور على وجوه .

احدها ان يكون التخيير المشكوك فيه التخيير العقلي العارض للافراد عند تعلق التكليف بالطبيعة و مرجعه الى الشك في الاطلاق والتقييد مثل ما اذا ثبت وجوب طبيعة العتق وشك في تقييدها بالمؤمنة وعدمها

وثانيها ان يكون التخيير شرعياً مثل ما امر باخراج او اتيان كفارة الصوم فتردد بين الخصال من العتق والصوم والاطعام .

وثالثها ان يكون التخيير عقلياً ناشياً من جهة تزاحم الواجبين العينين ومرجع الشك في التعيين والتخيير حينئذ الى الشك في ترجيح احد المتزاحمين على الآخر وعدمه بعد القطع باشتغالها على مصلحة الوجوب العيني لو خلى عن المعارضة والمزاحمة والبناء على التخيير للاصل على القول به انما هو في القسمين الاولين فاما القسم الثالث فاصالة الاشتغال فيه محكمة فاذا وجب انقاذ كل غريق عينا ودار الامر بين انقاذ العالم والجاهل وشك في رجحان العالم لم يمكن الرجوع بالنسبة الى اصالة البرائة بالنسبة العالم .

ثم ان الشك في التعيين والتخيير قد يرجع ايضاً الى الشك في ترجيح احد الاحتمالين الذين لا ثالث لهما على الآخر اذا لم يوافق احدهما اصلاً من الاصول مثل ما اذا ورد حكم الزامى بين الوجوب والحرمة وكان في احد الاحتمالين ما يحتمل كونه مرجحاً مثل موافقة الشهرة وهذا غير الشك في التعيين والتخيير الناشى من جهة التزاحم وعدم جريان اصالة البرائة هنا اوضح من عدم جريانه في باب التزاحم اذا عرفت ذلك .

فاعلم ان الشك في التعيين والتخيير في مسئلتنا هذه ليس من قبيل القسم الاول الراجع الى الاطلاق والتقييد ولا من القسم الثانى الراجع الى التخيير الشرعى لان ثبوت الحكم ولو شأناً ليس مقطوعاً به لكل واحد من الفردين المحتمل تعين احدهما في هذين القسمين بخلاف المقام فان الحجية الثانية مقطوع بثبوتها لكل من المتعارضين وايضاً

انا نعلم قطعاً ان غير محتمل التعمين فيهما كالكافره ليس بواجب عينى
 وقول كل واحد من المجتهدين المتخالفين مما يحتمل كونه هو الواقع
 المفروض وجوبه عيناً فتعين كونه من احد القسمين الاخيرين الذى
 عرفت اقتضاء الاصل فيهما التعمين وهل هو من القسم الرابع الراجع
 الى التزام او القسم الاخير الراجع الى تعارض الاحتمالين والظاهر
 هو الاخير لان حقيقة التقليد عبارة عن انجعال قول المجتهد طريقاً
 تعديداً للمقلد الى الواقع فمعد اختلاف المجتهدين تقع المعارضة بين
 الطرفين فاحدهما تعين الواقع فى الوجوب والاخر فى الحرمة فالتخيير
 الذى يحكم به العقل ليس من باب التخيير الناشى من اشتمال كل من
 المتزامنين لمصلحة التكليف كانهما النفس من الهلاك للمقطع باختصاص
 المصلحة المقترضة لجعل الطريق اعنى اصابة الواقع باحدهما بل هو من
 باب التخيير الناشى من تعارض احتمال مؤدى احد الطرفين كالوجوب
 لاحتمال مؤدى الاخر كالحرمة .

الثانى ان البناء على التخيير لاصالة البرائة انما يتجه عند الشك
 فى ثبوت التكليف و اما اذا كان الشك فى ارتفاع التكليف الثابت
 باعتبار الشك فى طره التخصيص على ذلك التكليف انعكس الاصل
 فيقتضى التعمين الا وان الكلام فى وجوب تقليد الاعلم عيناً او تخييراً
 كلام فى القدر الخارج من تحت ما دل على عدم جواز العمل بما وراء
 العلم فالقدر المتيقن الذى يجب الاقتصار عليه ليس الا العمل بقول الاعلم
 الثالث ان التمسك باصالة البرائة على فرض تسليم جريانها فى
 مثل المقام انما يستقيم مع عدم وجود معارض لها وهو فى المقام موجود
 وهو استحباب بقاء التكليف واصالة عدم كون قول المفضل حجة شرعية

واصالة حرمة العمل بغير العلم واصالة حرمة التقليد عن المفضول وما دل على وجوب التعلم وما دل على حرمة العمل بغير العلم وغير ذلك .
الرابع ان اصالة البرائة لا يقضى بحجية قول المفضول اذ الملزومات لا يثبت بالاصول .

و اما على تقرير الثالث فبان الشك في ترجيح احد الحجتين المتعارضين على الاخرى شك في حجية المرجوح فعلا واصالة عدم الحجية حينئذ محكمة بعد عدم قيام دليل عليها .

نعم قد يشكل فيما ذكر بان مسئلتنا هذه من قبيل القسم الاول اعنى كون التخخير المشكوك فيه من قبيل التخخير العقلي العارض للافراد عند تعلق الامر بالطبيعة ومرجهه الى الشك في الاطلاق والتقيد وتوضيح ذلك ان الذى يقتضيه الادلة القاضية بمشروعية التقليد والرجوع الى العلماء فى استعمال الاحكام هو كون طبيعة التقليد والاخذ من العالم واجبا على المقلد وهذا كما يعم تقليد الاعلم كذا يعم تقليد المفضول فيحصل اليقين بالبرائة بمجرد الاثبات بما يسمى تقليداً فالاصل عدم جواز تقييدها بالاعلم .

و يمكن ان يقال بان الدليل على مشروعية التقليد منحصر فى النقل والعقل والادلة فى شئ منهما على ثبوت المطلوب .

واما النقل فلان الدليل الدال على مشروعية التقليد وحجية قول المجتهد لا يمكن تناوله لصورة التعارض للقطع بمخالفة احد المتعارضين للمواقع وتعيين احدهما دون الاخر ترجيح بلا مرجح فلولا قيام الاجماع على بطلان الطرح والتوقف لكان مقتضى القاعدة عدم جواز العمل بفتوى المجتهد المعارض لفتوى المجتهد اخر سيما فتوى المفضول منهما

لكن بعد ملاحظة ذلك الاتفاق يجوز تقليد الاعلم دون غيره لانه المتيقن من الاجماع المزبور واما العقل فلان العقل لا يذهب الى جواز الاخذ بالمرجوح مع وجود الراجح في التخييرات التي تستند الى حكمها لاجل التخيير خصوصا فيما اذا كان الشك في ارتفاع التكليف الثابت بالاصل والعمومات اعنى حزمة العمل بقول الغير وما قرع سمعك من ان المرجحية كالحجية محتاجة الى الدليل فانما هو في التخيير الشرعي الثابت بالدليل ومثل هذا الدليل مفقود في المقام .

فلما ما ذكره القائل من ان حصول القطع الاجمالي بمخالفة احدهما للواقع قاض بعدم شمول ادلة التقليد المتعارضين غير مستقيم اما اولاً فلان مقتضاه تعيين حمل المطلقات المزبورة على خصوص عدم التقليد فيكون المراد منها هو جواز التقليد في المسائل الانفاقية وهو من قبيل حمل المطلقات على الافراد النادرة وهو بعيد في الغاية .

واما ثانياً فلان حمل المزبور مخالف للاجماع و اما جعل العلم الاجمالي المزبور مانعا من حجية المتعارضين المزبورين فغاية ما يوجه به ذلك هو عدم امكان ارادة المتعارضين من عموم ذلك اللفظ لانه يدل على وجوب العمل عينا بكل قول صدر عن مجتهد ولا يرب في ان وجوب العمل عينا بكل من المتعارضين ممتنع والعمل بكل منهما تخيير لا ايل عليه اذ لا يجوز ارادة الوجوب العيني بالنسبة الى غير المتعارضين والتخيير بالنسبة الى المتعارضين من لفظ واحد و اما العمل باحدهما الكلي عينا من افراد العام لان افراده هي المشخصات الخارجية وليس الواحد على البدل فرد اخر بل هو عنوان منتزع منها غير المحكوم عليه بحكم نفس المشخصات بعد الحكم بوجوب العمل بها عينا .

ويمكن دفعه بان الأدلة القاضية بالرجوع الى العلماء لا تقتضى وجوب العمل بجميع اقوالهم تعييناً بل هو عن قبيل الوجوب التخييري فلا محذور .

و يورد عليه بان العلم الاجمالي حاصل بان واحداً منهما ليس بحجة واقعاً اذ لا يعقل ان تكون الامارة المخالفة للمواقع حجة واقعية فمع اشتباه الحجة يغير ما لا يجوز العمل بشيء منها .

ويمكن دفعه باحد امور منها ان يقال ان المقام من قبيل دوران الامر بين الوجوب والتحرير لان العمل بالحجة واجبة والعمل بغير الحجة حرام و مقتضاء التخيير الا ان يقال بان جانب التحريم اقوى اما مطلقا او في خصوص المقام لم يجب عليه الاخذ بها تعييناً بل يجوز له الاحتياط والاجتهاد .

ومنها ان يقال انا لانسلم كون الاخذ بالفتوى المخالف للمواقع حراما بعد ملاحظة كون المقلد جاهلا بها اذ لا تكليف على الجاهل بالموضوع .

ومنها ان يقال انا لانسلم وجوب مراعاة العلم الاجمالي المفروض حصوله في المقام وتحصيل الموافقة غير واجب ولان الاحتياط في المقام غير ممكن فلا يجب على المكلف مراعاة العلم الاجمالي المزبور .

ومنها ان يقال ان حكم هذا العلم الاجمالي مرتفع في الواقع لمصلحة موجودة في نصب التقليد واليسر والسهولة فليس الواقع مطلوباً من المقلد في هذا الحال وفيه انه مستلزم للتصويب وهو باطل اجماعاً .

ومنها ان يقال ان المشهور جعل الحكم المستفاد من التقليد بدلاً واقعياً او ظاهرياً عذرياً عن الواقع فيكون ثابتاً في الشريعة

بالامر الترتبى .

ومنها ان يقال ان التقليد باعث لسقوط الحكم الواقعى عن المكاف فلا يترتب على العلم الاجمالى المزبور اثرأ اصلاً ثم ان الحكم بوجوب الاخذ باحد المتعارضين المزبورين يتصور على وجوه .

الاول ان يكون من جهة شمول عموم لفظى لاحدهما على البديل نظير شموله للواحد المعين وهذا متجه فى المقام الا ان يقال ان احدهما على البديل وخروج الاخر غير ممكن .

الثانى ان يكون ذلك من باب حكم العقل بعد ملاحظة وجوب كل منهما فى حد نفسه بحيث لو امكن الجمع بينهما وجب كلاهما لبقائه المصلحة فى كل منهما غاية الامر انه يفوته احدى المصلحتين و تدرك الاخرى وهذا ما يحكم به العقل والسرفى ذلك انا لو حكمنا بسقوط كليهما مع امكان احدهما على البديل فلزم كون وجوب كل منهما واحداً ثابتا بمجرد الامكان ولزم كون وجوب كل منهما ممكنا بازيد من الامكان سواء كان وجوب كل منهما بامر ين او كان بامر واحد يشمل الواجبين والحاصل انه اذا امر الشارع بشىء واحد استقل العقل بوجوب اطاعته فى ذلك الامر بشرط عدم المانع الملقى والشرعى لانها ممكنة فيقبح تركها واذا امر بشيئين واتفق امتناع ايجادهما فى الخارج استقل بوجوب اطاعته فى احدهما لابعينه وهذا انما يتحقق اذا كان العمل بالفتوى من باب السببية بان يكون قيام الفتوى على وجوب شىء واقعا سببا شرعيا لوجوبه ظاهراً على المكاف فيصير المتعارضان من قبيل السببيين المتزاحمين فيلقى احدهما مع وجود وصف السببية فيه لاعمال الاخر كما فى كل واجبين متزاحمين .

الثالث ان يكون ذلك من باب الطريقة بمعنى ان الشارع لاحظ الواقع و امر بالتوصل اليه من هذا الطريق لغلبة ايصاله الى الواقع وعلى هذا فـ لمتعارضان لا يصيران من قبيل الواجبين المتزامين للمعلم بعدم ارادة الشارع سلوك الطريقين معا لان احدهما مخالف للواقع قطعا فلا يكونان طريقين الى الواقع والمتجه على هذا التقدير هو الحكم بالتوقف لا بمعنى ان احدهما المعين واقعا طريق ولا نعلمه بعينه كما لو اشتبه خبر صحيح بين خبرين بل بمعنى ان شيئا منهما ليس طريقا فى مؤداه بخصوصه ومقتضاه الرجوع الى التيقن مع وجوده والى الاصول العلمية عند انتفائه والذى يظهر من طريقة الاصحاب ويستفاد من الادلة فى الباب هو ان اقوال العلماء طريق لمعرفة الاحكام الشرعية ويجب على العامى الرجوع الى قول واحد منهم وجوبا تخييريا و مجرد ثبوت الوجوب التخيري وانتفاء الوجوب التعميني لا ينافى كون الجميع حجة شرعية سواء قلنا بان الواجب اولا هو العمل بجميع الفتاوى ويسقط هذا التكليف بمجرد الايمان بالبعض كما احتمله بعضهم او قلنا بان التكليف من اول الامر انما تعلق بالاخذ بواحد منها كما هو المستفاد من الادلة ومجامع كلمات الاصحاب .

الثانى من الادلة

التي استدلوها على وجوب تقليد العلم تعيينا لعمومات المانعة من العمل بغير العلم ومن قول المجتهد خرج عنها قول العلم بالاجماع والعقل وقاعدة الحرج والسيرة المستمرة وقاعدة عدم الدليل دليل العدم ولادليل على خروج غيره فيبقى مندرجا فيها .

الثالث ان الظن الحاصل من قول الاعلم اقوى من الظن الحاصل من قول غيره لان زيادة العلم اشد منعا من الخطاء فيجب العمل به لان العمد باقوى الظنين واجب لانه القدر المتيقن و لحصول الظن بالضرر عند مخالفة الراجح والاخذ بالرجوع .

و يورد عليه بالمنع من كون الظن بقول الاعلم مطلقا اقوى فكثيرا ما يظهر رجحان ظن المفضول على ظن الافضل فى كثير من المسائل الاجتهادية وفرق بين اقوال المفتين و ادلة المستدل لان المستدل يمكنه ترجيح بعض الادلة على بعض بخلاف العامى بالنسبة الى الاقوال و من هنا يظهر ان اطلاق كون الظن بقول الاعلم اقوى ممنوع اذ مع قول غير الاعلم موافقا لقول مجتهد آخر حى اوميت او اكثر سيما اذا زعمهم المقلد اعلم فكيف يحصل الظن الاقوى من قول الاعلم .

و يجب عنه بانه ان اريد من منع الصغرى اثبات التسوية بين الاعلم والادون من حيث الظن فى حد ذاتهما مع قطع النظر عن الامور الخارجية فهذه مكابرة وان اريد من ذلك ان غير الاعلم ربما يحصل من قوله الظن الاقوى بملاحظة المرجحات الخارجية ففيه ان الظنون التى تحصل للمقلد بملاحظة هذه الامور بما لا عبرة بها اصلا كما يشهد به الاجماع المحصل والاجتماعات المنقولة مضافا الى انه لا دليل على اعتبار هذه الظنون فى مقام تقوية الامارة و ترجيحها على معارضها بعد امكان مقتضى الاصل عدم اعتبارها اذ ليست هذه الظنون مما يحصل باعتبار ما فيها نفسها من الاوصاف المقربة الى الواقع كالا علمية و نحوه من المرجحات الداخلية والمفروض عدم كون هذه الظنون كذلك اذ باعتبار تعاضدها بمثلها او باقويها من الامارات المعتبرة فى حق المقلد فمن

اين يحصل بسببها قوة فى قول الادون كقوة الظن الموجودة فى قول الاعلم.
 الرابع ان مسئلتنا من قبيل تعارض الامارتين والدليلين فمع
 عدم امكان الجمع بينهما بحسب الاخذ بمقتضى الارجح الذى هو فتوى
 الاعلم ولا يجوز الاخذ بمقتضى فتوى المفضول فى صورة المعارضة اما
 الصغرى فلا تطلق الادلة القاضية بمشروعية التقليد وحجية قول المجتهد
 فانها شاملة لمؤدة التعارض ايضا واما وجوب الاخذ بالارجح فلموجهين.
 احدهما قاعدة الاشتغال لدوران الامر بين التخيير والتعيين
 الموافق للظاهر وما يقال من انه قديكون فتوى المفضول موافقا للاحتياط
 اللازم فى المسئلة الفرعية فيتعارض الاحتياط فى المسئلة الاصولية
 بل يرجح عليه فى مثل المقام.

و ثانيهما ان فتوى المجتهد مندرج فى عنوان الخبر لانه مخبر
 عن الله بظنه لا انه مخبر عن ظنه فالاجماع المحكية على وجوب
 العمل باقوى الخبرين فى مقام التعارض شاملة بالنسبة اليه و فيه نظر
 اذ لانسلم صدق الخبر على الفتوى بل هو منصرف عنه كما يظهر من
 ملاحظة معناه اللغوى والعرفى مضافا الى ان لفظ الخبر الوارد فى
 استعمالات المتشريعة مقابل للفتوى فكيف يشمله لفظ الخبر عند الاطلاق
 مع انه يستفاد من مجامع كلمات الاصحاب ان مرادهم من تلك الاجماع
 هو الخبر الواحد الذى وقع البحث فيه فلا يعم الفتوى وقد يورد على
 الاحتجاج المزبور بوجوه .

احدها ما ذكره بعض المحققين من ان ما ذكر من كون المقام
 من قبيل تعارض الدليلين غير مستقيم .

اما اولا فلان التقليد ليس دليلا علميا واما هو طريق للمعمل

فلا يجزى فيه ما ذكره .

اما ثانياً فلان العلم الاجمالى بمخالفة واحد من التقليدين للمواقع قاض بعدم حجية احدهما فيكون كل منهما من قبيل دوران الامر بين الحجة و غير الحجة و يمكن الجواب عنه تارة بالنقض بما اذا وقعت المعارضة بين الخبرين فانهم صرحوا بوجوب الرجوع فيهما الى المرجح فكذا الحال بالنسبة الى المقام وقد يفرق بين المقامين بان جمع الاخبار حجة شرعية بمعنى انه يجب على المجتهد التمسك بجميع الاخبار فمع وقوع التعارض بينها و عدم امكان الجمع بينها يجب البناء على مقتضى اقوى بخلاف الفتوى فان واحداً منها حجة على المقلد و ايضا فان الاجماع قائم على وجوب الرجوع الى اقوى الدليلين عند تعارضهما وهذا الاجماع غير متحقق بالنسبة الى الفتوى وفى كليهما نظر و يجاب عن الاشكال المزبور بان غاية ما يقتضيه الايراد المزبور هولوزوم الاقتصار على المتيقن وهو البناء على تقليد العلم الاجماع وغيره على حجية .

ثانيها ان ما ذكر من دوران الامر فى المقام بين التعيين والتخيير غير مستقيم بعد ملاحظة منافاته لمقتضى الاطلاقات القاضية بحجية قول المجتهد وجواز التقليد فانها شاملة بصورة المعارضة فالاصل عدم كون مثل هذا العلم الاجمالى مانعاً من مشروعية التقليد الا ان يقال بان الاصل فى العلم الاجمالى ان يكون باعثاً لتنجز التكليف فهذا ايضا مانع من حجيتها .

وثالثها ان ما ذكر من ان فتوى المجتهد مندرج فى عنوان الخبر غير مستقيم لانصراف الخبر الى الحسى مضافاً الى انه لا قائل بالرجوع

الى المرجحات المنصوصة وقوع بين الفتاوى .

ويمكن دفعه بما يظهر من جملة من الاخبار ان المناط فى الترجيح كون احد الخبرين اقرب مطابقة للمواقع سواء كان لمرجح داخلى كالأعدلية مثلا اولمرجح خارجى كمطابقة الامارة توجب كون مضمونه اقرب الى الواقع من مضمون الاخر فان هذا المناط جار بالنسبة الى تعارض الفتوى وان لم يكن الفتوى داخلا فى الخبر حقيقة .

فمنها ما دل على الترجيح بالاصدقية فى الحديث كما فى مقبولة عمر بن حنظلة فانا نعلم ان وجه الترجيح بهذه الصفة ليس الا كون الخبر الموصوف بها اقرب الى الواقع من خبر الغير الموصوف بها لا بمجرد كون راوى احدهما اصدق .

ومنها ما دل على ترجيح اوثق الخبرين فان معنى الاوثقية هوشدة الاعتماد عليه وليس الا لكون خبره اوثق فاذا حصل هذا المعنى فى احد الخبرين من مرجح خارجى اوداخلى اتبع ومما يستفاد منه المطلب على وجه الظهور ما دل على ترجيح احد الخبرين على الاخر بكونه مشهوراً بين الاصحاب بحيث يعرفه كلهم واوكان الاخر غير مشهور الرواية بينهم بل ينفرد بروايته بعضهم دون بعض معللا ذلك بان المجمع عليه لا ريب فيدل على ان طرح الاخر لاجل ثبوت الريب فيه لا لانه لا ريب فى بطلانه كما قد يتوهم والا لم يكن معنى للتعارض فيدل على رجحان كل خبر يكون نسبة الى معارضة مثل نسبة الخبر المجمع على روايته الى الخبر الذى اختص بروايته بعض دون بعض مع كونه بحيث لو سلم عن المعارض اوكان روايته اصدق واعدل من راوى معارضة المجمع عليه لاخذ به ومن المعلوم ان الخبر المعتضد بامارة توجب الظن بمطابقته

ومخالفته ومعارضة للمواقع نسبة الى معارضة تلك النسبة والحاصل ان
المناط المستفاد من هذه الاخبار جار بالنسبة الى الفتوى فيجب ترجيح
فتوى العلم وطرح فتوى غيره عند وقوع المعارضة بينهما .

وقد يورد عليه تارة بان المناط المزبور ظنى فليس بحجة لانه
ظن في اللفظ وليس من قبيل الظن المستفاد من اللفظ .

و اخرى بان فتوى المفضل ربما يكون معتضد بامارة خارجية
توجب حصول الوثوق بمطابقته للمواقع .

وثالثا بانه قياس مع الفارق اذ يجب على المكلف العمل بجميع
الاخبار فمع تحقق المعارضة بينها يجب الاخذ بالارجح بخلاف الفتوى
فان الواجب على المكلف هو العمل بواحد من الفتوى على سبيل التخيير
كما هو المنساق من الادلة التقليدي .

ورابعا بان هذه الاخبار انما تقتضى بوجوب الرجوع الى المرجح
في صورة العلم بالتعارض والاختلاف فالدليل المزبور اخص من المدعى .
الخامس مقبولة عمر بن حنظلة التي رواها مشايخ الثلثة قال
سئلت ابا عبد الله عن رجلين من اصحابنا بينهما منازعة في دين او ميراث
الى ان قال فان كلا منهما اختار رجلا من اصحابنا فرضيا ان يكون
الناظرين في حقهما فاختلفا فيما حكما وكلاهما اختلفا في حديثكم
فقال الحكم ما حكمتم به اعدلها وافقههما واصدقهما في الحديث
واورعهما ولا يلتفت الى ما حكمتم به الاخر الحديث فان هذه الرواية دالة
على تقديم قول الافقه والاصدق في الحديث على قول غيرهما عند الاختلاف
في حكم الله تعالى وقد يورد على الاستدلال بوجوه :

منها ان هذه الرواية على تقدير تسلم دلالتها على المدعى معارضة

على سيرة العقلاء المستقرة الى الرجوع الى العالم مطلقا كما هو الحال بالنسبة الى سائر الصناعات فانه يجوز لنا سلوك طريقتهما ما لم يثبت الردع الشرعى وجعل هذه الرواية ردعاً شرعياً لهذه الطريقة غير مستقيم كما لا يخفى ان المراد بالحكم هو فصل الخصومة بقرينة السؤال فى منازعة الرجلين فى دين او ميراث فلا دلالة لها على تقديم فتوى الاقبح .
 و اجيب عنها باننا نتمسك فى تعارض الفتوى بالفحوى و تنقيح المناط و فيه نظر لانهما من الظنون التى لم تثبت اعتبارها اذ ليسا قطعيين .

ويمكن الجواب عن المناقشة المزبورة بوجهين :

الاول ان الظاهر عدم القول بالفصل بين الحكم والفتوى فكل من قال بتقديم حكم الاعلم قال بتقديم فتواه وقد اعترف بهذا الاجماع غير واحد من المحققين منهم المحقق التستري و صاحب المفاتيح فى المحكى عن ظاهر كلامهما و بتقرير اخر لا ريب فى ان الحكم مشتمل على الفتوى فاذا ثبت وجوب البناء على الفتوى المقرون بالحكم الصادر من الاعلم تعييناً لزم القول به مطلقا اذ لا قائل بالفصل بين اقسام الفتوى كما صرح به غير واحد من المحققين .

وثانيهما ان المراد به معنى اللغوى المتناول للفتوى مثل قوله تعالى فى غير موضع (ومن لم يحكم بما انزل الله) يدل على ذلك زيادة على عدم ثبوت الحقيقة الشرعية فى لفظ الحكم قول الراوى و كلاهما اختلفا فى حديثكم فان المتبادر كونه بيانا لاختلاف الحكم و من الواضح ان الاختلاف فى نفس القضاء ليس اختلافا فى الحديث نعم الاختلاف فى فتوى رواة عصر الامام اختلاف فى الحديث نظراً الى اشتراك الفتوى

و رواياتهم في الاستناد الى السماع من الامام عليه السلام عموما او خصوصا فيكون الاختلاف في الفتوى اختلاف في الحديث و كذا يدل عليه قول الامام الحكم ما حكم به اصدقهما في الحديث انما يناسب ترجيح الفتوى التي هي بمنزلة الحديث دون القضاء ولا دلالة في منازعة التحاكمين على كون المراد به القضاء لان المتنازعين ربما ينشأ نزاعهما من جهة الاشتباه في الحكم الشرعي فيرجعان الى من يحكم بينهما بالفتوى دون القضاء والظاهر ان نزاع الرجلين كان من هذه الجهة لا من جهة الاختلاف في الموضوع ومرجه الى الادعاء والانكار والا لما كان لاختيار كل منهما حكما فان فصل الحكومة حينئذ يحصل من حكم واحد .

و منها ان مورد الرواية المزبورة هو صورة كون الاعلم معلوما معيناً عند المكلف فلا نعم صورة كونه مجهولا وقد يجب عنه بانه قوله عليه السلام في الجواب الحكم ما حكم به اعدلها وافقهما الحديث يدل على التعميم المذكور لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المورد على انا نمنع من اختصاص المورد بصورة كون الاعلم معلوما ولم تقم قرينة على ذلك مع ان ترك الاستفصال في الجواب يفيد العموم .

ومنها ان مورد الرواية المزبورة هو صورة علم المكلف بتعارضهما فلا نعم صورة الجهل بالمخالفة بالدليل اخص من المدعى واعلم ان جمع الحكمين او الحكم في مسألة او نزاع يتصور على وجوه :

الاول ان يكون المقصود من اجتماعهم صدور الحكم منهما جمع .
 الثاني ان يكون صدور الحكم من احدهم ويكون المقصود من حضور الباقيين اعانتهم للمحاكم في مقدمات الحكم لئلا يقع الخطاء .
 والثالث ان يكون مقصود الصدور من بعض و من الباقيين انفاذ

حكمه وامضائه ولا ريب ان الفرض المتعارف من جميع الاحكام دائر بين
 الصورتين الاخيرتين واما الصورة الاولى فبعيدة في الغاية ولم نسمع وقوع
 ذلك في شيء من الازمنة ولو حملنا الحكم في الرواية على الحكم
 المصطلح لم تكف تنطبق على شيء من الصور اما على الاخيرتين فواضح
 لان تصريح الرواية صدور الحكم من كل من الحكمين والمفروض في
 هاتين الصورتين عدم صدور الحكم الامن ادهم واما على الصورة الاولى
 فمع ما فيه من تفزير الرواية على فرض نادر ينافيه ما فيها بعد ذكر
 المرجحات قال فقلت انهما معاً عدلان مرضيان عند اصحابنا لا يفضل
 واحد منهما على صاحبه قال فقال ينظر الى ما كان روايتهم عنا في ذلك
 الذي حكما به المجمع عليه عند اصحابك فان الامر بالنظر الى مدرك
 الحكمين من الروايات والاخذ بالمشهور لا يلائم تعارض الحكم المصطلح
 من وجهين :

احدهما ان شغل المتراضين ليس النظر في مدرك الحكمين
 والاجتهاد في ترجيح احدهما علمي الاخر .

والثاني انه اذا تعارض الحكمان ولم يكن في احد الحاكمين
 مزية على الاخر في شيء من الاوصاف المذكورة فالمرجع هو اسبق
 الحكمين بل لا يبقى بعد صدور الحكم من احد الحكمين محل لحكم اخر
 ولو حمل الرواية على ما اذا كان الحكمان قد صدرا دفعة واحدة فمع بعده
 وامكان دعوى القطع بعده عادة يدفعه ان الحكمين يتسايطان حينئذ
 فلا وجه للاخذ بالمرجحات .

السادس رواية داود بن الحصين عن ابي عبدالله في رجلين اتفقا
 على عدلين جملا ما حكما في حكم وقع بينهما فيه خلاف فرضيا

بالعدلين فاختلف العدلان بينهما عن قول ايهما يمضى الحكم قال عليه السلام ينظر الى قول اقلهما واعلمهما باحاديثنا واورعهما فينفذ حكمه ولا يلتفت الى الاخر .

وخبر موسى بن اكيل عن ابي عبدالله عن رجل يكون بينه وبين اخر منازعة فى حق فيتفقان على رجلين يكونان بينهما حكماً فاختلفا فيما حكما قال فكيف يختلفان قلت كل منهما للمذى اختاره الخصمان فقال ينظر الى اعدلهما وافقهها فى دين الله فيمضى حكمه والتقريب فيه ما قدمناه فى المقبولة .

والمروى عن نهج البلاغة عن امير المؤمنين فى كتابه الى مالك - الاشر اختر للحكم بين الناس افضل رعيته فى نفسك ممن لاتضيق به الامور اوقفهم فى الشبهات وآخذهم بالحجج الى آخر حديث .

وقد يورد على الاستدلال بها بوجهين :

احدهما ما ذكر فى المفاتيح من ان ما عدا الاخير منها بصورة خاصه وهى صورة اختيار كل من المتداعيين رجلاً للحكومة و قطع الدعوى فلا يتم به المدعى واما الاخير منها فلضعف سنده ودعوى جبره بالشهرة لا يخلو عن اشكال .

وثانيهما ان غايته ما يقتضيه هذه الروايات و مقبولة عمر بن حنظلة انما هو وجوب الرجوع الى الاعلم فى صورة كونه اعدل من غيره فلا دلالة فى شئ منها على وجوب تقليد الاعلم فى صورة تساويهما فى العدالة

وقد يجاب عن الاول بان الظاهر عدم القائل بالفصل بين الصورة المزبورة وغيرها كما نص عليه غير واحد من الاصوليين بل قد يدعى ان

المناط منقح بين هذه الصورة وبين غيرها واما المناقشة في سفد الرواية الاخيرة فيمكن دفعها بان كتاب نهج البلاغة مما الف السيد الرضى رحمه الله كما نقله عن جماعة من الموثقين بل يمكن دعوى ان النقل في صدوره عنه مستفيض فيجوز العمل بالرواية المذكورة فيها .

ويورد عليه بانها مرسله فليست بحجة اذ لم يثبت عندنا ان السيد المذكور ممن لا يروى الا عن ثقة ولو سلمنا اعتبارها من حيث السند فلا نسلم دلالتها على المطلوب اذ غايته ما تقتضيه الرواية المزبورة هو انه تعيين في القاضى المنسوب من قبل الامام او نائبه الخاص ان يكون متمصفاً بتلك الامور فلا دلالة فيها على العموم والتمسك في ذلك تنقيح المناط او بالاية القطعية او بالاجماع المركب غير مستقيم لعدم ثبوت شيء من ذلك في هذا المقام مع ان مقتضى التمسك بالرواية في المقام هو اعتبار جميع الشرائط المذكورة فيها في المقلد (بالفتح) وهو مما لا اظن احدا يلتزم به الا ان يقال بان ذلك من قبيل العام المخصص وهو حجة في الباقي .

ويورد على الرواية الاخيرة ايضاً بان الظاهر ان الامور المزبورة في الرواية ليست من الشرائط المعتبرة في جواز القضاء بل هي شرائط الكمال لان الامر حقيقة في مطلق الطلب وليس حقيقة في الوجوب اذ فيه ان الامر منصرف الى الوجوب عند الاطلاق وان صدق العصيان متحقق مع مخالفة المكلف لمقتضاه بل لما دل على عدم اعتبار هذه الشروط في القاضى على انا لانسلم كون المراد من قوله افضل افضل رعيته هو العلمية لا يمكن حمله على مطلق الافضلية ولو كانت متحققة من جهة الاعدية او نحوها من الامور التي توجب الافضلية .

وعن الثاني بان الظاهر ان المنساق من الاخبار المزبورة هو كون كل من العلمية والاعدلية باعثة لوجوب الاخذ بقوله في مقام التعارض كما يشير اليه قول الراوى قلت فانهما معاً عدلان نعم يمكن ان يقال باننا نفرض صورة كون ثبوت العلمية بالنسبة الى احدهما و ثبوت الاعدلية بالنسبة الى الاخر فان هذه الصورة خارجة عن مدلول الروايات المزبورة .

السابع عن كشف اللثام و شرح الربذة للمفاضل الصالح من ان تقليد المفضل مع وجود الافضل يستلزم ترجيح المرجوح على الراجح وهذا في الحقيقة دليل من الادلة المستدل بها على كبرى القياس المزبور و يحتاج في تقريبه الى فرض سقوط الظنون الخارجية التي تحصل للمقلد عن الاعتبار كما هو الحق والافمن الواضح عدم جريانه فيما اذا تساوى الظنان او كان ظن الحاصل من قول المفضل اقوى لان المناط في الرجحان والمرجوحية في حكم العقل هو الرجحان الشخصي متى لم يقم دليل قطعى عنده على عدم الاعتداده ويورد عليه بان الاجماع قائم على عدم تعيين تقليد المفضل اذا كان الظن الحاصل من قوله اقوى من الظن الحاصل من قول العلم ولو لا هذا الاجماع لقلنا بوجوب ترجيحه عليه في مقام التعارض .

ويورد عليه اولا بانه متى ثبت وجوب تقليد العلم في صورة كون الظن الحاصل من قوله اقوى من الظن الحاصل من قول غيره فيثبت ذلك مطلقا اذ لا قائل بالفرق بينهما ممن يعتمد بقوله .

وثانيا بان قيام الاجماع على ذلك دليل على عدم كون الاستدلال المزبور عقلياً اذ من المقرر ان القواعد العقلية لا تقبل التخصيص بل

يشير الى ذلك ايضا ما دل على جواز الصلوة خلف المفضول مع وجود الافضل ونظائر ذلك كثيرة وتوضيح الحال ان المستفاد من الادلة الدالة على حجبية قول المجتهد وجواز التقليد هو ان كل مجتهد صالح للافتاء وانه يجوز للعامة تقليده ومجرد ارجحية الافضل لا يقضى بوجوب تقليده تعييناً اذ لم يثبت وجوب مراعاة الارجح في مثل المقام والالزم البناء على الظن مطلقاً بل يلزم من ذلك ايضاً وجوب ترجيح المجتهد المتصف بسائر الصفات الكمالية والملكات الجميلة وسلمنا ارجحية تقليد الأعم من غيره لكن نقول ان المقامات مختلفة فربما يتعين البناء على الارجح وربما يكون على مقتضاه اولى من غيره و لم يثبت كون المقام من قبيل الاول .

الثامن عن الفاضل في النهاية من ان الأعم له مزية ورجحان على المفضول يتقدم كما تقدم في الصلوة وهذا ان رجع الى قاعدة الاخذ بأقوى الامارتين فهو والا كما هو الظاهر التنظير بالصلوة له فلا نرى له وجهاً ومع هذا فلا يفيد الاستصحاب .

التاسع انه لو جاز تقليد غير الأعم مع وجود الأعم وتمكن من تقليده للزم المساواة بين من يعلم ومن لا يعلم والتالي باطل اما الملازمة فلان غير العالم باعتبار نقص علمه يصدق عليه انه لا يعلم والأعلم باعتبار زيادة علمه يصدق عليه انه يعلم فاذا جاز تقليدهما ثبت المساواة بينهما في جواز التقليد واما بطلان التالي فلعوم نفي المساواة في قوله تعالى (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) .

و يورد عليه اولا بما ذكر بعض الاصوليين من ان مقتضى الاية الشريفة نفي المساواة بين من يعلم في الجملة و من لا يعلم شيئاً لان

نكرة المنفية تفيد العموم وهذا لا يصدق على غير الاعلم لانه باعتبار علمه فى الجملة يصدق عليه انه يعلم وحيث صدق الموجبة الجزئية لم يصدق السالبة الكلية لانها نقيضها و اجتماع المتناقضين محال بل قد يستدل بالاية الشريفة على جواز تقليد غير الاعلم وذلك لولم يخبر تقليده لكن مساوياً لمن لا يعلم شيئاً فانه ايضا لا يجوز تقليده مع وجود الاعلم والتالى باطل لعموم نفي المساواة فالمقدم مثله .

و ثانياً بان الظاهر كون المراد بنفى المساواة نفيها من جميع الجهات لا من كل جهة فلا يلزم تفاوت العالم فى كل شىء بل يكفى اختلافهما فى بعض الاشياء كالفضل والمرتبة اواكثرها .

العاشراستقرار طريقة العقلاء على الرجوع الى اعلم اهل الخبرة . ويورد عليه بان الاخذ بهذه الطريقة يقتضى متابعة الظن الشخصى فانهم انما يرجعون الى الاعلم لاجل ذلك فلو فرض حصول الظن الشخصى من قول غيره لا اتبعوه من غير توقف وانتم لاتقولون بمثله فى المقام .

ويورد عليه باننا لانسلم ذلك مع عدم وقوع الاختلاف بين اهل الخبرة و لذا لا يجب الرجوع الى اعلم اهل الخبرة مع ان مقتضى الاستدلال المزبور هو وجوب الرجوع الى اعلم الرواة واثبتهم فى النقل واضبطهم واعدلهم وهذا مخالف للمسيرة والاجماع .

الحادي عشر الاجماع المنقولة المعتمدة بالشهرة المنقولة بل المحققة .

وجوابه ان هذه الفتوى لم تكن معروفة عند القدماء ظاهراً بل لو ادعى الاجماع من اصحاب الائمة عليهم السلام على العكس لم يكن مجازاً لا لم يرد عنهم الا انهم كانوا يرجعون الى اقرب فقيه و ايسر راو من

دون ملاحظة الاعلمية وارشادات الائمة عليهم السلام كانت على هذا النحو كما ذكر فى اخبار الباب ولكن اشتهرت هذه الفتوى فى العصور المتأخرة اشتهاراً كبيراً فاين الاجماع .

الثانى عشر قوله عليه السلام من دعى الناس الى نفسه ومنهم من هو اعلم منه فليتبوء مقعده من النار فان مقتضى هذه الرواية هو انه لا يجوز لغير الاعلم دعوة الناس اليه مع وجود الاعلم وهذا دال او مشعر بانه لا يجوز له الافتاء حينئذ فلا يجوز تقليده لغيره ان لو كان تقليده جازياً لما كان ذلك محرماً بل كان راجحاً شرعياً وواجباً كفايئاً .

فائدتان

الاول ان التقليد لما كان من باب الرجوع الى اهل الخبرة فلا الزام عقلاً و عرفاً فى هذا الباب بالرجوع الى الافضل و لذلك لا ترى العقلاء يقبحون الرجوع الى غيره فمن عمر داراً على راي المعمار و يوجد اعرف منه بالعمارة لا يفيد رايه احد ومن استشار نجاراً متوسطاً فكذلك بل حتى فى الامور المهمة ترى العقلاء يرجعون الى المفضل بالفكر كالرجوع الى ساير اطباء مع وجود واحد اعلم منهم وعلى ذلك جرى اطباق العقلاء نعم الرجوع الى الافضل عندهم افضل .

فان قلت فكيف قبحتم المفضل على الفاضل فى باب الامامة وما الفرق بينه وبين باب التقليد .

قلت الفرق بينهما عظيم فان هذا الباب انما يحتاج المكلف فيه الى التقليد فى عمل نفسه لمعرفة الاحكام وقول كل فقيه العالم بالحكم فى هذا الباب حجة و اما باب الامامة فيحتاج الى امام واحد يكون

هو الراس والرئيس القابض الى ازمة الامور الدين والدنيا ويجب اطاعته ومتابعته على جميع الناس فكيف لا يكون افضلهم واذا كان مفضولا كيف يلزم الافضل وانه قد يرى ان المفضول لم يصل الى الاحكام كوصوله اليها فكيف يتابعه وعلى كل حال فالفروق كثيرة واضحة .

الثانى ان معنى الاعلم هوشى مبهم لم يضح عند العقلاء والعلماء واهل الخبرة فضلا عن عوام الناس ولا سيما البدوى والعجائز وبنات تسع سنين وابناء خمس عشرة سنة فاذا كان العلماء واهل الخبرة انفسهم الى الان لم يتفقوا على المراد من الاعلم وما هو المناط فيه اهو الا وجود ملكة او فهماً او الاكثر استنباطا او اطلاعا فما هو اذن حال جهال العوام ايجتهدون فى تعيين معناه ام يقلدون اهل الخبرة وهم فى حيرة ام يقلدون الاعلم فى معنى الاعلم وهو دور صريح هذا مع تعيين الاعلم بعد معرفة معناه مشكل جداً ايضا فانه امر يحتاج فيه الى الاحاطة بعلوم جميع العلماء ولايكفى معرفة علم فقيه واحد او اكثر وكيف تحيط اهل الخبرة بعلوم جميع الارض من الفقهاء ومن فى زوايا والخفايا .

والحاصل ان هذا التكليف يعنى الرجوع الى الاعلم تكليف شاق من اصله لا يتناسب تشريعه مع احكام الشريعة السهلة السمحاء مع ان الاعلم لو كان اقدم لكان منصبه تالى امر الامامة فى الاهمية فيقتضى ان ترد من حفظه هذا الدين و سنة (ع) الاخبار الكثيرة المتواترة المتضاربة التى تنتشر فى مشارق الارض ومغاربها حتى يعلم العالم الاسلامى اجمع وذلك لئلا يقعوا فى مفسدة تقليد غير الاعلم فتفسد جميع اعمالهم و عباداتهم والعياذ بالله مع انا لم نرعيها ولا اثرا من ذكر العلمية فى الاخبار مع ان الائمة عليهم السلام ينفى ان يبلغوا هذه الامر المهم الذى تبتنى

عليه فروع الدين اجمع ويبتدء وبه اصحابهم قبل ان يسئلوا عنه كما اهموا بالامر الامامة التى تبتنى عليها اصول الدين اجمع بل معرفة العلم ربما تكون اصعب على الناس من معرفة الامام لان اختيار الامام بيد اعلام الغيوب يفضى به الى النبى ﷺ والنبى ينص عليه بمحضر من اصحابه ولكن العلم معرفته هو كولة الى المكلف والعلم شىء غامض يصعب تميزه و مراتبه حتى يعرف العلم فيه مع انه قد يبتلى بوجوب تعيينه و تمييزه لاجل تقليده فيما اذا مات العلم ثم العلم والاعلم فى ازمنة متقاربة وفى اخبار التقليد بعد التتبع والتفحص لم نجد فيها شائبة ذكر العلمية التى يكلف به الانسان فى اول لحظة من بلوغه كلا بل لا نجد فيها الامر بالرجوع الى كل عالم فقيه راو لاحاديثهم متبع بطريقتهم فترى الامام عليه السلام يرشد فى اخذ الاحكام الى جماعة من اعلام اصحابه فى اوقات متقاربة مع بعد التساوى بينهم فى الفضل قطعاً ومع تمكنهم من الرجوع اليه عليه السلام بل فى رواية تفسير العسكري عليه السلام ظهور فى التخيير لقوله عليه السلام فيها فللعوام ان يقلدوه مع ان التخيير لا يكون فى اصل التقليد لوجوبه بل فى الافراد فالمعنى اذن انه يجوز للعوام تقليد اى فرد اتصف بتلك الصفات وفى بعض الاخبار قول السائل للامام عليه السلام افيونس بن عبد الرحمن ثقة آخذ عنه معالم دينى قال عليه السلام نعم فيفهم منه ان كفاية الوثاقه شىء مغروس فى اذهانهم مفروغ عنه عندهم وتقرير الامام عليه السلام له اعظم حجة على الكفاية من دون احتياج الى العلمية .

وحاصل القول الذى يستفاد من اخبار الباب هو الدلالة على ان المناط هو الفقاهاة والورع دون الافقهية لان كلها واردة فى مقام البيان

فالى متى يؤخر اماناه الله (ع) الحكم بالرجوع الى الاعلم ومتى ذكره مع ميسر الحاجة الشديدة الاكيدة اليه بما لامزيد عليه مع ما فى وجوب الرجوع الى الاعلم فقط من المشاق والخرج عليه وعلى الناس اذ كيف يتمكن الواحد على ادارة الفتاوى فى امور الدين والعلم وقد عرف المتجربون كيف يشق على العالم الواحد اذا انتهيت اليه الرياسة العامة ادارة شئون جميع المستفتين والفتاوى بحيث يكون فى الحكم عسر وخرج الا ان يكون المرجع مسدداً بالعصمة مؤيداً بعناية ربانية مستمداً علومه من الله كالنبي صلى الله عليه وآله والامام واما القول بوجوب الرجوع الى الاعلم فى مورد العلم بالتفاضل او العلم بالاختلاف فى الفتوى وتقييد التخيير فى ذلك الذى اثبتناه على الاطلاق بصورة احتمال التساوى فى العلم واحتمال التساوى فى جميع فهو تقييد بصورة نادرة جداً ملحقة بالعدم اذ يبعد جدا التساوى فى العلم بحد واحد بلا ترجيح وكذلك يبعد جدا الاتفاق فى الفتاوى مع اختلاف مبانيها فى الاصول والقواعد المقررة لها فى الفقه وتراجع الاخبار المتخالفة واختلاف الاذواق والاراء فى كل مورد من مواردنا الذى يوجب ذلك كله عدم اتفاق فى الفتاوى فمتى اتفق اثنان من صدر الاسلام حتى زماننا هذا فى فتاويهما جميعاً فيعلم صحة ما اقول كل من راجع اقوال الفقهاء ووافق بينها والحقيقة انه يحصل لكل احد عند التبصر والتفكير علم عادى ان لكل فقيهين تردد بينهما الاعلم لا بد ان يكون مختلفين فى بعض الفتاوى وانه لا بد ان يحصل له ظن قوى جدا باختلافهما فى درجة العلم من باب الحاق المشكوك بالاعلم الاغلب لان فرض التساوى بينهما فى العلم احتمال واحد من بين الوف الاحتمالات فى مراتب التفاوت التى يمكن ان يقال انه لا نهاية لها فكيف تناط

الاحكام على هذه الاوهام وزيدة القول ان مجموع ما ذكرنا يبعد ان يحصل القطع بالتخيير بين تقليد الفاضل والمفضول ولو قيل ان العامى الملتفت الى ان التقليد من باب الرجوع الى اهل الخبرة وانه لا يلزمه العقل فى هذا الباب بترجيح الافضل يجوز له الرجوع الى المفضول من غير تقليد للافضل فى هذه المسئلة ولا سيما اذا اطلع على اخبار التقليد التى يذكرها له العلماء فلم يجد فيها عيناً ولا اثرأ للاعلمية بل وجدها ظاهرة فى التخيير مع انها فى مقام البيان لكان له وجه ما ولكن رأى اهل التحقيق من المتأخرين انه لا بد له من تقليد الاعلم فى هذه المسئلة.

احتج القائلون بالتخيير بين تقليد الاعلم

وغيره بوجوه

منها ان تقليد المفضول لولم يكن جازياً لما جاز لمعاصرى الامام عليه السلام تقليد اصحابه بل كان عليهم الاخذ منه بلا واسطة او العمل بروايته لان القائلين بوجوب تقليد الاعلم يوجبون الرجوع الى الرواية عنه ايضاً اما الملازمة فتأبته بالاولوية لان الامام عليه السلام كانوا يأخذون معالم دينهم من الصحابه ولم يكونوا مقصرين على الاخذ من الامام عليه السلام ورواية ابان بن تغلب كالصريحة فى نفي ذلك وسيرة المستمرة شاهدة عليه وقد يورد عليه بوجوه :

الاول ان مجرد جواز رجوع الصحابه الى الوسائط والثقات فى استعلام الاحكام وعدم وجوب الرجوع الى الامام تعييناً من دون واسطة انما كان لمكان العسر والحرج نظراً الى تعسر ذلك غالباً سيما بالنسبة الى

البلدان البعيدة عن المعصوم و ما نحن فيه ليس مستلزماً للمخرج اذا قلنا بوجوب تقليد الاعلم فى خصوص صورة حصول العلم بالاختلاف .
 الثانى ان الاولوية المزبورة ظنية فلا يعتمد عليها فى مثل المقام .
 الثالث ما ذكر بعضهم من ان الغالب فى تلك الازمنة حصول العلم من قول الرواة والوسائط بخلاف المقام فما ذكر قياس مع الفارق .
 وفيه ان احتمال السهو والنسيان حاصل فى الاخبار مطلقا او فى الغالب فدعوى حصول العلم فى تلك الازمنة لكل احد غير مستقيمة .

الرابع ان رجوعهم الى الصحابة فى الجملة مسلم لكنه غير مجدى وانما المجدى رجوعهم الى الصحابة مع العلم بالاختلاف وهذا غير معلوم بل معلوم عدمه كيف لامع ان مخالفة الامام عليه السلام توجب القطع ببطلان الفتوى و لم نسمع احدا يدعى جواز التقليد مع العلم ببطلان الفتوى فضلا عن وقوعه هذا مع ان قياس المجتهد الاعلم بالامام عليه السلام فيه ما لا يخفى .

ومنها السيرة المستمرة بين اهل التقليد من السلف الى هذا الان اذ من المعلوم ان عوام كل عصر فى كل عصر من يومنا الى زمن الائمة عليهم السلام لم يكونوا تنادى الرجال فى طلب العلم الى الاطراف والجوانب بل كانوا يعتمدون على قول كل فقيه جامع لشرائط الفتوى و اختلاف مراتب العلم والاراء فى طائفة الفقهاء و المجتهدين والرواة والمحدثين لا يزال كان ثابتا وكذلك افتاء المفضولين من الصحابة و لم نسمع ان احدا من الائمة او الصحابة منع الاخذ بقول الفقيه والزعم بالرجوع الى الافة مع ان التقليد من الامور المهمة التى ينبغى الاهتمام بشأنها .

واعترض عليه بوجهين احدهما المنع عن استقرار طريقة الصحابة والتابعين على التقليد بل كانوا يأخذون بمقتضى الروايات وفيه نظر. و ثانيهما بان اختلاف اصحابه النبي صلى الله عليه وآله والائمة كان نادراً في الغاية و مع ذلك فصورة العلم بالاختلاف اندر من اين ثبت ان الامام عليه السلام او بعض اصحابه قد علم بتقليد المفضول مع علم المقلد بمعارضه قوله مع قول الافضل و لسم يمنعه كيف مع ان العلم بذلك في زماننا مشكل فانا لم نجد احداً يقلد فقيهاً مع اعترافه وعلمه بان غيره الافقه مخالف له في الفتوى اذ الغالب الشائع في تقليد المفضول انكار مقلده افضلية غيره منه او عدم اختلافهما فيما يفتيان لمقلديهم او عدم علمهم باختلافهما وقد يجاب عنه بان السيرة المزبورة قاضية بحجية قول الافضل والمفضول جميعاً وهذا كاف في اثبات المطلوب اذ العلم بالمخالفة وعدمها فمقتضى السيرة المزبورة هو جواز تقليد المفضول مطلقاً الا ان يلتزم بان العلم في المقام مأخوذ على سبيل الموضوعية بالتزام ان قول المفضول الذي لم يعلم بمخالفته مع الاعلم حجة في الواقع ومع حصول العلم المزبور ليس بحجة في الواقع ثم انه يمكن تقرير السيرة المزبورة بوجوده :

احدها ان يقال ان قول المفضول لو لم يكن حجة لكان اللازم على المعصومين عليهم السلام ردعهم عن ذلك ولو كان الردع واقعاً لوصل اليها لانه من الامور التي تعم بها البلية و تشتد اليها الحاجة فعدم الدليل دليل على العدم وحصول الكشف عن هذا التقرير يتوقف على العلم باستمرارها الى زمن المعصومين عليهم السلام وعلى العلم بوصولها الى المعصوم بشيء من الاسباب العادية و على العلم بتمكن المعصوم عن ردعهم عن ذلك بان لا يكون هناك مانع عقلي او شرعي بحيث يكون المعصوم معذوراً في

ترك الردع الواجب عليه في سائر المقامات وعلى العلم بعدم الردع اعنى التقرير والامضاء .

والانصاف ان دعوى حصول العلم بتحقق الشرائط المزبورة في هذا المقام في صورة حصول العلم التفصيلي بالاختلاف او في الجملة غير مستقيمة الا بالنسبة الى الشرط الاخير بناء على انه يكفى في دفعه اصالة عدم الردع .

ثانيها السيرة الغير المستمرة الكاشفة عن تقرير امام الزمان بناء على تمامية قاعدة اللطف التي ذكرها الشيخ تمسكاً في ثبوتها بالعقل والنقل او من جهة وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او من جهة استكشافه عن قول علماء هذه الاعصار فتكون هذه كاشفة عن قيام الاجماع على ذلك او عن قيام مستند معتبر بحيث يستند اليه من اطلع عليه .

ثالثها ان يكون المراد من ذلك سيرة العقلاء القاضية بجواز الرجوع الى اهل الخبرة وان كان مفضولاً مع عدم العلم باختلافه مع قول الافضل فانه يجوز للمكلف متابعتهم في هذه الطريقة مع عدم ورود الردع عن المعصوم بل حينئذ ثبوت وروده نظراً الى ثبوت العذر العقلاني في مثل المقام .

منها لزوم العسر والحرج في الاقتصار على تقليد الافضل خصوصاً اذا كان المراد به من كان افضل عصره كما لعلمه الظاهر من كلام المانعين .

و اعترض عليه بان العسر المدعى به اما ان يكون في تشخيص الاعلم او في الرجوع اليه من البلدان النائية او في العمل بفتاويه والجميع كما ترى .

اما الاول فلان تشخيص الا علم ليس الا كتشخيص اصل المجتهد فكما ان معرفة اصل الاجتهاد فى شخص ليس فيها العسر و الحرج كذلك معرفة اعلامية من غيره ليس فيها الحرج وحله ان الاعلامية موضوعة من الموضوعات المعروفة كالاجتهاد يمكن احرازها بالرجوع الى اهل الخبرة خصوصا بعد ملاحظة اعتبار مطلق الظن فى تشخيص الاعلامية دون الاجتهاد .

ويورد عليه بوضوح التفرقة بين المقامين فان تشخيص الاجتهاد يمكن فى الغالب بالنسبة والشياع ونحوهما بخلاف الاعلامية فان تعيين العلم من بين العلماء الموجودين فى الدنيا امر صعب مستصعب بل هو متعذر فى الغالب او مطلقا سيما مع تعذر المبيّنات كما نشاهده فى زماننا هذا و ما شابهه و دعوى اعتبار المطلق الظن فى تشخيص الاعلامية غير مستقيمة لعدم قيام الدليل عليها الا ان يقال ان التكليف بتقليد الا علم قد تعلق بتقليد الا علم فمع عسر تشخيص الاعلامية جاز الا كفاء بالظن كما هو الحال بالنسبة الى سائر المقامات التى انسد سبيل العلم بها فى الغالب كما فى قيم المتعلقة واروش الجنائيات والاقواف والانساب و العدالة ونحوها ولا يمكن ان يقال ان ذلك انما يستقيم مع عدم وجوب الاحتياط وهو واجب فى المقام عقلا كما هو مقتضى قاعدة الاحتياط فلا يمكن البناء فى مثله على الظن اذ فيه ان الالتزام بالاحتياط فى المقام مخالف للاجماع المحصل والمنقول نعم يمكن ان يقال بان البناء على الظن فى مثل المقام انما يجوز اذا كان التكليف بتقليد الا علم ثابتاً على المكلف .

وهو ممنوع الا فى صورة علم التفصيلى بالاختلاف التى تشهد بها

رواية عمر بن حنظلة المتقدمة و ما يقال من ان مقتضى اصالة التعيين هو وجوب تقليد الاعلم مطلقاً فاذا ثبت وجوبه ولو بالاصل و تعسر تشخيصه غالباً جاز العمل فيه بالظن فمدفوع بان التمسك بالاصل المزبور انما يستقيم مع عدم قيام دليل شرعى على التخيير و هو هنا متحقق بعد ملاحظة العمومات القاضية بمشروعية التقليد مطلقاً .

والحاصل انه بعد ملاحظة كون تشخيص الاعلم مستلزماً للحرج النوعى فى الغالب كان التكليف به مرفوعاً نعم لو صار الاعلم معلوماً عند المكلف وجب عليه تقليده اذ لا حرج فى خصوص المقام و كذا اذا كان المكلف فى زمان لا يكون تشخيص الاعلم فيه مستلزماً للحرج النوعى كما لو كان الاعلم معيناً عند اكثرهم بحيث يسهل تشخيصه على من كان جاهلاً به بحاله والحاصل انه يعتبر فى وجوب تقليد الاعلم فى مثل زماننا امران :

احدهما ان يكون الاعلم معيناً عند المكلف بالعلم او بالظن وذهب بعضهم الى اشتراط العلم فى المقام تمسكاً بان الظن مما لم يقم دليل على اعتباره فى المقام و تشخيصه فى العلم على سبيل العلم بتشخيصه مستلزماً للحرج النوعى ومع عدم وجوب المقدمة لا وجوب لذاتها وهذه القاعدة مخصصة لرواية عمر بن حنظلة القاضية بوجوب تقليد الاعلم المستلزم لوجوب تشخيصه من باب المقدمة وجوباً اصلياً غيرياً .

ويورد عليه بان غايته ما يقتضيه قاعدة الحرج فى المقام هو عدم وجوب تحصيل العلم بالاعلمية ولا تقتضى بانتفاء التكليف المتعلق بتقليد الاعلم فهذا التكليف ثابت فى المقام كما تدل عليه رواية عمر بن حنظلة ومع ثبوت التكليف الواقع وانسداد سبيل العلم بتعيين البناء على الظن

كما هو الحال بالنسبة الى سائر المقامات التي انسد سبيل العلم فيها مطلقا او في الغالب والقول بان الرواية المزبورة منصرفه الى الاعلم المعلوم عند المكاف اذ لا يعقل التكليف بالامر المجهول عند المخاطب .

مدفوع بان الرواية المزبورة مفيدة لحكم تكليفي و هو وجوب تقليد الاعلم وحكم وضعي وهوانه يشترط في تقديم المفضل عدم وجود الافضل ولا ريب في ان الموقوف على العلم هو الحكم التكليفي دون الحكم الوضعي كما هو الحال بالنسبة الى سائر الاحكام الوضعية بل لا يبعد ان يقال ان المستفاد من مجموع الرواية المزبورة هو وجوب البناء على مقتضى الاقوى عند تعارض الامرتين فتعين البناء حينئذ على تقليد من يظن باعلميته لانه اقوى من غيره ثم انه يظهر من كلام بعضهم القول بالتفصيل في المسئلة بن من يتمكن من تشخيص الاعلم بطريق السهولة وبيان من يتعسر عليه ذلك فيجب الاول لانه مشمول للرواية ولا يجب الثاني لقاعدة الحرج ويورد عليه بما تقرر في محله من ان الحرج النوعي مستلزم لارتفاع الحكم بالكلية فلا يجب مطلقا .

وثانيهما ان يعلم تفصيلا باختلاف الاعلم مع غير الاعلم فانه يجب عليه تقليد الاعلم في خصوص الصورة المزبورة ولا يجب في غيرها لانه القدر الذي دلت عليه رواية عمر بن حنظلة المتقدمة .

واما الثاني فلان الرجوع الى الاعلم تتم بقدر الامكان الغير البالغ حد العسر والحرج فان اقتدر على اخذ فتاوى الاعلم المطلق من غير عسر بلا واسطة او بواسطة الرسالة او العدول كما هو الغالب بعد فتح باب تأليف الرسائل و اصالها الى البلدان النائية تعين الاخذ بها و الاتعين الرجوع الى غيره مراعاة الافضل فالافضل و الحاصل ان المراد بالافضل

وان كان افضل اهل عصره الا ان المناط مطرد في الافضل الاضافي بعد تعذر
الاخذ من المطلق فلا حرج حينئذ في شيء

الثالث فلان العلمية لا تقتضى صعوبة العمل بالفتوى بل ربما
يكون العمل بفتاوى غير الأعلام اصعب لكثرة افتائه بالاحتياط باعتبار
عدم اقتداره على استخراج حكم المسئلة مثل الأعلام .

منها اطلاقات الكتاب و السنة الواردتين في مشروعية التقليد
بناء على دلالتها عليها مثل آية السؤال و آية النفر و آية الكتمان فان
اهل العلم عام يتناول الفاضل والمفضول فالامر بالسؤال منهم يدل على
وجوب قبول قول كل واحد منهم على حد سواء خصوصاً بعد ملاحظة
تفاوت مراتب العلم وندرة مساواة اهله فيه و شيوع الاختلاف بينهم فان
الامر بالرجوع الى طائفة المختلفين في العلم دليل آخر على اشتراك
الجميع في صلاحة الرجوع وهكذا آية النفر فان ايجاب الحذر عقيب
الانذار المتفقهين من دون ما يدل على اختصاصه به انذار الافقه مع
جريان العادة يتفاوت مراتبهم وهكذا الكلام الى سائر ما سمعت في تقليد
الميت من رواية الاحتجاج و التوقيع الشريف ورواية الحكومة و خصوص
ما ورد في حق زارة و ابان و ائقفي و العمرى و يونس و امثالهم فان الاستفادة
منها و غيرها مما ورد في حجية العلماء كقوله عليه السلام علماء امتى كانوا نبيا
بنى اسرائيل و قوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم عدم تعيين
الافضل فتخير بينه و بين المفضول و بهما يخرج عن حكم الاصل القاضى
بالاقتصار على الافضل و اعترض بعض المحققين على ذلك بانه بعد الغض
عما في دلالتها على جواز اصل التقليد من المناقشات الواضحة المتقدم الى
جملة منها الاشارة انه ليس في شيء منها دلالة على المساوات الفاضل و المفضول

عند اختلافهما في حكم المسئلة لامن حيث الاطلاق ولامن حيث العموم ولامن حيثات اخرى فان منها ماورد في جعله طائفة من العلماء مرجعاً للمجهال القاصرين عن ادراك معالم الدين بانفسهم فلا يدل الاعلى انحصار الحجة في هذه الطائفة وعدم جواز الرجوع الى غيرهم واما ان كل واحد منهم حجة مطلقاً او عند فقد المعارض فهو بمعزل عن بيان ذلك ومن هذا القبيل قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فان اضافة اسم الجمع الى الجميع لا تفيد الاتعلق بالحكم بجنس الجمع فلا يستفاد منها الاثبوت الحجية لجنس العلماء حتى لو احتملنا اشتراط اتفاقهم في اصل المرجعية وانهم اذا اختلفوا كان المرجع حينئذ غيرهم لسم يكن هذا الاحتمال بالاطلاق والعموم فضلاً عما لو التزمنا بالحجوية عند الاختلاف واحتملنا ترجيح احد الاحتمالين على الاخر باعتبار ما فيه من المزية التي ليست في الاخر الا ترى انه اذا قيل للمرضاء ارجعوا الى اهل الطب في بيان مقام المرجع لم يستفد منه الاعدم جواز الاستعلاج من غير هذا الجنس بحيث لو اختلف اطباء في المعالجة فربما يتوقف حينئذ في اصل مرجعيتهم رأساً فضلاً عن مرجعية كل واحد على سبيل التخيير وهذا مثل المطلقات الواردة في بيان حكم اخر التي لا يرتفع منها شيء من جهات الشك ويؤيده ان السؤال ثانياً عن حكم اختلاف المرجع حينئذ ليس مما علم جوابه من الحكم الاول بحيث لو تقدم كونهم مرجعاً رأساً او خصوص احد المتخالفين عيناً لم يكن منافياً لما تقدم من الامر بالرجوع اليهم كما لا يخفى .

ومنها ما دل على وجوب الرجوع الى كل واحد واحد عينا على قياس العلماء الاصولي فيستفاد منه ان كل واحد من العلماء حجة ثانية

لولا المتعارض واما معه فلا دلالة فيه ايضا على حكمه لان الحكم بدخول المتعارضين معا تحته ممتنع وتعين احدهما دون الاخر ترجيح بلا مرجح مثل ما اذا وجب انقاذ كل غريق عينا ووقعا لمزاحمة بين الانقاذين فان الدليل الدال على وجوب انقاذ الغرقاء مما لاسبيل الى تناوله لهما معا ولا لاحدهما المعين بل الغير المعين فليرجع الامر في الترجيح او التخيير الى ما رآه العقل وقد عرفت فيما تقدم انفا ان الحكم في مثل هذا التخيير الوقوف عند ما يحتمل رجحانه على الاخر ولو سلم حكمه بالتخيير حينئذ فهذا خروج عن الاحتجاج بالاطلاقات كما لا يخفى .

ومن هذا الباب آية النفر والكتمان وقول الحجة عليه السلام في التوقيع الشريف فارجعوا الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله فان قضية الايتين وجوب الحذر والقبول عقيب كل انذار واطهار وكذا قوله عليه السلام فانهم حجتي عليكم يدل على حجية كل واحد من الرواة علينا بحسب الشأن الملحوظ فيه عدم المعارض واما معه فلا يستفاد حجية احد المتعارضين منه تعيينا ولا تخييراً نعم يحكم العقل فيه بالتخيير اذا علم التساوي في الاهتمام وبالجملة هذا القسم والقسم الاول لا ينفعان في افادة التخيير الشرعي بين الحجتين المتعارضين حتى يتناولا باطلاقهما موضع النزاع اعنى تعارض الفاضل والمفضول .

ومنها ما لا يابى عن الدلالة على التخيير الشرعي بينهما في نفسه لو لم يكن قد ورد في بيان حكم آخر فالفرق بينه وبين الاولين انهما قاصران عن افادة التخيير شانا بخلاف هذا القسم فان له اهلية لذلك لو كان مقتضيا له ومن هذا القبيل قوله في خبر ابي خديجة المتقدم اليها الاشارة ولكن انظر والى رجل .

منكم يعلم شيئاً من القضايا الخ فان اطلاق الرجل يتناول كل واحد من المتعارضين فيكون دليلاً على التخيير الشرعي فان امثال الاوامر المطلقة يحصل باتيان بعض الافراد مخيراً بينها لان قاعدة الاطلاق وقبح الاغراء بالجهل يقتضيان البناء على التخيير في مقام الامتثال ولا ينافي كونه تخييراً شرعياً تسمية تخييراً عقلياً ايضاً لان الرواية استناد التخيير الى حكم العقل المستند الى الاطلاق وقبح الاغراء بالجهل ومثله ما في مقبولة ابن حنظلة لكن انظر والى من كان منكم قد روى حديثنا وقوله العسكري عليه السلام في رواية الاحتجاج المروية عن تفسيره عليه السلام واما من كان من الفقهاء صائناً لدينه حافظاً لنفسه وكاسراً لهواه متبعاً لامر مولاه فللعوام ان يقلدوه .

فان الظاهر من الموصول ارادة جنس المفرد دون الجمع او الاستغراق فالمعنى ان للعوام تقليد احد من الفقهاء الموصوفين بالاوصاف المزبورة وهذا يشمل بالاطلاقه صورة الاختلاف كما مر وروى انا ابي الحسن كتب جواباً عن السؤال عن من يعتمد عليه في الدين اعتماداً في دينكما على كل في حينا كثير القدم في امرنا وهذا ايضاً يدل على التخيير مثل قوله عليه السلام انظرو الى رجل لان الاعتماد على كل منهم عينا لا يجوز الامر به جداً فينزل على التخيير .

والجواب عن هذه الاخبار ونحوها مما يشار كها في افادة التخيير انها نهى عن الرجوع الى فقهاء المخالفين ورواتهم على هذا التقدير في مقام بيان الحجية الفعلية حتى يتمسك باطلاقها بل في مقام تشخيص طابعية المرجع من غيرها في الجملة و مما يدل على ذلك ان عمر بن حنظلة سئل ثانياً عن حكم صورة الاختلاف فقال فان اختار كل منهما اى المتحاكمين رجلاً من اصحابكم فاختلفا في حكمكم الخ اذ لو كان

في قوله انظروا الى من كان منكم اطلاق يتناول الصورة التعارض لم يكن لهذا السؤال ثانياً وجه ولكن تعيين الامام عليه السلام الافقه والاعدل عند المعارضة مخصصا لاطلاق الاول ولا يذهب اليه ذاهب واولى بعدم الاطلاق من الجميع ما في رواية الاحتجاج الواردة في مقام البيان الفرق بين علماء اليهود وعلمائنا في مقام بيان التكليف الفعلي المحتاج اليه لان الرجل السائل كان يعلم ان تكليف عوامنا هو الرجوع الى علمائنا لكن اشكل عليه ذم الله عوام اليهود على الرجوع الى علمائهم فلا شيء فيه يقتضى الاخذ باطلاق قوله عليه السلام اما من كان الى اخره بعد وروده في ذلك المقام وبالجملة الانصاف ان الاستناد في حكم مخالف للاصل والاجتماعات المعتمدة بالشهرة الى مثل هذه الاطلاقات التي كانت بمرئى من الاصحاب القائلين بعدم التخير في غايته الاشكال خصوصاً مع اجتماعها لشرائط الحجية فان رواية ابي خديجة ضعيفة كما قيل بسببه .

وعمر بن حنظلة لم يصرح بكونه ثقة غير الشهيد الثاني احد ورواية الاحتجاج في اعلى مراتب الضعف لكونها من تفسير العسكري عليه السلام الذي لا يعمل بما فيه الاخباريون وان كان فيها شواهد الصدق موجودة ومما ذكرنا ظهر الجواب عن الاخبار الواردة في فضل العلماء مثل النبوى اتى كانبيا بنى اسرائيل واما النبوى المروى من طرق العامة اصحابى كالنجوم بالاستدلال به بعد فرض حجية موقوف على العلم باختلاف اصحابه في حكم المسئلة وانى له باثباته مع امكان دعوى العلم او الظن القوى بعدم اختلافهم كما هو الشأن في كل جماعة يأخذين معالم دينهم من شخص واحد سماعاً من نبى او وصى او مجتهد بل في موضعين منه دلالة على اتفاق الصحابة اجدهما مادة الاهتداء الى الحق والصواب عند

اختلاف المعتمد عليهم لا يتيسر الا في متابعة احدهم مع انه عنه والله اعلم اخبر
 بحصول الاهتداء في متابعة الجميع والثاني التشبيه بالنجوم فانها طرق
 قطعية يتوصل كل واحد منها السالك الى المقصد فكما ان الموصول
 الى الموضوع المقصود ممكن في متابعة كل واحد من النجوم كذلك ينبغي
 ان يكون شأن الصحابة ايضا كذلك والاعرى التشبيه عن المعنى فضلا
 عن الفائدة ولا يرب ان ذلك لا يتصور ولا يتعقل عند اختلافهم في الاحكام
 وهذا واضح واما الاخبار الخاصة الواردة في حق المعدودين من اصحاب الائمة
 فيما ذكرنا ظهر الجواب عنها ايضا اذ لم يثبت ان معاصري الثقفى مثلامن
 اصحاب الائمة كان فيهم من يخالف قوله قول الثقفى فيما نعى به من السائل
 وكان اعلم افقه حتى يشعر اطلاق قوله عنه والله اعلم بالثقفى في جواز الاعتماد على
 قوله حينئذ وهذا الكلام في ساير اصحابهم المأمور بالرجوع اليهم كابان
 ووزارة وذكريا والعمري ويونس ونحوهم جار بل الظاهر من وثاقتهم
 واعتماد الامام عليه السلام عليهم وتعيينهم المرجع كونهم افضل من غيرهم
 او مطابقة قولهم للمواقع و من هنا قال في الشرائع وغيرها ان نسب
 المفضول للقضاء جاز من الامام عليه السلام لان نقصانه مجبور بنظره
 الشريف .

وفيه ايضا دلالة واضحة على ان المفضول من حيث هو لا يليق بشيء
 من مراتب القضاء والفتوى مع وجود الافضل والحاصل ان اصحاب
 الائمة عليهم السلام وان لم يكونوا اصحاب النبى في اتحاد الكلمة واتحاد القول
 نظراً الى اساس الحاجة احيانا الى اختلافهم لتقية ونحوها دون اختلاف
 اصحابه عنه والله اعلم الا انه كان في غاية القلة فلو سلمنا حينئذ مخالفة قول بعض
 هؤلاء المرجع لغيره الافضل من الصحابة .

قال الاستاذ آية الله البروجردى (ره) ان مجرد المخالفة الواقعية لا يكفي

فى التمسك باطلاق الامر لاثبات حجية قوله عند علم المستفتى بالخلاف بل لابد مع ذلك من ثبوت العلم بالخلاف لانا نقول بتميين الاعلم عند الجهل بالخلاف كما ستعرف فحيث لم يثبت علم مقلدى ابان مثلا بالاختلاف بينه وبين غيره لم ينفع الاطلاق فى شىء .

نعم لما كان صورة الجهل بالخلاف فى الجملة مقطوعا بها كما يشهد به عدم جريان عادة المقلدين بالفحص والبحث عن المعارض فلا جرم من دلالة هذه الاوامر على جواز تقليد المفضل عند الجهل بالاختلاف انتهى وتفصيل القول فى المسئلة يتم ببيان فوائد .

الاول قد يقال انه على فرض تمامية ادلة المجوزين يجوز للعامى الرجوع الى المفضل ابتداء و استدامة من دون الرجوع الى الاعلم وهو مما لا وجه له لان المسئلة من الخلافات التى وظيفتها الاجتهاد او التقليد ولا سبيل للمقلد الى الاول لفصوره عن فهم ادلة القولين فتعين الثانى وتقليد احد المفضلين بتقليده او بتقليد المفضل الاخر يودى الى التسلسل كما لا يخفى فثمرة البحث فى تقليد الاعلم انما تعود الى المجتهد اذا سئله العامى عن جواز تقليد المفضل نعم لو حصل العامى القطع بجواز تقليد المفضل فى الواقع جاز له الرجوع اليه ابتداء و استدامة مادام كون القطع المزبور باقيا وكذا الحال فيما لو حصل له من ملاحظة الادلة بمعونة واحد من اهل الخبرة او من المتطافر والتسامح مع الغفلة عن وجود المخالف القطع بجواز تقليد المفضل فى ظاهر الشريعة فانه يجوز له تقليد المفضل فى هذا الحال بناء على القول بحجية ظواهر الادلة بالنسبة الى العامى و اذا كان المقلد غافلا عن الخلاف فيرجع الى المفضل صح عمله على القول بجواز تقليده وكذا يصح عمله ايضاً

على القول بوجوب تقليد العلم اذا كان عمله مطابقا لمقتضى فتوى الاعلام الى الاقوى او مطلقا بناء على القول بان الامر الظاهري يقتضى الاجزاء نعم لو قلنا بكون التقليد واجبا شرطيا في صحة عمل المقلد ولا يصح عمله بدونه وان كان مطابقا لمقتضى فتوى واحد من المجتهدين كما ذهب اليه بعضهم كان المتجه هو البناء على الفساد في جميع هذه الصور لكنه خلاف ما يظهر من الادلة فالمتجه هو صحة ذلك ومثله من تمكن من نية القربة في العبادات من الملتفتين لوجوب التقليد فانه يصح اعماله مع تحقق النية القربة ومنه ان كان عاصيا بسبب تفصيره وترك التقليد لكن قديقال انه فرض لم يتحقق الحرام بالقربة الا ان يقال بانه اذا كان غافلا عن منافات التشريع مع قصد القربة يتحقق الجزم بالقربة .

الفائدة الثانية اذا علم باختلاف مجتهدين في الفتوى فهو على

قسمين :

احدهما ان يكون هذا المعلوم مردداً بين الفتاوى الصادرة منه ولم يكن عالما بها تفصيلا والاقوى هو البناء على التخيير في المقام للسيرة المستمرة فان هذا العلم الاجمالي حاصل في الغالب ولم نراحد من المقلدين يلتزم بوجوب الفحس في مثل المقام و للعمومات القاضية بمشروعية بناء على ما ذكرنا من شمولها بالنسبة الى المتعارضين ايضا وقيل بوجوب تقليد العلم في المقام ولعل مستندة قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في مقبولة عمر بن حنظلة الحكم ما حكم به اعدلهما وافقهما الحديث وفيه ان مورد هذه الرواية هو صورة حصول العلم التفصيلي باختلافهما لانه المفروض في السؤال فلايعم بالنسبة الى صورة حصول العلم الاجمالي بتحقق الاختلاف المزبور لان اطلاق الجواب منصرف اليه وما قرع سمعك من ان المورد لا يخص

فانما هو فيما اذا كان الجواب عاما فلاربط له بما نحن فيه .

نعم لو قلنا بان الاصل فى المتعارضين التوقف والتساقط او قلنا بعدم شمول ادلة التقليد لصورة التعارض فلا يبعد القول بوجوب تقليد الاعلم فى المقام اقتصاراً على المتيقن لكنه بعيد بعد ملاحظة ما امر ويدل على عدم وجوب تقليد الاعلم فى الصورة المزبورة ايضا قاعدة الحرج فان تشخيص الاعلم فى ذلك مستلزم للحرج النوعى فيرتفع التكليف المزبور بالكلية .

و ثانيهما ان يكون ذلك الاختلاف معلوما على سبيل التفصيل وحينئذ فان علم مساواتهما فى العلم وساير وجوه الترجيح كان مخيراً فى تقليد اليهما شاء وفاقا لاكثر المحققين بل لا اعرف فى ذلك مخالفا من اصحابنا وفيه وجوه واحتمالات اخر .

احدها ما حكى عن بعض الاصوليين وهو سقوط التكليف راسا والرجوع الى البرائة الاصلية وهذا مبنى على ان يكون الاصل فى تعارض الامارتين التساقط وقد ابطالناه مضافا الى امكان دعوى الاجماع على خلافه مع ان البناء على ذلك فى مثل المقام مستلزم للخروج عن الدين .

وثانيهما ما حكى بهض وهو وجوب الاخذ باقوى القولين والظاهر ان المراد باقوى القولين كالاتمام بالنسبة الى القصر فهو غير البناء على الاحتياط كالجمع بينهما فى المثال المفروض نعم ربما يتوافقان كما اذا دار الامر بين الوجوب والاستحباب مثلا فان البناء على الوجوب الاخذ بالاقوى وموافق الاحتياط وبناء هذا القول ان يكون الاخذ اصل فى تعارض الامارات التوقف .

و ثالثهما الاخذ بما يوافق منهما اصلا من الاصول كالاستحباب
او البناء على الاحتياط و اما لو علم اختلافهما فى مقدار العلم فان علم
الاعلم منها تفصيلا فالاقوى هو وجوب تقليد الاعلم فى المقام ويدل عليه
رواية عمر بن حنظلة المتقدمة وان احتمل فى نظره اعلمية كل منهما
من الاخر بعد العلم الاجمالي بان احدهما اعلم فان قام على تعيين الاعلم
منهما اماره من الامارة الشرعية كالبينه وجبت متابعتها كما فى صورة
العلم التفصيلى لان العلم الشرعى والوجدانى سواء فى تشخيص الموضوعات
وان لم يقم دليل شرعى عليه فاما ان يظن باعلمية احدهما باحد الظنون
المطلقة اولا فان كان الاول فى اعتبار الظن حينئذ و عدمه وجهان بل
قولان قيل بالاعتبار لان الاخذ به طريق القطع بالخروج عن التكليف
الظاهرى الذى هو التخير والعقل قاض بوجوبه و بتقرير اخر .

نقول ان الاستفادة من رواية عمر بن حنظلة المتقدمة هو وجوب
تقليد الاعلم عند العلم بالاختلاف ولما كان تشخيص الاعلم متعذراً بالنسبة
الى نوع المكلفين او ميسرا فى الغالب كان البناء فى تشخيصه على الظن
متعينا لانه القدر المتيقن فى الخروج عن التكليف الثابتة وبعبارة اخرى
لا ريب فى ان تقليد من يظن بعدم اعلميته من حيث كونه كذلك ليس
واجبا تعيينا فى المقام وتقليد من يظن باعلميته مما يحتمل ان يكون
واجبا على سبيل التعيين فيجب البناء على الثانى اقتصاراً على القدر
المتيقن والوجه الاخر هو ان يقال ان الشك فى المقام ليس دائراً بين
التعيين والتخير بل بين المعنيين لان احتمال الاعلمية التى توجب
المتابعة عيناً قائم فى كلا الجانبين واعترض عليه بان هذا هو بالنسبة
الى الحكم الواقعى واما بالنسبة الى الحكم الظاهرى المستند الى تعارض

الاحتمالين اعنى التخيير فالامر دائر بين التخيير والتعيين ايضا فان
 الاخذ بقول مظنون العلمية لا ينافى حجية قول الاخر تخييراً بخلاف
 الاخذ بقول موهوم العلمية فانه ينافى المظنة المتعلقة بكون الاخر اعلم
 المقترضية لوجوب الاخذ بقوله عينا و يورد عليه بان مجرد كون تقليد
 موهوم العلمية ليس الاعلى تقدير حجية الظن المفروض مطلقا او في
 خصوص المقام والمفروض عدمها والاقوى هولزوم البناء على الظن في
 هذا المقام و ان كان الثانى بان لم يرجح احتمال علمية احدهما على
 احتمالها في الاخر فمقتضى القاعدة على تقدير وجوب تقليد العلم هو
 التوقف في المقام و ذهب غير واحد من الاصوليين القول بالتخيير في
 المقام واستظهر بعضهم الانفاق عليه كما لو علم بالمساوات والفرق
 بينهما يظهر بالتأمل واستدلال بعضهم ثبوت التخيير في المقام بالعمومات
 الفاضية بمشروعية التليد بناء على شمولها للمتعارضين اذ لامعارض لها
 سوى رواية عمر بن حنظلة المتقدمة والظاهر انصرافها الى صورة كون
 العلم معلوما لانه القدر المتيقن من اطلاق الرواية المزبورة فالمقتضى
 للتخيير في المقام ثابت هو العمومات والمانع الذى وجود العلم في
 المقام غير ثابت فاصالة عدم المانع سالمة عما يصلح للمعارضة معها في
 المقام .

ويورد عليه بان قوله عنه في الرواية المتقدمة الحكم ما حكم
 به اعدلهما وافقهما النخ في ان الحجية في مقام التعارض انما هو العلم
 الواقعى فتقيده بالمعلوم من غير قرينة غير مستقيم .

وحينئذ فنقول ان عمومات التقليد مخصصة بالرواية المزبورة ومع
 احتمال احدهما لا يمكن التمسك بها في المقام لانه من قبيل التمسك

بالمعمومات فى الشبهات البدوية المصادقية وهو غير جازم ومن هنا يظهر ان المقتضى ليس بثابت فى المقام على سبيل الاطلاق والقول بان رواية عمر بن حنظلة وارده فى خصوص الحكم والتمسك بها فى المقام يتوقف على ثبوت قيام الاجماع المركب فى المقام والقدر المتيقن منه هو صورة كون الاعلم معلوماً .

مدفوع بان اطلاق الاجماع المركب المنقول فى المسئلة شامل بالنسبة الى هذه الصورة فيتم الاستدلال بها على المدعى .

الامر الثالث اذا شك فى اصل تفاضل احدهما عن الاخر فالكلام هنا يقع فى مقامين :

الاول فى وجوب الفحص عن الاعلمية حينئذ وعدمه .

والثانى ما تثبت به الاعلمية بعد الفحص .

اما الاول فالذى صرح به بعض المحققين وجوب الفحص عند التساوى وبه قال بعض من المحققين ومفروض الكلام تفسيراً لاختلافهما فى الفتوى ويستدل له بامور :

الاول الاصل فان حجية قول كل منهما بعد الفحص والياس عن التفاضل يقينية وقبله مشكوكه واصالة عدم الحجية محكمة الا فى القدر المعلوم ولكن ان تقول ان التخيير بين القولين المتعارضين ليس حكماً شرعياً مستفاداً من الادلة بل حكم عقلى ينشأ من فقد المرجح وحيث احتمل وجود الرجحان فى احدهما فالعقل لا يقتضى بالتخيير بل بالتفتيش الا ان يقال بان الادلة المعتبرة من النصوص والاجماع المنقولة قاضية بثبوت التخيير الشرعى فى هذا المقام فمقتضى الاصل والقاعدة حينئذ هو التخيير ويدفعه ان الادلة المزبورة مخصمة برواية

عمر بن حفظة فمع الشك فى اندراج الفرد المشكوك فيه فى المخصص بالكسر او فى المخصص بالفتح يجب الفحص .

والثانى اطلاقات الاخبار والاجتماعات فان اطلاقها يقتضى عدم اشتراط التقليد الاعلم بصورة العلم بالاعلمية فىكون العلم بالنسبة اليه مقدمة وجوديه يجب تحصيلها على قياس سائر الواجبات المطلقة بالنسبة الى حصول العلم و القول بان شمول ادلة التقليد بالنسبة الى المقام ثابت و شمول المخصص لها مشكوك فيه و اصالة عدم التخصيص سالمة عن المعارضة فى المقام مما لاوجه له .

والثالث القاعدة المقررة فى تعارض الطرفين من عدم جواز العمل بها تخييراً ابعد طلب المرجحات ويمكن جعله هنا من جزئيات عدم جواز العمل بالاصل قبل الفحص عن المعارض لان التخيير فى مثل المقام اصل من الاصول العلمية و ان لم يكن كذلك فى تعارض الاخبار كما يمكن ايضاً ادراج المقام تحت ما اذا اشتبه الواجب بالحرام بل لعلمه منه حقيقة .

الرابع ان احتمال اعلمية احدهما عن الاخر على القول بوجوب تقليده عيناً يقتضى دوران الشك بين التعيين و التخيير فى التكليف النفس الامرى وقد ظهر انه فى امثال المقام يقال الاصل التعيين .

فان قلت ان اطلاق العمومات القاضية بالتخيير شامل بالنسبة الى ما نحن فيه والقدر الخارج من تحتها هو صورة العلم بالاعلمية بصورة الشك داخله و القول بالمنع من جواز التمسك بها فى مثل المقام اذ لااطلاق فيها يقتضى التخيير فى صورة المعارضة والالزام القول بعدم وجوب تقليد الاعلم مما لاوجه له .

قلت ان اريد من ذلك قوله عَلَيْهِ في بعض الاخبار الواردة في علاج التعارض فاذن انت مخير فلا ريب في انه مشروط بفقد المرجحات والمفروض انه مشكوك فيه وان اريد من الاطلاقات القاضية بمشروعية التقليد ففيه انها مقيدة بخبر عمر بن حنظلة المتقدمة القاضية بوجوب تقليد الاعلام اذا كان احدهما اعلم من الاخر ففي صورة الشك في الإعلامية وعدمها لا يمكن التمسك في دفع الاحتمال المزبور بالاطلاقات المزبورة لانه من قبيل التمسك بالاطلاقات في الشبهات المصدقية وهو غير جائز كما تقرر في الاصول .

فان قلت لامانع من التمسك باصالة عدم الإعلامية في مثل المقام ويترتب عليه التخيير و المناقشة فيه بان العمل بالاصل قبل الفحص عن المعارض ليس بجائز فاسدة لان ذلك انما هو في الشبهات الحكمية واما المصدقية الموضوعية فقد تقرر في الاصول جواز العمل به فيها من دون فحص .

قلت اولاً ان اصالة عدم الإعلامية لا تقتضى بثبوت التساوى الاعلى قياس الاصل المثبت الذي لا يعتمد عليه والتخيير بين المتعارضين انما هو حكم من احكام التساويهما .

وبتقرير اخر لاريب في ان التخيير ليس حكماً من احكام التساوى او عدم الإعلامية شرعاً بل عقلاً ولا يترتب على المستصحب الا احكام الشرعية كما ثبت في محله عند ابطال الاصول المشتبه و يورد عليه بالتزام كون التخيير في المقام شرعياً مستفاداً من الادلة كما في تعارض الاخبار فباصالة عدم الإعلامية وغيرها من وجوه الترجيح امكن اثبات التخيير بناء على كونه من احكامه دون احكام التساوى .

وثانياً بان هذا الاصل معارض باصالة عدم المساوات التي يمكن دعوى كونها امراً وجودياً شرعياً من بلوغ كل واحد من المجتهدين مقدارا معيناً من العلم من دون زيادة نقصان الا ان يقال بان اصالة عدم الاعلمية حاكمة على اصالة عدم التساوي بناء على ان الاعلمية مانعة من ثبوت التخيير في المقام لان التساوي شرط او يقال بان اصالة عدم التساوي مما لا يترتب عليه اثر شرعى من دون واسطة امر عادى وهو اعلمية احدهما عن الاخر ولا يمكن اثبات الاعلمية بها الاعلى قياس الاصل المثبت الذي لانقول به او يقال بالمنع من كون المساواة امراً وجودياً شرعياً بل هو راجع الى امر عدمى وهو عدم مزية احدهما على الاخر .

وثالثاً بان جماعة من الاصوليين انكروا امكان تساوى المجتهدين والظاهر انه على فرض امكانه عديم الوقوع فى الخارج اواندره بحيث لا يمكن العلم به وحينئذ فيمكن المنع من جواز العمل باصالة عدم الاعلمية الابد الفحص لقيام ظن التساوى كما فى نظائره من الشبهات الموضوعية التي لايجرون فيها الاصل الابد التفتيش والحاصل انه كثيراً ما يتوقفون عن العمل بالاصل الابد الفحص فى الشبهات الموضوعية ايضا ولعل المقام من هذا الباب ويورد عليه بان مجرد حصول الظن الذى لم يثبت اعتباره لا يقضى بوجوب الفحص فى اجراء الاصل فى الشبهات المصادقية ما لم يقم دليل معتبر على وجوب الفحص فيه كما فى الشك فى حصول الاستطاعة ونحوها ومن هنا يظهر ان اصالة عدم الاعلمية اصل موضوعى حاكم على الوجوه الاربعة المتقدمة القاضية بوجوب الفحص فى المقام فالاقوى فى النظر هو عدم وجوب الفحص عن الاعلمية فى الصورة

المزبورة و اما الموضوع الثانى فثبت العلمىة بكل ما ثبت به سائر الموضوعات العامة وطريق معرفتها هو التسامع من اهل الخبرة او القرائن المفيدة للمعلم مثل كونه مرجعا للمصلحاء و العلماء و الانقياء و اشتهاه بالافضلية بين اهل الخبرة ونحوها و الظاهر الاكتفاء بالظن ايضا لانسداد سبيل العلم بالاعلمية غالبا كما مر بيانه و هل يشترط فى حججىة الظن فى المقام تعذر تحصيل العلم فلو تمكن منه لم يجز العمل بالظن او فيه قولان افويهما الثانى لاصل المتقدم و لان سبيل العلم بالاعلمية متعسر فى الغالب فيقوم مقامه الظن بها و هذا الحرج النوعى يقضى بعدم وجوب الفحص مطلقا فلا يجب الفحص ايضا فى صورة التمكن من تحصيل العلم سيما مع القطع بعدم افضلية الاخر فان الظاهر انه لافائل بوجوب الفحص فى هذه الصورة بل يجوز له الاخذ بالظن المذكور لكن لا يتعين عليه ذلك بل يجوز له الفحص رجاء لانكشاف الخلاف و ظهور التساوى كى يكون مخيرا بينهما لما فيه من التوسعة التى سببت فى الالتزام بقول احدهما خاصة بل الظاهر ان الاخذ باحتمال الافضلية حينئذ جازى ايضا فان لم ينكشف الخلاف بعد الفحص تعين الاخذ بمقتضى الظن او الاحتمال و ان لم يقطع بانتفاء الافضلية فى شىء من الجانبين و كان افضلية كل محتملة عنده فيحتمل القول بعدم جواز الاعتماد على الظن فيه لدوران الامر بين المحذورين بل يجب الفحص و الاظهر عدم وجوب الفحص فى المقام ايضا لما مر و قد يشكل فى الاكتفاء بالظن المزبور فى مثل المقام و ان كان ثابتا بدليل الانسداد بناء على تقدير كون التخيير فى المقام من الاحكام العقلية من جهة متابعة اقوى الامارتين و قبح ترجيح المرجوح على الراجح لان غايته ما يقتضيه الظن المزبور هو ثبوت العلمىة شرعا فاذا لم يكن

وجوب تقليد الاعلم من الاحكام الشرعية لم يترتب على ما قام عليه الامارة بمنزلة الاعلم الواقعى فى نظر العقل فيعامل معه معاملة الواقع كما فى صورة قيام البينه اونحوها على ثبوت العلمىة .

الامر الرابع اذا علم اختلافهما فى مقدار العلم وان احدهما اعلم من الاخر يقيناً ولكن شك فى مخالفتها فى الفتوى فلا يدري ان ذلك الاعلم يخالف رايه راي المفضل وفى وجوب الفحص عن الاختلاف حينئذ ثم تقليد الاعلم ان ظهر المخالفة وعدمها فتخير بينهما ابتداء وجهان قولان منشأهما التأمل فى ان تقليد الاعلم هل هو واجب مطلق او مشروط بصورة العلم بالاختلاف ان على تقدير وجوبه مطلقا يجب الفحص من باب المقدمة والذى اختاره غير واحد من المحققين هو الاشتراط مستدلاً بامرین واردين على الاصل القاضى بالاطلاق بناء على ان التخيير بعد الفحص والياس عن الاختلاف او الاخذ بقول الاعلم مع ظهور المخالفة مما لا اشكال فيه ولا شبهة بخلاف البناء عليه قبل الفحص فانه مشكوك لا يرجع الى اصالة الحجية واستصحاب الشغل وقاعدته والاقوى عدم الاشتراط ويدل عليه امور:

الاول ان مقتضى الاصل عدم اختلافهما فى الفتوى وهذا من قبيل اصالة عدم المانع الجارية فى سائر المقامات عند احراز المقتضى و يورد عليه بانه مع كونه من الاصول المثبة وانه من قبيل اثبات الحادث بالاصل معارضى مع اصالة عدم الاتحاد بناء على انه ايضا وجودى الا ان يقال بان الاتحاد فى الفتوى ليس شرطاً فى ثبوت التخيير العقلى او الشرعى فى هذا المقام بل الاختلاف مانع فالاصل عدمه وهذا الاصل حجة فى المقام بعد ملاحظة كون غير الاعلم مع وجود الاعلم ايضا حجة شرعية شأنية

كما هو مقتضى اطلاقات الأدلة فانها قاضية بثبوت المقتضى في مثل المقام .

والثاني اطلاقات الاخبار العامة و الخاصة الواردة في مشروعية التقليد فان القدر المندرج تحتها يبين هو صورة الجهل بالمخالفة .

والثالث السيرة المستمرة من زمان الائمة عليهم السلام الى هذا الان فان عادة الناس مستقرة الى المراجعة الى المفضولين مع الجهل بالمخالفة قولهم بقول الافضل سلفا عن خلف الا ان يقال بان القدر المتيقن من السيرة المزبورة هو صورة عدم كون الاعلم معلوما اما هذه الصورة فهي مندرجة فيما دل على وجوب تقليد الاعلم من الاصل والمقبولة منصرفه الى خصوص صورة العلم بالاختلاف لانها المقر في السؤال فينصرف اطلاق الجواب اليها الا ان يقال بان لفظ السؤال منصرف الى الواقع اذ ليست فيها قرينة تفيد حصر السؤال في خصوص المعلوم فان قوله و كلاهما اختلفا في حديثكم ظاهر في تحقق المخالفة الواقعية اذ الالفاظ موضوعة بازاء المعاني الواقعية وليست موضوعة للامور المعلومه كما انها ليست منصرفه اليها فالاصل عدم جواز تقييدها بصورة العلم بالاختلاف مضافا الى ترك الاستفصال عن صورة عدم الاختلاف دليل على العموم بل يمكن ان يقال ان المناط منقح في المقام .

ثم ذكر الوالد العلامة انه يشترط في وجوب تقليد الاعلم امران :

احدهما العلم التفصيلي باختلاف الاعلم مع غيره فانه في خصوص هذه المسئلة لا يجوز تقليد المفضول واحتج له بان القرائن الحالية شاهدة بكون السؤال عن خصوص صورة العلم بالاختلاف وليس السؤال مطلقا حتى يكون الجواب ايضا عاما شاملا لكلتا الصورتين .

والثانى ان يكون تشخيص العلم ميسوراً فلو كان تحصيل العلم بالاعلمية موقوف على ارتكاب الحرج لم يجب ذلك عليه ومع اجتماع الشرطين المزبورين يجب تقليد العلم انتهى كلامه .

فلنابعد ان نسمع من استاذنا العلامة المرحوم آية الله البروجردى قدس الله مرقدته الشريف ان تحصيل العلم بالاعلمية موقوف على ارتكاب الحرج نوعا اذ الغالب تعسر حصوله فلا يجب تقليد العلم مطلقا فاجاب بان الحرج الغالبى ليس قاضيا بارتفاع التكليف نعم لو كان تشخيص العلم متعسرا بحسب قدرة نوع المكلفين فى مثل زماننا هذا امكن الحكم بعدم وجوب تقليد العلم بالكيفية .

ثم قال انما نقول بوجوب تقليد العلم بالنسبة الى خصوص المسئلة التى نعلم تفصيلا بوقوع الاختلاف فيما بين العلم والمفضول ومن البين ان الالتزام بوجوب تقليد العلم فى خصوص هذا الفرد مع تيسر تشخيص العلم بالاعلمية كما فى عصر الشيخ (ره) ليس مستلزما للحرج المزبور والحرج الاعلى مما لادليل على ارتفاعه مع ان قاعدة الميسور الثابتة بالعقل والنقل قاضيه بوجوب الايمان بالمستطاع فى مثل المقام ثم قال انا لانسلم تحقق الحرج النوعى فى مثل المقام اذ لانقول بوجوب تقليد العلم الموجود فى العالم و انما نقول بوجوب العلم الذى يكون الرجوع اليه ميسوراً كاعلم البلاد اذا حصل العلم التفصيلى بمخالفة المفضول معه فى الفتوى مع ان الحكم بجريان قاعدة الحرج فى المقام مستلزم لعدم وجوب تشخيص الافقه فى الاخبار المتعارضة لان ذلك اصعب من موضع البحث مع انه لا فائل ظاهراً بذلك فان الافقية من جملة المرجحات التى يجب على المجتهد تشخيصها عند وقوع المعارضة

بين الاخبار فقلت له ان الاجماع ان قام على وجوب الرجوع الى اقوى الدليلين ولا ريب في ان الوثوق او الظن بافقهية راوي احدهما كاف في ترجيحه على الاخر ولا نسلم قيام الاجماع على وجوب تحصيل العلم بالافقهية عند وقوع المعارضة بين الاخبار فكذا الحال بالنسبة الى المقام فما ذكر من سقوط تقليد الاعلم مع تعسر تشخيصه غير مستقيم بل نلتزم بوجوب تقليد مضمون العلم بالافقهية نظراً الى ان تحصيل العلم بالافقهية مستلزم للحرج النوعي لان الامردائر في المقام بين التعيين والتخيير فالاصل يقتضى الاول و لان مقتضى القاعدة في كل مقام تعسر تحصيل العلم فيها نوعاً كما في تشخيص المتلفات واروش الجنائيات والعدالة والاقواف والانساب هولزوم العمل فيها بمقتضى الظن وهذه القاعدة صحيحة عند الاصحاب حتى عند من يقول بعدم حجية الظن مطلقاً واجاب عن ذلك بان التمسك بالانسداد بحجية الظن في مثل المقام يتوقف على امور اربعة :

- الاول ثبوت التكليف وبقائه في القدر الزائد على المعلوم .
- الثاني عدم امكان الاحتياط او عدم وجوبه .
- الثالث حصول الاسداد الاغلبى .

الرابع التساوى الظنون ولا ريب في ان الشرط الاول منتف في المقام فانا لانسلم ثبوت التكليف بتقليد الاعلم مع تعسر تشخيصه ومجرد ثبوت الاحكام الفرعية عليه في هذا الحال لا يقتضى ذلك .

فقلت له بحول الله ان مقتضى رواية ابن حنظلة المتقدمة هو ثبوت التكليف بتقليد الافقه في المقام لان قوله وافقهما كغيره من الالفاظ موضوعة للمعاني الواقعية وتشخيصه ايضاً واجب فاذا وجب على المكلف

تقليد الاعلم الواقعي في صورة الاختلاف وتعسر عليه تحصيله وجب عليه
 الاخذ بالظن في تشخيصه اقتصاراً على المتيقن في الخروج عن الاشتغال
 اليقيني فاجاب عن ذلك بان السائل انما سئل عن حال المتحير فلا يمكن
 ان يكون الجواب معلقاً على امر مجهول عند المتحير والتكليف بتقليد
 الافقه الواقعي المجهول عند المكاف من هذا القبيل فلا بد من ان يكون
 الجواب معلقاً على امر معلوم وهو وجوب تقليد معلوم الاعلمية اذا كان
 معلوماً فما ذكرت من لزوم البناء على الظن في المقام غير مستقيم اذ
 التكليف بتقليد الاعلم منتف عند تعسر تشخيصه والبناء على الظن غير
 مستفاد من الرواية المزبورة فقلت له ان كثيراً من الاخبار بل اكثرها
 مشتملة على السؤوال عن حال المتحير مع ان طريقة الاصحاب مستقرة
 على حملها على المعانى الواقعية ما لم تقم قرينة على خلافها .

الامر الخامس ما اذا كان المفضل اوثق من الافضل في الفتوى
 بحسب الامور الراجعة الى كيفية الاستنباط دون الامور الخارجية مثل
 ان يكون المفضل اكثر فصحا من الافضل وابذل جهداً منه فهل يتعين
 ايضا تقليد الافضل او ينقلب الامر فيتعين حينئذ تقليد المفضل باعتبار
 ما فيه من التخيير والتعيين وجوه او اقول .

اظهرها الاول لاطلاق رواية عمر بن حنظلية المتقدمة و يحتمل
 الثانى لما معه من الوثائق المقربة للقول من الواقع بحيث لا يعارضه
 زيادة ملكة الاعلم وهذا مبني على كون المناط المستفاد من المقبولة
 المتقدمة هو الاقربيه والوثوقية لامطلق الاعلمية والافقهية كما هو الحال
 بالنسبة الى الاخبار المتعارضة .

الامر السادس قال صاحب الفصول هل العبرة في الافقه بان يكون

افقه في غالب المسائل او يمكنى كونه افقه ولو في المسئلة التي يرجع فيها وجهان اظهرهما في كلامهم الاول .

وقضية بعض الوجوه هو الثاني وعلى تقديره فالظاهر تعين الافقه في البعض بالنسبة الى البعض الذي هو افقه فيه حتى انه لو كان احدهما افقه في مباحث الطهارة والاخر في مباحث التجارة تعين تقليد كل منهما فيما هو افقه فيه ويتميز في الباقي في الرجوع اليهما والى من يساويهما فيه انتهى والظاهر ان ما ذكره مبنى على كون المناط المستفاد من المقبوله ونحوها هو الاوثقية ولاقربية اما لو قلنا بان الاخذ بقول الاعلم مبنى على التعبد المحض فان كان احدهما افقه في نوع المسائل او في اغلبها تعين تقليده وان كان احدهما افقه في مباحث العبادات مثلا والاخر في مباحث المعاملات كان المتجه هو التخيير لعدم شمول المقبولة بشيء منهما .

الامر السابع اذا تساوى في ملكة الفقاعة والاجتهاد وتفاضلا في الدين والورع ففيه قولان قيل بوجوب تقليد الادين والاورع تمسكاً بالاصل وقبح ترجيح المرجوح على الراجح وان الظن الحاصل في قول الاورع اقوى من غيره و في كليهما نظر نعم يمكن ان يستدل لذلك بقوله عليه السلام في خبر عمر بن حنظلة المتقدمة الحكم ما حكم به اعدلها الخ على كون المستفاد منه هو كون كل من الافقيه والاعدلية موجبا للمرجيح .

الامر الثامن انه ان قلنا بوجوب تقليد الاعلم فان كان احدهما اعلم في الفقه وسائر العلوم فلا اشكال في لزوم تقليده وكذا ان كان اعلم في الفقه والاختلاف في سائر العلوم التي لها دخل في الفقه كالاصول والرجال

والمربية ونحوها فهل يجب تقليد الاعلم في جميعها او في بعضها او نتخير حينئذ مطلقا وجوه او اقوال والا فرب انه لو كان كسائر العلوم له دخل في العلمية امكن بترجيحه على غيره والافلا .

الامر التاسع قال في المفاتيح الظاهر انه لاختلاف بين الاصحاب في ان الترافع في زمن الغيبة حكمه حكم الاستفتاء فيجب المرافعة الى الاعلم ان وجب تقليده الاعلم والافلا واما في زمن الحضور فالظاهر من المعظم انه كذلك ايضا ويظهر من العلامة انه يجوز الترافع الى المفضول في زمن الحضور تبعاً للشرائع قال لان خلله ينجبر بنظر الامام عليه السلام وهكذا حكم التقليد في الفتوى انتهى .

وقد يورد عليه بان ما ذكر مخالف لمقتضى العمومات القاضية بجواز الترافع الى العلماء وما دل على ثبوت الولاية العامة للمجتهد ولا يمكن تخصيصها برواية عمر بن حنظلة المتقدمة لانها مختصة بصورة الاختلاف وايضا لو كان الترافع الى الافضل واجبا لورد بيانه في الشريعة فعدم الدليل دليل العدم بل يمكن دعوى قيام السيرة على خلافه وايضا قد عرفت ان تشخيص الاعلم مستلزم للحرج النوعي فليس بواجب وتعيين الاعلم مقدمة للترافع اليه فلا وجوب لذيها بعد عدم وجوبها مضافا الى ان الاعلم غالبا ينحصر في واحد ولا ريب في ان التكليف عامة الناس بالرجوع اليه في مقام الترافع مستلزم للحرج الشديد والعسر المنفي عن هذا الدين مع ان ذلك لوجوب تحصيل العلمية كما يجب تحصيل الاجتهاد فالاقوى عدم وجوب الترافع عند الاعلم .

الامر العاشر هل حكم غير الاستفتاء من ساير ما يشترط في مباشرته الاجتهاد حكمها كذلك فيجب اعتبار الاعلم اولا فيه وجهان بل قولان

اقويهما الثاني لما دل على ثبوت الولاية العامة للمجتهد وجواز الرجوع اليه في امثال هذه المقامات .

الامر الحادي عشر اذا علم بفتوى المفضل بسماع منه او بتواتر وانحو ذلك وظن بفتوى الافضل باخبار عدل ونحوه مما يجوز الاعتماد عليه في معرفته مذهب المجتهد فهل يجب تقليد المفضل او يجب تقليد الاعلم فيه وجهان بل قولان اقويهما الثاني لما دل على ثبوته ولاوجه للاول وثبوت مبنى على وجوب تقليد الاعلم .

الامر الثاني عشر قال في المفاتيح اذا سئل المقلد المفضل مع تمكنه من الافضل فان علم المسئول بذلك فالاحوط ترك الفتوى وان لم يعلم بذلك فله الفتوى حينئذ حملا لفعل المسلم على الصحة انتهى والظاهر جواز الافتاء للمفضل مطلقا .

الامر الثالث عشر يظهر من جملة من الكتب انه اذا تعدد المجتهدون واتفقوا على الحكم جاز للمقلد العمل بالحكم من دون تعيين من مقلد على مقتضى قول واحد منهم اذ لا يتحقق التقليد بدونه نعم لو قلنا بان التقليد عبارة عن العمل بقول الغير كان المتجه عدم وجوب البناء فيه والاقوى عدم وجوب التعيين في المقام وان كان الاقرب وجوب البناء على شيء من اقوالهم في هذا المقام لكنه بعيد كما يظهر من ملاحظة ما مر .

الامر الرابع عشر اذا قلد المفضل لعدم التمكن من الافضل ثم تمكن منه فيجب عليه تقليده فيما لم يقلد المفضل فيه و هل يجب الرجوع الى الافضل فيما قلد فيه المفضل اولافيه وجوه واقوال يحتمل القول بوجوب الرجوع مطلقا لاطلاق الدليل الدال على وجوب تقليد

العلم فان مقتضى اطلاق رواية عمر بن حنظلة المتقدمة هو وجوب تقليد العلم مطلقاً فان الاستفادة منها هو ان حكم غير العلم ليس معتبراً في الشريعة اذا كان معارضاً مع حكم العلم فكذلك الفتوى للاجماع المركب غاية الامر جاز تقليد المفضل في صورة العجز عن العلم لكان الدليل الدال عليه يرجع فيما نحن فيه الى عموم الرواية المزبورة واستصحاب ثبوت الحكم في حقه غير جاز في المقام سيما بعد ملاحظة معارضة باستصحاب التخيير و بالاستصحاب التعليق القاضى بوجوب التقليد العلم .

نعم لو تساوى فقلد واحداً منها ثم صار الاخر افقه منه فالظاهر عدم وجوب العدول لان رواية المزبورة مختصة بصورة كونه اعلم حال صدور الحكم او الافتاء فلا يكون المقام الذي هو مورد العمل فاستصحاب ثبوت الحكم المقلد فيه جار في خصوص المقام و يحتمل القول بالعدم مطلقاً لاستصحاب الصحة ولزوم الحرج غالباً في الرجوع وامكان منع انصراف الاطلاق الى هذه الصورة مع معارضة باطلاق الشهرة و الاجماع المنقول بانه لا يجوز الرجوع بعد تقليد المجتهد والتعارض بينهما عموم من وجه و الترجيح مع هذا الاطلاق و يحتمل التفصيل في المقام بين الاعمال السابقة واللاحقة فيحكم بصحة الاعمال السابقة وترتب آثارها عليها ولا تجب اعادتها للاصل وقاعدة الحرج وقد مر الكلام في ذلك في مسألة عدول المجتهد عن الفتوى .

الامر الخامس عشر العلم من كان له ملكة و كان اشد استنباطاً بحسب القوة المقررة و نعى به من اجاز في فهم الاخبار مطابقة و التزاماً اشارة وتلويحاً وفي فهم انواع التعارض و تميز بعضها عن بعض

وفى الجمع بينها باعمال القواعد المقررة لذلك مراعيأاً للمقريبات العرفية ونكاتها وفى تشخيص مظان الاصول اللفظية والعملية وهكذا الى ساير وجوه الاجتهاد واما كثرة الاستنباط و زيادة الاستخراج الفعلى فمما لا مدخلية له فى الاعلمية بيان ذلك صيغة افضل وضعت لافادة التفضيل و الزيادة فى الانصاف بالمبدء بحسب ما اريد منه فى ذلك الاطلاق من المعانى وللعلم الاطلاقات عديدة معروفة فقد يطلق ويراد به مطلق الادراك المنقسم الى التصور والتصديق وهذا مخصوص يعرف اهل الميزان وقد يطلق ويراد الاعتقاد الجازم اعنى التصديق وقد يطلق ويراد به السائل و مقابلة هذين القسمين مبنى على كون المسائل عبارة عن المحمولات المنتسبة او كون التصديق عبارة عن نفس الازعان وقد يطلق ويراد به الملكة ولا ريب فى ان المراد بالمبدء فى قولنا المجتهد الاعلم ليس هو الاول و هو واضح ولا الثانى لان التفصيل بحسبه يرجع الى اختلاف مراتب التصديق شدة وضعفاً ويكون المراد بالاعلم من كان اعتقاده اشد من اعتقاد الاخر وعدم اعتباره فى باب التقليد مقطوع به لان المعتبر فى الاجتهاد انما هو الاعتقاد الراجح اعنى الظن دون الجازم و ايضاً لامدخلية لتاكيد الاعتقاد وعدمه فى الاقربية عن الواقع وقد عرفت ان تقديم الاعلم انما هو لكونه اقرب مع ان الاطلاق على الاعلمية حينئذ متعذر ومنحصر فى اخبار المجتهد نفسه عن مقدار اعتقاده مع ان اطلاق الاعلم و ارادة هذا المعنى غير معروف فى المحاورات ولعله لما اشترطوا فى صيغ التفضيل من كون المبدء قابلاً للشدة و الضعف و العلم بمعنى التصديق الجازم ليس قابلاً لهما حقيقة او فى نظر العرف فانهم غير فارقين بين اقسام العلوم من حيث الشدة والضعف واما المعنيين الاخيران فكل

منهما يصح بناء التفضيل منه عرفا فان الاعلم قد يطلق و يراد به اشد ملكة واقويتها وهذا هو المتعارف الشائع في المحاورات فيما اذا قيد ببعض الصناعات مثل ان يقال زيد اعلم من عمرو وفي النحوفان المراد به لما كان معرفته احوال او اخر الكلم اعرابا وبناء فلاجرم يكون المراد بالاعلم من يشتد في هذ الملكة بالنسبة الى غيره لكن لا ينبغي التامل في كون المراد بالاعلم هنا هو المعنى الاخير .

اما اولاً فلان المراد بالاعلمية في خصوص الفقه و الفقه عبارة عن ملكة معرفة الاحكام الشرعية عن مداركها التفصيلية فالفقه و الاعلم في الفقه بمعنى انه اشد ملكة و اقوى استنباطا و هذا مثل ما يقال في حق بعض ارباب الصنائع بالفارسي (زيد استاذتر است دربنائي و نجاري) فكما لا عبرة بالاستاذية بكثرة الاعمال الصادرة وقلتها بل بشدة الملكة وضعفها كذلك لا عبرة بكثرة الاستخراج وقلته في الاعلمية بل بشدة الملكة وضعفها .

واما ثانياً فلان زيادة المعلومات و نقصانها مع الاستواء في الملكة سيان في تأكيد الظن المحاصل من الفتوى جداً و من الواضح البين ان تقدم الاعلم انما هو لاجل اقربية قوله من الواقع و تاكد الظن المحاصل منه فاذا جعلنا العبرة في تحقيق الاعلمية ما لا يكفل هذا المهم اعني تاكد الظن كان منافيا للفرض مضافا الى ماورد انكم افقه الناس اذا عرفتم معاني كلامنا حيث جعل مناطا الافقهية ما يرجع الى جودة فهم معاني الكلام لا الى كثرة ضبط الاخبار فان صاحب الملكة القوية اجود فهما للمعاني من صاحب الملكة الضعيفة .

وبالجملة لا اشكال في ان المناط في الاعلمية على امور لها مدخلية

تامة فى ذلك واما كثرة الاستنباط وقلته فلامدخلية لها جداً .

نعم ربما تكون سببا لزيادة الملكة واستعدادها فتكون معقبة كما انها قد تكون سببا لضعفها اى من حيث ان كثرة الاستنباط لا يفارق غالبا عن قلة التدبر ومسارعة النظر وهما يؤديان الى ضعف الملكة شيئا فشيئا الى حيث يرتفع جداً ثم ان الاعلمية فى مبادئ الفقه من الاصول واللغة والنحو والصرف ونحوها ومما لا اشكال فى اعتبارها سيما فى الاصول الذى عليه مدار استنباط كليات الاحكام وجزئياتها فاذا وقع المعارضة بين الاعلمية فى احدها والاعلمية فى الاخر روعى ما هو الارخل فى الاستنباط فالاعلمية فى الاصول مقدمة على الاعلمية فيما عداها كما ان الاعلمية فى النحو مقدمة على الاعلمية فى الميزان .

نعم لو فرض المساوات فى ملكة اصل الفقاهة مع فرض الاختلاف فى شىء من المبادئ سقط اعتبار الاعلمية فيه جداً از لا عبرة بزيادة ما لا توجب زيادة الفقاهة والاجتهاد فالاعلمية فى النحو ومثلا ليست الا كالاعلمية فى النجوم لكن اختار صاحب الاشارات .

وربما نقل عن صاحب الكشف ايضا انه يوخذ بقول الاعلم منهما ووجهه غير واضح بعد فرض المساوات فى ملكة استنباط الاحكام والاجتهاد وما فى المفاتيح من الاحتجاج له بان الظن الحاصل من قوله اقوى وبقاعدة الاحتياط والاخذ بقدر المتيقن لعللة الخروج عن مفروض الكلام الذى هو التساوى من الامور الخارجية و الحق ان فرض التساوى قوة الاستنباط مع الاختلاف فى شىء من المبادئ المتوقف عليها الاجتهاد خصوصا الاطول لا يخلو عن اشكال وعلى فرض جوازه فالحق ما قلناه والظاهر امكان تحصيل الاتفاق على ذلك ولا تفاوت فيما ذكرناه بين

ان يكون مستند وجوب تقليد الاعلم الاخبار والاجتماعات والشهرة او غيرها من الاصل والدليل العقلي وفصل صاحب المفاتيح بين تقدم وجوب الاعلم على التقدير الثاني وعدم الوجوب على التقدير الاول مستدلا بان القدر المتيقن من عبارات القوم الحاكمين بلزوم تقليد الاعلم هو لزوم تقليد الاعلم في الفقه لان اطلاق كلامهم ينصرف اليه فيجب الرجوع في غيره الى العمومات الدالة على صحة التقليد و هي هنا يقتضى التخيير ولا يعارضه قاعدة الاحتياط وما دل على لزوم الظن الاقوى وفيه ما عرفت من ان زيادة العلم في شيء من المباري ان اوجبت قوة ملكة الفقاهاة كان واجداً لزيادة افقه فيندرج تحت الاجتماعات قطعاً وان لم توجبها فلا ينبغي لكون الظن الحاصل من قوله اقوى فيلزم البناء على التخيير على تقدير كون المستند غير الاخبار والاجتماعات ايضاً فانها حينئذ متساويان من حيث الفقه والظن والحكم في مثله هو التخيير قاعدة واتفاقاً .

ثم لو سلمنا امكان حصول الظن الاقوى من قوله مع المساواة في الفقه نقول ينبغي الاخذ بقوله على تقدير كون المستند الاجتماعات و الاخبار ايضاً لان الاستفادة منها سيما بعد ملاحظة استدلالهم بلزوم متابعة الظن الاقوى واستحالة ترجيح بالمرجح ان المناط في الترجيح هو احتمال تاكد الظن الذي خلا في احد الجانبين نظير استفادة المناط من اخبار التراجيح في تعارض الاخبار وربما يكون في الاخبار القاضية بتقليد قول الاعلم والافقه اشارة الى ذلك ايضاً حيث امر فيها بعد فرض التساوي في الصفات الراجعة الى المفتي من العلم والورع ونحوها بالنظر الى المرجحات الروابئية فان ذلك يدل على ان المدار في الترجيح هنا على قوة الظن وضعفها .

ولكن نقول بان المرجحات الروابئية كا الشهرة و الشهامة والشجاعت فى امور الدين ودنيا الاسلامى والاطلاع على امور الاجتماعى وحفظ بيضة الاسلام وسياسة الدينى والمدنى وامثالها مرجحات خارجية بالنسبة الى الفتوى فلا اعتداد بها فى المقام كما اشرنا اليه .

ثم انى ما عثرت فيما تفحصت من كتب الاصول تفسير للمعنى المراد من الاعلم ولعلمهم تركوه فى وادى البداهة واحالوه الى متفاهم العرف كما هو الشأن فى سائر الموضوعات العرفية .

ذ كر فيه وجوها صاحب المفاتيح حيث قال هل المراد بالاعلم حفظا للمسائل او الاشدقوة لاستخراجها او الاكثر ترجيحها لها فيه اشكال ولم اجد مصرحا بشىء مما ذكر ثم قال والتحقيق يقتضى الرجوع هنا الى العرف فكل من يطلق عليه عرفا انه اعلم يجب الرجوع اليه انتهى ولعله غير مناف كما ذكرنا كما لا يخفى الحمد لله الذى وفقنا لاتمام هذه المسئلة الغامضة التى كانت معركة الراء فى عصرنا وبالله التوفيق ونشرع بعون الله فى اشتراط المفتى ولو احقه .

فى اشتراط العدالة فى المفتى

فى الروضة عد الشهيد من شرائط الافتاء العدالة ونقل الاجماع عليه وفى التهذيب اذا غلب على ظن المفتى المستفتى ان المفتى غير عالم اذا لامتدين حرم عليه الاستفتاء اجماعا .

وفى النهاية الاجماع على انه يجب ان يجمع المفتى وصفين الاجتهاد والورع .

وفي المنية الانفاق على ان الواجب على المستفتي استفتاء من يغلب على ظنه اجتماع وصفي العلم والورع فيه الى غير ذلك من العبارات ويأتي مزيد بيان في ضمن مسائل الاثنية انشاء الله .

وينبغي التنبيه على امور الاول الظاهر ان العدالة المشترط في المفتي هي التي تعتبر في سائر المقامات من امام الجماعة والشهادة وقبول الخبر وصحة الطلاق والقيومة وغيرها فالعدالة المشترط في الجميع بمعنى واحد وهي الملكة التي تثبت شرعاً بحسن الظاهر على الاقرب ولتفصيل معنى العدالة محلاً اخر .

والوجه في ذلك ان الذي ذكره الاصحاب ودلت عليه الادلة هو اعتبار العدالة والعدالة في الشرع انما هي مفسرة بامر واحد من غير تفصيل بين المقامات واختصاص مورد اكثر اخبارها بالشهادات لا يوجب اختصاص حكمها بها ولم يرد في نص ولا في كلام فقيه ان العدالة لها معنيان بحسب اختلاف المقامات فمعناها في باب القضاء والافتاء شيء غير سائر المقامات ودعوى اتحاد معنى العدالة واعتبار امر زائد عليها في باب القضاء والافتاء كما ترى اذ لو كان كذلك لو ورد في الاخبار وكلام الاصحاب ولاشارة في كلام احد الاصحاب باعتبار ما يزيد على ذلك ولو اعتبر لاشاروا اليه ولايدل شيء من الاخبار على اعتبار غير العدالة ففي مقبولة عمر بن حنظلة الحكم ما حكم به اعدلهما تدل على ان المعتبر هو العدالة وفي بعض الاخبار عليك بذكريا بن آدم المأمون على الدين والدنيا وفي بعضها افينوس بن عبدالرحمن ثقة اخذ عنه معالم ديني .

وبالجملة فاطلاق النص والفتوى شامل على عدم اعتبار ما يزيد

على ما قلناه ولولا ذلك للزم الحرج على الناس و اين النساء و اهل
البوادي وعموم الناس والاطلاع على خفيات احوال المجتهد والتجسس
عن بواطن امره و انما المدار في ذلك على ما يرى من حسن ظاهره و
استقامة علانية المثبتة عن استقامة باطنه وحسن سريره واتصافه بالملكة
الراسخة المانعة عن ارتكاب القبائح و ترك الفرائض و قد جرت على
الاكتفاء بذلك في جميع المقامات طريقة الناس قديماً وحديثاً ولم نقف
في ذلك على مخالف بل صرح جماعة من المتأخرين به جازمين بذلك
الا ان صاحب الحدائق قد رجح عن القول به بعد البناء عليه .

قال ان الذي ظهر لنا الان بعد التأمل في الاخبار بعين الفكر
والاعتبار ان العدالة في الحاكم الشرعي من قاض و مفتي اخص مما
ذكر من معنى العدالة لانه نائب عن الامام و جالس في مجلس النبوة
والامامة فلا بد فيه من مناسبة للمنوب عنه بان يكون متصفاً بعلم الاخلاق
وهو تخلية النفس بالفضائل وتخليتها عن الرذائل و استدل بجملة من
الاخبار .

منها قول امير المؤمنين ياشريح جلست مجلساً لا يجلسه الا نبي
او وصي او شقي .

ومنها ما رواه الطبرسي في الاحتجاج بسنده الى الامام العسكري
عن الرضا عليه السلام عن علي بن الحسين عليهما السلام قال اذا رايتم الرجل قد حسن
سمته الى ان قال عليه السلام ولكن الرجل كل الرجل نعم الرجل هو الذي
جعل هواه تبعاً لامر الله وقواه مبذولة في رضاء الله يرى الذلة مع الحق
اقرب الى عزا لا بد من العز في الباطل و يعلم ان قلبك ما يحتمله من
ضرائها يؤديه الى دوام النعم في دار لا تنفذوان كثير اما يلحقه من سرائها

ان تبع هواه يؤدي الى عذاب لانقطاع له ولازوال قد لكم الرجل نعم
الرجل فيه فتمسكوا ونسبة فاقتدوا الى ربكم به فتوسلوا فانه لا ترد له
دعوة ولا يخيب له طلبه .

ومنها ما رواه في الكافي مسنداً عن ابي عبدالله عن امير المؤمنين
عليه السلام انه كان يقول ياطالب العلم ان العلم ذو فضائل كثيرة فراه التواضع
وعينه البرائة من الحسد و اذنه الفهم ولسانه الصدق وحفظه الفحص و
عقله معرفة الاشياء والامور ويده الرحمة ورجله زيارة العلماء وهمته
السلامة وحكمته الورع ومستقر النجاة وفائدته العافية ومركبه الوفاء
وسلاحه لين الكلمة وسيفه الرضا وقوسه المداراة وجيشه مجاورة العلماء
و ماله الادب وذخيرته اجتناب الذنوب وزاده المعروف ومائه الموادع
ودليله الهدى ورفيقه صحبة الاخيار .

ومنها ما رواه في الوافي ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال طلبه العلم
ثلثة فاعرفهم باعيانهم و صفاتهم فصنف يطلبه للجهل و المرء و صنف
يطلبه للاستطالة والمختل و صنف يطلبه للفقه والعقل الى ان قال وصاحب
الفقه والعقل ذو كابة و حزن و سهر قد تحنك في برنسه و قام الليل في
حندسه و يعمل و يخشى و جلا داعياً مشفقاً مقبلاً على شأنه عارفاً باهل
زمانه متوحشاً من اوثق اخوانه فشد الله من هذا اركانه و اعطاه يوم القيمة
امانه الى غير ذلك من الاخبار ثم قال انه لا يتحقق نيابة هذا العالم و صحة
تقليده و وجوب متابعتة الا بوجود شروطها و من جملتها العلم باتصافه
بتلك الصفات الجليلة و التخلي من كل منقصة و رذيلة و الاخبار التي دلت
على الاكتفاء بحسن الظاهر في العدالة انها موردها الشاهد و الامام
و لادلالة فيها على التعرض للنائب عنهم عليه السلام و انت خبير في الكمالات

والاداب والملكات التى يمدح صاحبها ولا يذم فاقدها ليست من شرائط قبول الفتوى قطعاً و اى فرق بين فضائل الاخلاق وفضائل الاعمال الا ترى ان الرواية المذكورة قد ذكر فيها السهر والتحنك وقيام الليل والعمل والدعاء والاقبال على شأنه والمعرفة باهل زمانه وغير ذلك مما لا يعتبر فى اهلية الفتوى قطعاً و انما ذلك من آثار العلم و طريقة العلماء و محسناتهم وكذلك الرواية الاخرى قد دلت على الامرين جميعاً و اما الرذائل من الاخلاق كالكبر والفخر وحب الدنيا وحب الرياسة والعلو فى الارض و عداوة المؤمن والبخل والحسد و الحرص والطمع والعجب والغرور والعصبية والقوة وسوء الخلق و ما اشبه ذلك فما كان منها ما لا يجب التحرز عنه فى الشرع لا يقدح فى العدالة الا ان تبنى عن ضعف ملكة العدالة وقلة المبالاة باصلاح النفس الامارة وغلبة الهوى و تسلط الشيطان عليه و ما كان منها من المعاصى التى يجب تهذيب النفس وتخليتها عنه من حيث هو او من الملكات الباعثة على اجتناب الكبائر والاصرار على الصغائر وهى لانجام الكلمة الباعثة على احدى المعاصى فى مظانها عن الملكة التى هى بنفسها معصية مهلكة و ترك اصلاح النفس .

ومنها الاصرار على الصغيرة ولكن لا يخفى ان الطريق شرعا فى معرفة العدالة على الوجه المذكور ليس منحصراً فى العلم العاقل من المعايشة التامة و انما الشارع قد جعل الطريق الى معرفة ذلك على الاطلاق وحسن الظاهر بان يكون سائر جميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين وتفتيش ما وراء ذلك .

فظهر مما ذكرناه عدم الفرق فى معنى العدالة بين المقامات .

نعم يختلف الأشخاص في اعتبار قوة الملكة وعدمها فان من كان ملجأ للانام ومرجعاً لاهل الاسلام في الفتاوى والاحكام و قائماً معالم الامام ومتعرضاً لاقامة الحدود واجراء الاحكام يحتاج الى مزيد قوة وفضل ملكة تمنعه من الاجزاء على المعاصي و المتهجم على القضاء والافتاء من دون التثبيت التام لكثرة ابتلائه بمواقع الكلام الملاك و موارد المعاصي الموبقة و من كان قليل المعاشرة مع الناس نادراً الاشتغال بموارد المعاصي قليل التعرض لمظانها ضعيف القوى عنها غير محل للتكاليف فانه لا يحتاج الى تلك القوة وتلك الملكة وتكفيه الملكة الموجبة لتعرض لما عليه من التكاليف وتجنبه عما يبتلى به من المعاصي و يختلف ذلك باختلاف كثرة الابتلاء و قلته و كان هذا هو الذي اوقع المحدث المذكور فيما تقدم نسبته اليه حتى زعم اشتراط امرزائد على العدالة في المفتي .

الثاني لو انه علم المكلف من نفسه عدم العدالة ففي جواز الافتاء

له وجهان :

احدهما المنع خصوصاً تعرضه لذلك والجلوس في ذلك المجلس و حمل الناس على تقليده و به قال صاحب الحدائق في جميع الامور المشروطة بالعدالة و يمكن ان يستدل له تارة بان العمل بقول الفاسق والتدين عليه اثم اوقسى لانه منهي عنه في قوله تعالى (ولا تتركوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار) .

والافتاء المذكور اعانة على ذلك و الاعانة على الاثم الواقعي حرام لقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان و اخرى بان تقليد الفاسق منكر واقعي فيجب رفعه كما يجب دفعه والافتاء المزبور ضد

للمرفع فيكون مجرماً .

وثالثاً بان ظن الفاسق انما يكون حجة لنفسه لا بالنسبة الى غيره فافتائه بالحكم على الاطلاق حكم بغير المعلوم .

ويورد على الاول بالمنع من كونه اثماً واقعياً اذ لانسلم كون الجاهل القاصر مكلفاً سلمنا ثبوت التكليف الثاني الواقعي بالنسبة اليه لكننا لا نسلم صدق الاثم على ذلك سيما بعد قيام الادلة الاربعة على معذورية الجاهل وعلى الثاني بان ما ذكره يتوقف على كون ذلك منكراً واقعياً وعلى وجوب دفع المنكر وكلاهما ممنوعان لعدم قيام دليل على ثبوت شيء منهما .

وعلى الثالث بان ظن المجتهد سواء كان عادلاً او فاسقاً امانة لتشخيص الحكم الواقعي فافتائه بالحكم على الاطلاق حكم بالمعلوم الا ان يتمسك في المنع من ذلك بفقدان الشرط لظهور الشرائط في الواقعية فيلزم حمل الناس على غير الجائر كما في القضاء وفيه ان هيئنا امور ثلاثة فينبغي التفرقة بينها .

احدها انه لو كان مما كانت العدالة اونحوها من الشرائط معتبرة في تفسير العمل كما في القضاء فانه مشروط بالعدالة فيكون جلوس الفاسق في مجلس القضاء غاصباً للمحق الثابت للامام ونوابه لا اشكال في عدم جواز القضاء على العالم الامع علمه بكونه عادلاً .

ثانيها انه لو كان ذلك مما كانت العدالة اونحوها من الشرائط معتبرة في جواز العمل المغير بقوله لا في صحة عمله في نفسه كالاقتداء والامامة والظاهر انه لا اشكال في انه يجوز له التصدي لذلك الامر له ولم يقيم دليل على حرمة .

ثالثها انه لودار الامر له بين المقامين المزبورين فالمرجع فيه الى ما يقتضيه الاصول والقواعد .

رابعها ان يكون مما يدور الصحة فيه دائراً مدار اعتقاد الغير بتحقيقه كالعدالة المعتبرة في الشاهدين المستمعين للطلاق فان اعتقاد المطلق بعدالتها كاف في صحته وان لم يكونا من العدول في الواقع لوجه الجواز هنا كالامامة ونحوها وفاقا للمعروف بيننا لانه اخبار بمعتقده فيما بينه وبين الله تعالى والمشروط بالعدالة هو عمل المقلد برايه وتكليفه الاعتماد على ظاهر حال المفتي من العدالة وليس عليه التفتيش عن باطنه ولا على المفتي الاخبار بفسقه لحرمة او كراهته وهذا هو الفرق بين الافتاء والقضاء لان الثاني مشروط بالعدالة حتى يعم من نفسه العدالة واما الافتاء فليس مشروطا بالعدالة انما هو مشروط باعتقاد المطابقه و عمل الغير به مشروط بها وبالجملة فكما كان من افعال المكلف مشروطا بالعدالة نفسه فانه لا يجوز الاقدام عليه من دين ان يعلم من نفسه الفسق ولا يحرم حمل الغير عليه اذا كان عدالته معتقداً بالطريق الشرعي وكذلك الافتاء ان لم يثبت ان العدالة من شرائط الامامة بل شرائط الافتاء وكذلك الشهادة والاخبار لانها اخبار بالواقع والعدالة شرط في قبول الحاكم والعامل واما الامام مع تعذر الحكم فمشروط بالعدالة فيمنع بدونها .

الثالث انه لو قلده ثم عمل بمقتضى فتواه ثم ظهر له انه كان فاسقا حين العمل فهل محكوم بالصحة ويجدد التقليد لاعماله المتأخره او لا بد من تجديد التقليد للعمل السابق واللاحق

وجهان يبينان على ان الشرط في العمل هل هو العدالة الواقعية

وحسن الظاهر طريق اليه او الشرط هرحسن الظاهر بنفسه كما في امامة الجماعة وظاهر الادلة هو الاول وتخييل اقتضاء الامر الظاهري للاجزاء وان انكشف الخلاف غير سديد هنا وفي كل طريق انكشف مخالفته للمواقع الا فيما كان الحكم فيه منوطاً بالظاهر كما في امام الجماعة وقد تقرر ذلك في موضعه .

الرابع في ان المشروط بها هل هو قبول اخباره بفتواه او اخبر بها حال عدالته او علم فتواه من غير جهته اخباره وظاهر تمسك بعضهم في اعتبارها بوجود الثبوت في خبر الفاسق وبعدم كونه اميناً وبعدم قبول شهادته المستلزم لعدم قبول فتواه بطريق اولي هو الاول لكن ظاهر اطلاق معاقدهم في عدم جواز استفتاء المجتهد الغير الورع هو المنع من العمل بقوله وان علم فتواه من خبره او من الخارج و يؤيده عطف الورع على الاجتهاد في قولهم لا بد في صحة استفتاء العالم من اجتهاده وورعه ويدل عليه مضافاً الى ظاهر الاجماع المنقولة ما تقدم في التوقيع من قولهم عليه السلام فانهم حجتى عليكم فان الحجة المطلقة في الفتوى والرواية لا يكون الا مع العدالة فالمراد بالرواية عدولهم فينحصر الحجية في العدول لان امره عليه السلام بالرجوع الى العدول في مقام السؤال عن المرجع يدل على الحصر كما لا يخفى الا ان يقال لانسلم وجود الدليل على تقليد الرواة بالعدول في الرواية والفتوى فلا يدل على اعتبار العدالة فضلا عن كونها معتبرة في العمل وربما يستدل على اعتبار العدالة في العمل بقوله عليه السلام واما من كان من الفقهاء حافظاً لنفسه صائفاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لامر مولاه فللمعوم ان يقلدوه .

لكن بملاحظة صدر الخبير وذيله يعلم ان المراد اعتبار العدالة من جهة الامن من الكذب في الرواية او الافتاء بغير ما انزل الله تعمداً.

ومن شرائط المفتى الحيوة

قد اختلفوا في اعتبار هذا الشرط وعدمه على قولين او اقوال فالذى يظهر من كلام الاصحاب هو الاول وذهب بعضهم الى الثانى احتج القائلون بالجواز بوجوه :

الاول انه لو لم يجز التقليد الميت لما اجمعوا على النقل من السلف وعلى وضع الكتب بيان الملازمة انه لافائدة في هذين الاعمال بالاقوال السلف والاعتماد عليها في العبادة والمعاملات وليس هذا الا التقليد .

الثانى انه لو لم يجز تقليد الميت للزم الحرج والتالى باطل فالمدقم مثله بيان الملازمة ان كثيراً من الازمنة والامكنة تخلوا عن المجتهد وعن التوصل اليهم فلولم يجز لزوم ذلك .

الثالث الاستصحاب ويقررتارة بالنسبة الى حال الفتوى بان يقال ان هذا الفتوى قد كان حجة شرعية حال حيوة المفتى فيستصحب بقائه الى ان يتحقق المزيد .

وتارة بالنسبة الى حال المفتى بان يقال ان هذا الفتوى قد كان فتواً نافذاً في حال حيوته فيستصحب بقائه بعد وفاته .

واخرى بالنسبة الى اعتقاد المفتى بان يقال ان هذا المفتى المعين قد كان عالماً بالاحكام الشرعية حال حيوته ثم شككنا في ان هذا الاعتقاد

هل زال بالموت ام لا فيستصحب بقائه بعد موته فاذا ثبت بقاء اعتقاده
جاز للعامى و هذا نظير ما ذكره من جواز التمسك بالاستصحاب عند
عروض الشك فى تجدد رايه وتغيير فتواه .

ورابعاً بالنسبة الى حال المستفتى بان يقال ان هذا المقلد قد كان
ممن يجوز له العمل بقول ذلك المجتهد حين حيوته ثم شككنا فى انه
هل الموت ناقض ومزيل للحكم المزبور ام لا فيستصحب بقائه .

وبتقرير اخر نقول ان هذا المقلد قد كان ممن جاز له البقاء على
فتوى ذلك المجتهد و مقتضى الاستصحاب بقاء الاحكام كلها الى حال
الموت .

وخامساً بان الامر دائر فى هذا المقام بين وجود تقليد المجتهد
الحى تعييناً وبين وجوب تقليد واحد من المجتهدين على سبيل التخيير
والتعيين وهو زائد على اصل الوجوب ومسبوق بالعدم فيستصحب عدمه
الى ان يتحقق المزيل لان ذلك مقتضى الاستصحاب البرائة الاصلية
العقلية والشرعية و هذه الاستصحابات يرجع بعضها الى بعض فيفيد كل
واحد مفاد الباقي

الرابع آية النفر وجه الدلالة انها دلت على وجوب الحذر
عقيب الانذار الواجب المراد به الفتوى خاصة او الاعم منها ومن الرواية
من وجهين :

احدهما ان كلمة لعل بعد انسلاخها عن الترجى تفييد مطلوبية
مدخولها ومحبوبية وهو الحذر عقيب الانذار فى المقام واذا ثبت رجحان
الحذر وحسنه ثبت وجوبه اذ مع قيام المقتضى يجب ومع عدمه لا يحسن
على وجه الاستحباب ايضا بل لا يكاد يتحقق موضوع الحذر مع انتفاء ما

يكون سبباً للخوف مع ان ثبوت رجحان الحذر يكفى فى اثبات وجوبه بالاجماع المركب فان كل من قال بجوازه قال بوجوبه مع ما قد يقال فى ان المنطـا منقح فى المقام .

وثانـيها ان وقوع الانذار غاية للمنفـر الواجب بكلمة لولا يقتضى وجوبه وعدم رضـاء الامر بانتفائها كما هو الشأن فى جميع الغايات المترتبة على فعل الواجبات سواء كانت من الافعال ام لا كما فى قوله تعالى فقواله قولا لينا لعله يتذكر او يخشى .

الخامس قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والاستدلال به موقوف على صدق السؤال على مراجعة كتب الاموات والقول بدلالتها على وجوب العمل بقول العلماء ابتداء من غير وساطة السؤال بناء على كون وجوبه مقدماً ذريعة الى العمل بقولهم لكونه حجة فان الواضح ان حجية القول توجب وجوب السؤال لان وجوب السؤال يوجب الحجية فيكون الانتقال من وجوب السؤال له الى حجية القول من باب الاستدلال الا ترى .

السادس اطلاق الاخبار التى دلت على مشروعية التقليد وهى طائفة ان طائفة منها وردت فى رجوع الناس الى الاشخاص المعينين والاخرى قد وردت فى حجية اقوال العلماء والرواة والمحدثين اما الاولى فهى ايضاً قسمان :

قسم دل على الرجوع الى رواياتهم بحيث يظهر منه عدم الفرق بين الفتوى و الرواية مثل ما ورد فى حق زرارة من الامر بالرجوع اليه ونحوه .

وقسم منها دل على جواز الاخذ بفتويهم مثل قول الباقر عليه السلام

لابان اجلس في المسجد وافت الناس ونحو ذلك .

و اما الثانية منها ما يدل على وجوب قبول الحكم عند الترافع مثل قول الصادق عليه السلام في خبر عمر بن حنظلة المتلقى بالقبول انظروا الى من كان منكم الحديث .

ومنها ما يدل على جواز الرجوع اليهم من غير تقييد بالرواية او الفتوى فيكون باطلاقه دليلا على جواز التقليد لاهله كما يكون دليلا على جواز العمل بالرواية لاهله مثل قوله (عج) واما الحوادث الواقعة الى آخر الحديث .

ومنها ما نص على جواز التقليد الفقيه الجامع لسائر الشرائط الفتوى كالعدالة مثل ما في محكي الاحتجاج عن تفسير العسكري في قوله تعالى ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب الا امانى الية .

فان المستظهر من جميع هذه الاخبار هو ان فتوى الفقيه وقوله حكم ثانوى في حق غيرهم فلا يتفاوت حينئذ بين حال الحيوة والممات وقد يستدل على ذلك بدعوى استفادة المناط القطعى من هذه الاخبار و بيانه انه قد ثبت، من هذه الادلة حجية قول الحى في حق المقلد وهذا ليس الا لاجل كون قوله خبرا عن الواقع وكاشفاً عنه ولا يخفى ان صفة الحكاية غير زائلة عنه بمفارقة الحيوة والفرق بين هذا وبين الاستدلال الاول ان الاستدلال الاول مبنى على اندراج التقليد الميت تحت اطلاق الادلة وهذا مبنى على اختصاصها بتقليد الحى مع اشتراك التقليد له في المناط المستظهر من عمومها .

السابع ما دل او اشتمل على ان حلال محمد حلال الى يوم القيمة وحرامه حرام الى يوم القيمة فانه يستعلم من ملاحظة هذه الاخبار

وغيرها مما دل ان قول الفقيه حكم ثانوي في حق المقلد انه لا فرق في الاحكام وعدم تغييرها بتغير الاحوال والازمان بين الحكم الاولي والثانوي. الثامن خصوص ما ورد في كتاب يونس بن عبدالرحمن المسمى بيوم و ليله بعد موته من قول ابي الحسن عليه السلام بعد ان عرضه ابو جعفر الجعفري عليه و نظر فيه وتفصحه كله هذا ديني ودين آباءى وهو الحق كله وقول ابي جعفر بعد تصفح من اوله الى آخره رحم الله يونس فان الاول دال على جواز العمل بكتابه و هوميت و الثانى ظاهر فى التقرير على العمل به .

التاسع انه لو لم يجز تقليد العالم الميت لكان مساوياً للجاهل الميت فى عدم جواز التقليد والتالى باطل لقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فالمقدم مثله .

العاشر ان انبياء بنى اسرائيل يجوز العمل بقولهم بعد موتهم فيلزم ان يكون علمائنا كذلك لعموم المنزلة فى المرسل علماء امتى كانبيا بنى اسرائيل .

الحادي عشر ان قول الميت مفيد للظن وكما يفيد الظن فهو حجة فى حق المقلد اما الصغرى فوجدانية واما الكبرى فلدليل الانسداد من ان التكليف باقية وباب العلم منسد فى حق المقلد والظن الخاص مفقود لان الدليل على جواز الاخذ بقول المجتهد تعبداً مفقود اذ الادلة اللفظية من الكتاب والسنة غير واضحة الدلالة لما فيها من المناقشات ولوسلم فلا يحسن منه الا الظن المعلوم عدم حجبية فى اثبات الطريق الشرعى والادلة اللببية غير ثابتة لان السلف المعاصرين للإمام عليه السلام كان باب العلم فى حقهم مفتوحاً وكانوا يعلمون به والاجماع موهون بخلاف جملة

من الاصحاب كفقهاء الحلب والახباريين فلا مناص للمعامى الاعتماد على الظن كالمجتهد لان الافتعار على القدر المعلوم بالضرورة والاجماع من التكاليف يقتضى الخروج عن الدين لكونه فى غاية القلعة والزامة الاحتياط يستلزم العسر والحرج وهذا الدليل احتج به المحقق قمى (ره) على مختاره من جواز تقليد الميت او وجوبه اذا كان الظن الحاصل من قوله اقوى ويمكن الايراد على الجميع اما على الاول فمن وجوه ثلثة .

منها ما ذكره بعض العلماء وهو المنع من الملازمة فان فائدتها من الامرين غير منحصرة فيما ذكر لهما فائدة عظيمة وهما استفادة طريقة اخذ الاجتهاد من تصرفهم فى الحوادث وكيفية بناء بعضها على بعض وفهم الفقهاء للاخبار وترجيحاتهم ومعرفة الحرج والتعديل والتقية وخلافها والشاذ والنادر والاصطلاحات ومعرفة الجمع عليه والمختلف فيه والمشهور وغير ذلك .

بل لا يمكن الاجتهاد الا بملاحظة كتب السلف بل ينفع كتبهم للمتعلمين ايضاً ان لولاها لما امكنهم التدريس والتعلم .

ومنها ان ما ذكر ليس دليلاً قطعياً لتشخيص الحكم المذكور ان ليس ذلك كاشفاً عن قيام الاجماع على ذلك بل ليس مفيداً للظن ايضاً سيما بعد ملاحظة ما سيأتى من فتاويهم واجماعاتهم المنقولة على المنع من جواز تقليد الميت فانها تقيد القطع بعدم كون النقل عن السلف لفائدة التقليد .

ومنها ان غاية ما يدعى حصوله فى المقام هو كون ما ذكره مفيداً للظن ولا نسلم حجبية الظن المزبور لعدم قيام دليل على اعتباره .
واما على الوجه الثانى من وجوه :

منها ان الادارة القاضية بعدم جواز تقليد الميت اخص مما دل على نفى العسر والحرج فيجب حمل العام على الخاص كما هو الشأن بالنسبة الى سائر المقامات .

ومنها انا لو سلمنا ان كلا الامرين عام من جهة وخاص من اخرى وان التعارض بينهما من قبيل تعارض العمومين من وجبة فنقول بان المرجح مع ما دل على عدم جواز تقليد الميت ولو سلم التكافؤ فيجب التوقف والرجوع الى ما يقتضيه قاعدة الاشتغال واستصحاب بقاء التكليف.

ومنها المنع من لزوم الحرج في مثل المقام لان الغالب التمكن من تقليد المجتهد الحي فالافتصار على تقليد الاحياء ليس مستلزماً للحرج النوعي كما انه ليس مستلزماً للحرج الاغلبى فليس ذلك قاضياً بارتفاع وجوب تقليد الحي من اصله بل انما يقتضى بارتفاع ذلك في خصوص المورد الذي يتحقق فيه الحرج الشخصي وهو مما لا فائل بوجوب تقليد الحي فيه بل يجب البناء فيه على ما يحصل معه الظن بالبرائة او بما يظن بكونه طريقاً ظاهرياً او واقعياً على المكلف المزبور او بالظن بالواقع مطلقاً او بخصوص الظن الاطميناني على حسب الاحتمالات او الافوال المتصورة في هذه الصورة واين ذلك من البناء على جواز تقليد الميت مطلقاً .

و منها ان لزوم الحرج بلزوم تقليد الحي بالنسبة الى الاكثر على تقدير تسليمه لا يستلزم جواز تقليد الميت بالنسبة الى من تمكن من تقليد من غير ارتكاب حرج .

ومنها ان مجرد لزوم الحرج على تقدير تسليمه في تقليد الحي لا يستلزم جواز تقليد الميت اذ الوساطة بين تقليد الحي والميت متعقبة

وهو وجوب العمل بالاحتياط او بامر اخر غير تقليد الميت ومع ذلك فيمكنهم رفع الحرج بالاشتغال بتحصيل الاجتهاد فالحرج الذي يكون سببه المكلف لا يوجب سقوط التكليف .

ومنها ان مجرد تحقق الحرج المفروض حصوله في المقام لا يقتضى بارتفاع التكليف المزبور على سبيل الاطلاق اذ الضروريات تنقدر بقدرها فان مقتضى قاعدة الميسور هو لزوم الاتيان بالمستطاع ومقتضاها التفصيل في المسئلة بين الازمان والاحوال والاشخاص فمتى تحقق الحرج ارتفع التكليف المزبور ومتى ارتفع الحرج تحقق التكليف المنعلق بتقليد الحي .
ومنها ان الحرج المزبور لو كان متحققاً في مثل المقام للزم القول بارتفاع وجوب الاجتهاد من اصله والتالي باطل فالمقدم مثله .

واما على الوجه الثالث فمن وجوه :

منها ان المتجه المنع من جريان الاستصحاب ، في اثبات الاحكام الكلية الا حيث يكون الشك في الراجع كالشك في ناقضية المذني و ما اشبه ذلك لان الاستصحاب معناه ابقاء ما ثبت بعينه والثابت في الاحكام الكلية انكان ثبوتها للموضوع المعلوم تعلق الحكم به فاثباته في الموضوع الاخر المشكوك فيه لا يخرج عن القياس بالمرّة وانكان الامر المعلوم في السابق ثبوتها للمقدر المشترك بين الموضوعين فلا يجتمع العلم والشك وهيئنا نقول ايضاً ان كان المستصحب جواز تقليد الحي و حجية قول المفتي الحي فان ذلك الحكم المتقوم بذلك الموضوع باق قطعاً وانما الكلام في ثبوت ذلك الحكم للموضوع الاخر الذي هو الميت فلا يثبت بالاستصحاب وانكان المستصحب اليقيني جواز الاخذ بقول المستنبط حياً كان او ميتاً فلا حاجة الى التمسك بالاستصحاب .

ومنها ان القدر الثابت من الادلة انما هو كون المفتى ممن يجوز العمل بقوله في حق من عاصره لامتناع تحقق الجواز في حق المعدومين فيمتنع الاستصحاب لتعدد الموضوع ويورد عليه ان اهلية المفتى لجواز العمل بفتواه صفة ثابتة له ولولم يوجد عامل فعلا فانه ينحل الى قضية شرطية وهي من دخل في عداد اهلية كانت متيقنة الوجود في حال الحيوة فلا يعاد عنها بالشك الطارى بعد الموت .

ومنها ان من شرائط حجية الاستصحاب اوجريان بقاء الموضوع والا لزم الحكم بوجود العرض لا في موضوع وموضوع المستصحب في المقام هو الظن الفعلي القائم بنفس المجتهد الذي لاشبهة في زواله بالموت وتوضيح ذلك ان مجارى ادلة الظنية حكمين حكم واقعى تعلق بظن المجتهد ثابت للاشياء الواقعية من غير مدخلية مجتهد فيها و الا لزم التصويب وحكم الظاهرى جاء من الدليل الدال على اعتبار ذلك الظن ثابت للاشياء الخارجية من حيث تعلق الظن بحكمها الواقعى و هو وجوب العمل بمؤدى الظن ولاريب ان ما يتعبدون على سبيل التنجز في موارد الادلة الظنية بذلك الحكم الثانوى الذى موضوعه حقيقة ظن المجتهد لان المفروض ان الحكم الاصلى الاولى ليس بمعلوم فكما ان مدار عمل المجتهد على ظنه كذلك مدار عمل المقلد على ظن مجتهده الا ان المقلد يجب عليه الرجوع الى المجتهد لمعرفة موضوع ذلك الحكم ويرد عليه اما اولا فلانسلم ان المقلد متعبد بظن المجتهد وان موضوع حكم الثانوى هو الظن بل هو متعبد بقوله وفتواه اعنى اختباره عن حكم الله فيكون موضوع ذلك الحكم الثانوى هو قول المجتهد و هو لا يتغير بموت القائل كما انه يتغير الرواية بموت الراوى والدليل

الدال على حجية الرواية والفتوى واحد .

و اجيب عنه بان التعبد بظن المجتهد او بقوله كلاهما مخالفان للاصل محتاجان الى الدليل والتعبد بالظن مما لا كلام فيه فيكون ثابتاً من باب التعبد بالمتيقن واما التعبد بمجرد القول والاخبار ولومع زوال الظن فلم يقم عليه دليل معتبر .

واما ثانياً فلانه على فرض كونه متعبداً لظنه لانسلم زوال الظن بعد الموت لامكان بقاءه بان لا ينكشف له حقيقة الحال او انكشف و ظهر صوابه.

واجيب عنه بان المقلد متعبد بالظن المجتهد الحي دون الميت ومن ادعى اكثره من ذلك طولب بالدليل وانى له بذلك بعد عدم قيام دليل معتبر على مشروعية اصل التقليد سوى الاجماع والسيرة والضرورة التي لا يحصل منها امر يرتفع عنه الاشتباه .

واما ثالثاً فلانه لم يقم دليل على ان موضوع الحكم هو الظن القائم بنفس الحي و من المحتمل ان يكون الموضوع مطلق الظن اذا قلنا ببقاءه بعد الموت او مجرد القول فيبقى الموضوع والمانع من جريان الاستصحاب انما هو القطع بزواله فلان مانع عن جريانه عند الشك في البقاء فان الاستصحاب يحكم بوجوده ويجاب عنه تارة بان الذي يستفاد من الادلة القاضية بجواز التقليد هو جواز تقليد الحي ليست شاملة لتقليد الميت الا ان يقال بان المستفاد من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ وبقول العلماء فاتبعوا انما ما يعم ذلك .

و اخرى بما تقرر في محله من انه اذا شك في موضوع الحكم ولم يظهر من دليله ما يدور الحكم مداره امتنع استصحاب ذلك الحكم

عند زوال ما يحتمل كونه موضوعاً او اعتباره فى الموضوع والسر فى ذلك انه متى حصل الشك فى موضوع الحكم لم يعلم كون السابق الذى يراد استصحابه ما ذا والاستصحاب عبارة عن استصحاب اليقين السابق اعنى ما يتقن به سابقاً الى زمان الشك واذا لم يحصل اليقين بالحكم السابق ولم يعلم ان القضية المتيقنة ما ذا فلا مجرى للاستصحاب .

واما رابعاً فلان قدر الثابت فى محله انما هو اشتراط بقاء الموضوع فى الاستصحاب ولانسلم اشتراط بقاء قيود الموضوع فى جريان الاستصحاب نعم لو كان القيد المزبور ايضاً معروضاً للمستصحب او مأخوذاً فى موضوعه امكن الحكم بعدم جريان الاستصحاب عند زوال هذا القيد وهو غير ثابت فى المقام .

واما خامساً فلانسلم كون مجرد احتمال كون الحيوة ماخوذاً فى موضوع المستصحب مانعاً من جريان الاستصحاب المزبور بعد زوال الحيوة لان مقتضى الاصل عدم كون الحيوة قيداً للمستصحب المزبور .

واجيب عنه تارة بان اصالة عدم كون الحيوة قيداً للمستصحب معارضة مع اصالة ثبوت الحكم للمستصحب المزبور على سبيل الاطلاق فيتعارضان ومقتضاه التساقط فيقتصر فى المقام على المتيقن .

و توضيح ذلك ان جريان اصالة عدم القيد والمانع يتوقف على احراز المقتضى الذى هو الاطلاق وهو منتف فى المقام واخرى بان الظاهر من الادلة القاضية بوجوب التقليد انما هو تقليد المجتهد الحى بل الظاهر منها هو وجوب تقليد الحى تعييناً ومع عدم ثبوت المقتضى بل ثبوت كون الادلة المزبورة قاضية بالمنع لاسرح لاصالة عدم القيد فى هذا المقام .

واما سادسا فلان العبرة في بقاء الموضوع وانتفائه انما هو بالصدق العرفي و اهل العرف يتسامحون في الحكم بالبقاء والانتفاء حتى انهم يشيرون الى ميت الانسان ويقولون انه كان يجوز النظر الى عورته لزوجته في حال الحيوة والاصل بقاءه مع ان المحلية كانت ثابتة للنظر الى عورة الزوج الذي لاريب في كونه انسانا لاجماداً .

واما سابعا فلان عدم العلم بتغير الموضوع يكتفى في جريان الاستصحاب فلا يعتبر احراز البقاء ويورد عليه تارة بان وجود الموضوع مما لا بد منه في وجود المحمول حدوثا وبقاء الا يتعقل الحكم لقيام زيد مثلا مع عدم وجود زيد في الخارج فلا يبد اولا من احراز وجوده ثم الحكم ببقاء الحكم اى المحمول فيه للاستصحاب .

واخرى بانه مع تعدد الموضوع في الواقع كان الموضوع المتحقق في الزمان الاول معروضا للحكم المستفاد من اصل الدليل ويرجع في الموضوع المتحقق في الزمان الثاني الى ما يقتضيه اصالة العدم المقررة العقلاء كما تدل على اعتبار الادلة القاضية بحجية الاستصحاب ومقتضى الاصل المزبور عدم التعميم و من البين انه متى حصل الشك في بقاء الموضوع و عدمه كما هو المفروض في المقام فيحصل العلم الاجمالي بكون هذا الموضوع المعين اما ان يكون معروضا للدليل المذكور او معروضا لاصالة العدم وهذا العلم الاجمالي يمنع من جريان الاستصحاب المزبور في هذا المقام .

ان قلت ان وجود الموضوع وبقائه ايضا ثابت في المقام الاستصحاب الموضوعي فلا يقدح في استصحاب حكم الشك في بقاءه .

قلت استصحاب الموضوعات الخارجية لا يرجع الى محصل الا الحكم

بترتب احكامها عليها شرعا و جواز استصحاب الحكم ليس من احكام الموضوع حتى يترتب عليه بل انما هو من احكامه العقلية لان اشتراط بقاء الموضوع في جريان الاستصحاب امر جاء من قبل حكم العقل بامتناع وجود المحمول لا في موضوع فليس حكما من احكام موضوع الحكم حتى يترتب عليه وجوده بالاستصحاب .

فان قلت انا نقول بكونه مما يترتب عليه بعد استصحابه باعتبار كونه حكما شرعيا له .

قلت اذا كان موضوع الحكم مما يجري فيه الاستصحاب كان الحكم مترتبا عليه من دون حاجة الى استصحاب اخر يجرى في نفس الحكم بل لا يبقى مع استصحاب الموضوع محل لجريان الاستصحاب في نفس الحكم فاجراء الاستصحاب في الحكم والموضوع مما لا يجتمعان في محل واحد .

واما ثامنا فلانا نقول ان جواز التقليد كان ثابتا اما لقول المجتهد اولظنه مطلقا اولظنه مادام حيا ولاندرى زوال ذلك الموضوع بعد الموت لاجتماع كونه احد الدليلين فيستصحب ذلك از الاصل بقاء ما قد ثبت له جواز التقليد وباستصحابه يثبت جواز التقليد في حال الموت لكونه حكما من احكامه شرعا الا ان يقال كون الاصل بقاء موضوع الحكم لا يثبت كون الباقي من الامور المحتمل كونها موضوعا هو الموضوع الا على قياس اصل المثبت الذي لا نقول به و قد يورد عليه بان الوساطة خفية في المقام كما يظهر من ملاحظة العرف فيمكن اثباتها باصل المزبور .

و اما الوجه الرابع فمن وجوه الاول ان المراد بالنفر الواجب

المشتمل عليه الآية 'انما هو النظر الى الجهاد بقريئة قوله تعالى قبلها و
 ماكان المؤمنون لينفروا كافة ومن المعلوم ان المقصود من النفرا الى
 الجهاد ليس هو التفقه والانداز حتى يجبان فيجب لاجل وجوبهما الحذر.
 نعم قديرتبان عليه لما فيه من مشاهدة آياته تعالى فيكون التفقه
 والانداز المشتمل عليها الآية من قبيل الفوائد المترتبة على فعل الواجب
 لا الغائه حتى يجب بوجوب ذبها الا ان يقال بان النظر المراد الاول هو
 النفرا الى الجهاد وبالتالي هو النظر الى التفقه وليس هذا ببعيد لان النبي
 ﷺ كان ينفر معهم في الغالب فوجب على فرقة منهم النفرا مع النبي
 ليتفقهوا في الدين اذ يقال بان المراد بالنفرا الاول والثاني جميعاً هو النفرا
 الى الجهاد لكن المقصود ان غير النافرين يجب عليهم انذار الناظرين
 بعد رجوعهم الى قومهم .

الثاني انا لو سلمنا كون المراد بالنفرا الواجب هو النفرا الى التفقه
 لكننا نقول ان المراد بالتفقه هنا هو اخذ الاحكام من الحججة ويحتمل
 الروايات فالحذر الواجب هو ما كان عقيب الانذار بطريق الرواية فلا ربط
 له بالفتوى و الدليل على ذلك ان الاجتهاد لم يكن متعارفاً في زمان
 نزول الآية بل المتعارف فيه انما هو الرجوع الى الحججة فتحمل الآية
 على الغالب المتعارف فلا يندرج فيها النفرا الى الرواة للاجتهاد لان الآية
 كسائر الخطابات محمولة على العرف المتحقق حال صدور الخطاب و
 شمولها للفتوى بحسب ذلك العرف غير ثابت غاية الامر الشك في الدلالة
 وعدمها فيرجع في المقام الى اصالة العدم المقررة بوجوده عديدة وفيه
 ان مجرد كون ذلك متعارفاً لا يقتضي القول بانصراف الآية الكريمة على
 ذلك اذ الانصراف يحتاج الى قيام قريئة صارفة وهي منتفية في المقام .

الثالث ان القدر المستفاد منها هو وجوب الحذر عند العلم بصدق المنذر بالكسر فلا يربط بما نحن فيه .

وفيه ان الانذار نوع من الاخبار ومن البين انه لا يتوقف على اعتقاد السامع بصدق الخبر و دعوى حصول العلم للمنذرين غالباً ممنوعة جداً .

الرابع ان غاية ما يستفاد من آية لكريمة هو وجوب الحذر اذا كان المنذر عالماً في انذاره فالانذار الظنى خارج عن مدلول الآية الكريمة .

ويورد عليه اولاً بالاجماع المر كب فان كل من قال بجواز التقليد في صورة كون المفتى عالماً اجازة في صورة الظن ايضاً .

وثانياً بان المجتهد عالم بحجية ظنه فيعلم لفظي التفقه والانذار مضافاً الى ان الظن المعتبر قائم مقام العلم في جميع الاثار فيترتب عليه جميع الاثار المترتبة على العلم الواقعي .

الخامس ان ظاهر الآية هو اختصاص الحكم بانذار الاحياء لان الحيوة لامدخلية في حقيقة الانذار فالامر بالتفقه والانذار فالامر متوجه الى الاحياء .

السادس ان الآية على تقدير دلالتها على المدعى مخصصة بالادلة القاضية بعدم جواز تقليد الميت ابتداءً .

واما على الوجه الخامس فمن وجوه الاول ان ظاهرها بشهادة السياق ارادة علماء اليهود كما عن جماعة وقد ورد في روايات مشتملة على الصحيح والموثق تفسير اهل الذكر بالائمة .

والجواب انا لانسلم ان ظاهرها ارادة علماء اليهود فيجب حملاً

على معناه العرفى ولاخبار المزبورة مما يمكن حمله على ارادة التفسير للمعنى الباطنى من القرآن فان للقرآن ظهراً او بطناً فلا منافاة فى كون المراد الباطنى منها الاثمة عَلَيْهِ السَّلَامُ والمراد الظاهرى منها العلماء .

الثانى ان المراد بالسؤال عند عدم العمل ارادة تحصيل العلم لاجوب السؤال للعمل بما يجب المسئول تعبدأ وفيه نظر .

الثالث ان الذكر عبارة عن العلم فلا دلالة فيها على السؤال عن المجتهدين المعتمدين على الظنون الا فى الفتاوى عن علم فالدليل اخص من المدعى الا ان يدفع بالاجماع المركب او يقال بان اطلاق اهل الذكر على العلماء على الاموات ممنوعة اما لزوال العلوم والاعتقادات القائمة بالنفس بالموت وان حصل بعدها اعتقادات اخر حضورية موافقها او مخالفتها اولظهوره فى الاحياء وانصرافه اليه .

واما على الوجه السادس من وجوه الاول الادلة المذكورة مخصصة بالادلة القاضية على حرمة تقليد الميت حسبما ياتى تفصيل القول فى بيانها .

الثانى ما ذكر بعض الاصوليين حيث قال ان المقصور المتعارف من الامر بالرجوع الى الرواة والمحدثين والعلماء والموثقين ليس الا بلوغ الحق الى الجاهل وعلمه بما كان فى جهل منه واما انشاء حكم ثانوى تعبدى وهو العمل بقولهم من دون حصول العلم والاعتقاد فهو بمرحل عن ذلك ولا دلالة لها على مشروعية اصل التقليد فضلا عن تقليد الميت ولذا قال صاحب المعالم (ره) ان المعتمد من ادلة التقليد انما هو الاجماع والضرورة وهما قاصران عن الدلالة على جواز تقليد الميت انتهى ويورد عليه اولاً ان حصول العلم من قول الرواة والعلماء نادر فحمل الروايات

المزبورة على خصوص ذلك من قبيل حمل المطلقات الى الافراد النادرة وهو بعيد .

وثانياً بان ذلك تقييد من غير مقيد وهو غير جائز وقد يقرر الايراد المزبورة بوجه آخر وهو ان الاطلاقات المذكورة ليست واردة في حيز بيان مشروعية العمل بقول العلماء بل هي واردة في حيز بيان حكم آخر وهو مشروعية الاخذ بقول العلماء في الجملة فلا دلالة فيها على جواز تقليد الميت ويدفعه انه مخالف لما ينساق انها عرفاً فان المنساق منها هو ورودها في حيز البيان فيجب حملها على العموم كما هو قضية قاعدتى الحكمة والسريان الجاريتين في هذا المقام واشباهه .

الثالث قلنا ان المستفاد منها انما الرجوع الى العلماء الاحياء كما لا يخفى بعد ملاحظة الاخبار الواردة في هذا المقام بل هما على عكس المطلوب اعنى عدم جواز التقليد الميت ادل لان المنساق من جملة منها هو وجوب الرجوع الى الرواة والعلماء تعييناً لان الامر ظاهر في الوجوب التعيينى فبعد ملاحظة ظهورها فى الاحياء وظهور الامر فى الوجوب التعيينى كان الرجوع الى الاحياء واجبا تعييناً وهذا دليل على عدم جواز الرجوع الى الاموات الا ان يقال بانها محمولة على ارادة بيان ان الرجوع الى الاحياء من قبيل احدى فردى الواجب التخيري ويدفعه انه مخالف لما يظهر منها عرفاً او يقال بان الاخبار المزبورة واردة فى حيز امضاء الطريقة المقررة عند العقلاء من رجوع الجاهل الى العالم فتكون دلالتها تابعة للطريقة المقررة عندهم فكما انه لا اقتضاء فى بناء العقلاء على كون تقليد الحى واجبا تعييناً كذا لا اقتضاء فى الاخبار المزبورة على ذلك .

ان قلت قد ثبت من هذه الادلة حجية قول الحى فى حق المقلد وهذا ليس الا لاجل كون قوله خبيرا عن الواقع وكاشفا عنه ولا ريب ان الحكاية غير زائلة عنه بمفارقة الحيوا .

قلت ان اريد من ذلك استفادة المناط القطعى من هذه الاخبار فهو غير ثابت وان اريد من ذلك اثبات المناط الظنى فهو ليس بحجة اذ الحجة انما هى الظن الحاصل من اللفظ لا الظن الحاصل فى اللفظ والفرق بين المقامين يظهر بالتأمل .

ان قلت ان مقتضى قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ اما ما رواه زرارة فلا يجوز ردها هو جواز قبول قول الراوى اذا مات فيعم قول المفتى ايضا لانه مخبر عن المعصوم عَلَيْهِ السَّلَامُ بظنه .

قلت لا نسلم صدق الرواية على الفتوى حقيقة بل هى منصرفه الى الاخبار المروية نعم لو كان المجتهد ناقلا للمحدث بالمعنى وافتى بمقتضاه جاز لغيره القبول لكن حجية الرواية المنقولة مختصة بالمجتهد وحجية الفتوى مشروطة بحيوة المفتى فلا يتم الاستدلال المزبور .

ان قلت ان مقتضى قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ فما يمنعك عن الثقفى يعنى محمد بن سنان فانه قد سمع من ابى احاديث وكان عنده وجيها وما ورد فى حق ابان بن تغلب فانه قد سمع منى حديثا كثيراً هو ان المناط فى حجية قول الراوى الذى يجوز الرجوع اليه هو كثرة سماع الاحاديث وهذا المناط جار بالنسبة الى ما بعد موته فيجوز تقليد الميت .

قلت القدر المتيقن من المناط المزبور هو صورة كون المفتى حيا كما هو ظاهر الامر بالرجوع المذكور فى صدر الرواية الاولى فلا ريب له لهما بالمعدى .

ان قلت ان مقتضى قوله عليه السلام واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة احاديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله و انهم حجة على الناس من قبل الامام فيجب الاخذ بفتاويهم ايضا لان الحجة يجب اتباعه فى كل ما يخبر به سواء كان من نفس الحكم الشرعى او دليله ومقتضى ذلك وجوب الرجوع الى اقوالهم بعد موتهم ايضا لان موت الحجة لا يوجب سقوط اعتبار قوله .

قلت القدر المتيقن من الرواية المزبورة هو المجتهد الحى كما هو ظاهر قوله عليه السلام فارجعوا والعلّة غير ظاهرة فى الاعم من ذلك الا ان يقال بان قوله عليه السلام فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله يدل على ان حجيتهم مثل حجبة عليه السلام وظاهر ان حيوة الحجة ومماته سيان فى اعتبار قوله مع ان اطلاق الحجة على العلماء ظاهر فيما يعم الامرين كما يشير الى ذلك ايضا قوله عليه السلام اللهم ارحم خلفائى الذين ياتون من بعدى ويروون حديثى وسنتى .

واما على الوجه السابع فمن وجهين احدهما ان الحلال والحرام اسمان للمحرام والحلال الواقعيين فلا يندرج فيهما التقليد التعبدى الذى هو حكم الظاهرى وما قد يتوهم من ان الحلال والحرام الظاهرتين ايضا مما يتعلق التكليف الواقعى الشرعى باتباعهما فى مقام الامتثال والعمل فيكون ثابتين بحسب الواقع فيكونان داخلين فى العنوان حقيقة ومن ان الحكم المستفاد من التقليد كسائر الاحكام المستفاد من الطرق الشرعية المقررة من الاحكام الواقعية الثانوية فيكون حلية تقليد الميت وعدمها ايضا من الامور الثابتة فى الواقع فيحكم باندرجها فى موضوع الحلال والحرام حقيقة فتشملها الادلة القاضية باشتراك التكليف ومن ان حرمة

تقليد الميت على تقدير ثبوتها تشريعية ولا ريب فى ان الحرمة التشريعية ثابتة فى الواقع فتكون داخلية فى عنوان الحرام الواقعى حقيقة فتشملها تلك الادلة وكذا الحال فى لفظ الحلال ففيها ما لا يخفى .

الثانى انه لو سلمنا صدقهما على ذلك فلا ريب ان تايد الاحكام لا يقتضى بقائها بعد تغير العنوان وتبدل المتعلق فالوجوب الثابت للمعمل بقول لا يدوم بدوام قول الحى فان وجب العمل بقول الميت ايضا فهو حكم اخر ثابت لموضوع اخر يحتاج الى دليل اخر .

اما على الوجه الثامن فمن انه لا دلالة فى الخبرين المزبورين على المدعى .

واما على التاسع فمن وجوه الاول انا لانسلم ظهور الاية الكريمة فى نفى المساواة من جميع الجهات بل الظاهر انها منصرفه فى خصوص الجهة الظاهرة اعنى عدم تساويهما من حيث الفضيلة بل قد يقال بانها ظاهرة فى نفى المساواة فى حيثة العلمية لان التعليق على الوصف مشعر بالعلمية الا ان يقال بان الاشعار ليس بحجة .

الثانى انها من قبيل الاستفهام الانكارى فيكون مدلولها نفى المساواة ومقتضاه ثبوت التفاوت بينهما فى الجملة على سبيل القضية المهملة لان نقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية فلا دلالة فيها على العموم حتى نعم المقام الا ان يقال بان قضيتى قاعدتى الحكمة والسريان قاضيان بحمل نقيض القضية المزبورة على العموم والائزم اللغو والعبث وهو مما يمتنع وقوعه فى كلام الحكميم ويمكن دخله بالتمسك بالقاعدتين المزبورتين انما يستقيم مع عدم ثبوت جهة ظاهرة ينصرف اليها اللفظ عند الاطلاق وهى متحققه فى المقام وهى جهة الفضيلة .

الثالث ان حملها على العموم مستلزم لتخصيص الاكثر الانواعى والافرادى وهو اما مستهجن كما ذهب اليه جماعة من الاصوليين اوناذر بحيث لا ينصرف اللفظ اليه اويكون مرجوحا بالنسبة الى التقييد فتقييده بجهة خصوص الفضيلة اولى من حملها على العموم .

الرابع ان غايتها العموم فيجب تخصيصها بالادلة القاضية بحرمة تقليد الميت .

الخامس ما ذكره بعض الاصوليين وهو ان غايته ما يستفاد من العموم الظن ولا يفيد القطع ومن الظاهر ان المقلد لا يجوز له التعويل على الظن بل التعويل عليه مختص بالمجتهد الا ان يلتزم بجواز تعويل العامى ايضا على الاية الكريمة اذا حصل له العلم من كثرة المخبرين بدلالاتها على المطلوب وقلد مجتهد اخر فى عدم وجوب الفحص عن المعارض وهو فى غايته البعد اويقال بان المقصود فى المقام هو ان المجتهد يريد ان يستنتج من الادلة ان تكليف العامى ما ذا و انه هل يجب عليه تقليد الحى اومتخير بينه وبين تقليد المجتهد الميت .

واما على الوجه العاشر فمن وجوه الاول ما ذكره بعض الاصوليين من العمل بقول انبياء بنى اسرائيل بعد موتهم ليس من باب التقليد لحصول القطع من قولهم ولا كذلك العلماء فلا تشمل العموم المنزلة لمحل البحث .

و يورد بان قضية عموم المنزلة قاضية بحجية قول العلماء و قيام هذا الظن مقام قولهم فى مقام العمل او فى مقام الحجية الشرعية فعدم حصول القطع من قول العلماء يقضى عدم جواز التمسك بالعموم المزبور .
الثانى ان التمسك بالعموم انما يجوز حيث لم يعارضه ما هو اقوى

منه او تساويه اما مع وجود احد الامرين فلا والعموم في محل البحث مما عارضه ما هو اقوى منه وهو ما دل على عدم جواز تقليد الميت فلا يجوز التمسك به .

الثالث ان حجية حكم المنزل على انبياء بنى اسرائيل انما كانت ثابتة على اممهم وليست ثابتة بالنسبة اليها ولذا لا يجوز لنا الاخذ باحكامهم لان شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم ناسخة لسائر الشرايع والاديان فاذا لم تثبت حججة قولهم بالنسبة اليها فلادلالة في العموم المزبور على جواز تقليد الميت وقد يورد عليه من وجوه :

احدها ان يقال ان قول انبياء بنى اسرائيل حججة بالنسبة اليها ايضاً اذا اخبر وبالحكم الثابت في هذه الشريعة لانهم معصومون عن الخطاء فكذلك قول العلماء فيثبت المطلوب .

وثانيهما ان يقال ان الحكم الذي اخبر به واحد من الانبياء بنى اسرائيل حججة علينا بمقتضى الاستصحاب ما لم يثبت نسخة في هذه الشريعة فقول العلماء ايضاً حججة ما لم يثبت خلافه فلا محذور .

وثالثها ان الظاهر انه يستفاد من الرواية المزبورة ان قول العلماء حججة كما ان قول انبياء بنى اسرائيل حججة والحججة مستلزمة لجواز القبول .

الرابع ان حمل الرواية المزبورة على عموم التشبيه او على عموم المنزلة انما يمكن مع عدم وجود امر ظاهر ينصرف اليه اللفظ عند الاطلاق وهو هنا موجود وهو جهة الفضيلة والعلم غايته الامر دوران الامر بينهما فيقتصر في المقام على المتيقن .

الخامس ان التمسك بعموم المنزلة انما يجوز مع مشاركة

المنزل والمنزل عليه فى الموضوع وهو غير حاصل فى المقام فان انبياء بنى اسرائيل انما كانوا يخبرون عن الوحي والعلماء يخبرون عن ظنهم وان الانبياء انما يحكمون بطريق الاخبار والعلماء انما يقولون بطريق الانشاء مع ثبوت اختلافهما فى الموضوع لا يمكن القول بمشاركتهما فى الحكم وفيه نظر :

واما على الوجه العاشر فمن وجوه الاول انه لو تم انما يقتضى تقليد الميت اذا كان الظن الحاصل من قوله اقوى من قول الحى واما صورة التساوى فلا بالاضميمة عدم القول بالفصل لان العمل بقول الميت مع وجود الحى المساوى موقوف على حكم العقل بالتخير بينهما والتخير العقلى لا يجتمع مع احتمال المرجح وما سيأتى من الادلة لولم يقتضى تعين قول الحى وترجيحه على قول الميت فلا اقل من قيام الاحتمال ومع قيامه لا يحكم العقل بالتخير جداً .

الثانى ان انكار الظن الخاص يمنع قيام الدليل على حجية قول المفتى غير مستقيم لان جواز التقليد فى الجملة معلوم بالضرورة لمسيس الحاجة وتوفر الدواعى واستقرار طريقة السلف والخلف من العالم والجاهل والوضيع والشريف الى يومنا هذا عليه .

الثالث ان غايته ما يلزم من تمامية هذا الدليل ان تكليف العامى هو العمل بالظن ولاريب ان الظن الحاصل من فتوى المعظم بعدم جواز تقليد الميت و من الاجماع والشهرة وغيرها مانع بالنسبة الى الظن الشخصى الحاصل له فى خصوص هذه المسئلة الفرعية من قول الميت وقد اشتهر بين الاصوليين انه اذا تعارض الظن المانع والممنوع وجب الاخذ بظن المانع مطلقا سواء كان اضعف من الظن الممنوع ام اقوى .

الرابع ان مفاد هذا الدليل اغنى وجوب العمل بالظن على العامى سواء كان حاصلًا من قول الحي او الميت مما لم اجد قائلًا به سوى الفاضل القمى (ره) ولذا ادعى غير واحد من العلماء الاجماع المحقق على خلافه ولعل سره ان هذا القول منع لاصل التقليد رأساً مثل قول الاخباريين فان العمل بقول الميت لاجل الظن الحاصل منه ليس تقليداً للميت تبعداً كما لا يخفى فهذا القول يمكن ابطاله باتفاق كل من اجاز التقليد من حيث كونه تقليداً .

احتح القائل بعدم جواز تقليد الميت من وجوه

الاول الاصل فان الحجية امر حادث مسبق بالعدم متى حصل الشك في حصولها لزم البناء على عدمه كما ان مقتضى الاصل والاستصحاب والقاعدة المقررة عدم ترتب آثار الحجية على المشكوك فيه .

الثانى ظهور قيام الاجماع عليه ومجرد وجود المخالف فى الجملة غير مانع من تحقق الاجماع المزبور .

الثالث الاجماع المنقولة فى جملة من الكتب قال والدا العلامة رحمه الله لا يجوز تقليد الاموات على المعروف بين اصحابنا حتى لا يكاد يوجد مخالف معروف منهم الا ما حدث من بعض اقارب عصرنا وقال فى المسالك قد صرح الاصحاب فى كتبهم المختصرة والمطولة باشتراط حيوة المجتهد ولم يتحقق الى الان فى ذلك خلاف ممن يعتمد بقوله من اصحابنا ممن يعتبر قوله خلاف فى ذلك فعلى مدعى الجواز بيان القائل به على وجه لا يلزم منه خرق الاجماع و فى المعالم ان العمل بفتوى

الموتى مخالف لما يظهر من اتفاق علمائنا على المنع بل حكى الاجماع عليه صريحاً بعض الاصحاب وفي ذكرى هو ظاهر العلماء وجوزه بعضهم قال الشهيد الثانى لا يدل هذه العبارة على كون المخالف من اصحابنا لان العلماء جمع محلى و ظاهره جميع علماء الفريقين لان المعلوم من اصحابنا وغيرهم فى كتب الاصول ان يذكروا والخلاف فى المسئلة مع من خالفهم ايضا الى اخر ما ذكره وقد يتوهم الخلاف من كلام الصدوق حيث صرح بجواز العمل بما فى الفقيه مع ان كثيراً ما ينقل فتاوى ابيه وهو كما ترى وقد يتوهم الخلاف مما حكاه الشهيد وغيره من ان الاصحاب كانوا يعملون بما يجدون فى شرائع على بن بابويه عند اعواز النصوص عليهم لكثرة وثوقهم به وهو وهم اذ ليس ذلك من باب التقليد بل بما عرفوه من ان كتابه يشتمل الروايات المعتبرة ولحصول زيادة الوثوق من فتاويه وكان هذا هو السبب فى ما حكاه فى المعالم نقلاً عنه وغيره من اكثر الذين نشئوا بعد الشيخ كانوا يتبعونه فى الفتوى لحسن ظنهم به وذلك لان العمل بقول الغير لحصول الوثوق المعتبر فى جواز العمل منه غير التقليد الذى هو طريق تعبدى للمعاصى ولذا لا يعمد العمل بالشهرة الموجبة للوثوق بالحكم تقليداً على ان تلك الحكاية يمكن ان يكون ناشية من الموافقة فى الفتوى غالباً نظراً الى الموافقة فى المسلك والطريقة .

وبالجملة فيدل على المنع من تقليد الميت الاجماع على الظاهر والمحكى صريحاً وظاهراً فى جملة من العباثر والشهرة العظيمة المحققة والمنقولة فى الكلام كثير منهم وجريان طريقة الناس وسيرتهم على الاعراض عن فتوى الاموات فى مقام العمل وعدم تقليدهم فيها والافتصار

على الرجوع الى الاحياء ودلالة السيرة القطعية على تقليد الاحياء ولو مع مخالفة الافضل ويؤيد ما اشتهر من ان قول الميت كالميت .

الرابع انه لا ريب فى كون التقليد على خلاف الاصل و القاعدة لقيام الادلة العقلية والنقلية المتواترة من الكتاب، والسنة والاجماع بل الضرورة على المنع من الاخذ بقول عليه الخطاء والسهو والنسيان والغلط والاشتباه من غير قيام دليل على قوله وانما القدر الثابت من الاجماع والسيرة والعقل والنقل هو تقليد العامى للمحى المستجمع للمشرائط فيبقى ما عداه تحت ادلة المنع .

الخامس دلائل الفقه لما كانت ظنية لم تكن مستلزمة للنتيجة وما كان هذا شأنه لا يكون كافياً فى ثبوت المدعى بنفسه بل لا بد من حصول الظن بسببها فى نفس الفقيه لانتفاء المعارض ارجح لها عنده و من ثم لم يخبر لغير من له اهلية الاجتهاد واستفادة الاحكام من تلك الدلائل لعدم اعتبار الظن ممن لا اهلية له وانما المثبت للاحكام هو تلك الدلائل حينئذ مع الظن بانتفاء المعارض حتى لو تغير هذا الظن فى نفس الفقيه لم يثبت الحكم وذلك لما دخل على الادلة من انحاء الخلل من معارضة و نسخ و اجمال و تخصيص و تقييد و تجوز و تقييد و ضعف فى السند و ندور و اعراض من الاصحاب و اضطراب فى المتن و اضرار و غير ذلك فلا تكون حجة الا بالغلبة الظن منها والحجة على المقلد انما هو راي المجتهد واعتقاده و ما ادى اليه نظره بعد الاجتهاد و حجية قوله انما هى من جهة كونه طريقاً الى معرفة رايه و اعتقاده و ليس ذلك كرواية الراوى و حكم الحاكم و نحوز ذلك فان حجتها ثابتة من حيث نفسها لامن حيث كونها طريقاً الى معرفة ما فى نفس الراوى و الحاكم و معلوم ان الرواية والحكم

لا ينتفى بزوال الحيوة عنه واما حجية فتوى المجتهد وقوله فانما هي
لحجية رايه واعتقاده على مقلديه فلو علم ذلك من دون اخباره جاز
قطعاً لامن حيث خبرا عن حكم الله تعالى في الواقعة بل لكونه خبرا
عن مؤدى نظره ولا ريب ان الظن المجتهد واعتقاده تزول بزوال الحيوة
عنه فلا يبقى بعدها الا صورة فتواه التي كان يفتى بها في حال حيوته
والمفروض عدم العلم بصحتها وفسادها في الواقع ولا دليل على رجوع
المقلد الى مثل ذلك كما لو رجع المجتهد في حال حيوته الى الشك و
تجدد رايه لانقطاع العلاقة بين تلك الفتوى وبين حكم الشارع لانحصارها
في الظن فيكون مجرد صورة لاحقيقة لها وانما قلنا ان ظن المجتهدين
يزول بزوال حيوته لان ادراكه منوطة بالآلات الظاهرية والقوى المودعة
في بطون دماغه التي لو وقع الاختلال فيها انتفت الادراكات و كيف
يتعقل من له ادنى ممارسة في الفقه ان يكون المرجع للمقلد ادراك
الميت و اعتقاده المثبت بالاستصحاب والحاصل ان هيهنا مقدمتين بهما
يتم المقصود .

الاولى ان المنط في عمل المقلد هو ظن المجتهد واعتقاده الحاصل
من ملاحظة الادلة الشرعية بالحكم الشرعي كما ان المنط في عمل
المجتهد بنفسه ذلك فظن المجتهد كما انه قائم مقام علمه كذا قائم مقام
ظن المقلد وعلمه قائم مقام علمه وفهمه من الادلة قائم مقام فهمه وذلك
ان العامي الذي لاسبيل له الى استنباط الحكم من الادلة الشرعية مأموراً
بالاخذ باستنباط المستنبط و اعتقاده الحاصل له بالفعل ولان ذلك هو
الذي يقتضيه الادلة الدالة على رجوعه اليه .

الثانية ان هذا الظن وهذا الاعتقاد الذي هو المنط عمل المقلد

تابع للحياة مقيد بها فاذا زال الحيوية زال الظن المذكور و ذلك لانه لا ريب في ان العوام مكلفون بالعمل بظن الحى لا بظن الميت حال موته واعتقاده على فرض تحققه و مطابقة ولان هذا الاعتقاد منوط بالقوى التابعة للحياة و تخيل ان الالتفات الى ذلك منوط بها لا اصل وجوده فاذا تجرد النفس لم يتوقف الالتفات على ذلك ولذلك لو حصل الاختلال في القوى زال الالتفات فاذا صلحت عاد الاعتقاد من دون توقف على سبب جديد ومن ثم يبقى الاعتقاد بالعقائد وغير ذلك بعد الموت كما بعد عروض النسيان والغفلة والنوم ونحو ذلك كما ترى لما عرفت من اناطة الادراكات العلمية والظنية بهذه القوى الموقوفة على الحيوية المودعة في الدماغ ولئن سلمنا عدم العلم بذلك فالامر دائر بين القابل للبقاء و غيره و جريان الاستصحاب في مثله محل نظر ولئن سلمنا العلم بالبقاء فالحجة على المقلد ظن الحى لا ظن الميت وكيف كان فتقليد الميت لا يخلو من احد وجهين لانه اما ان يعتمد على ظنه حال موته و يكون الكاشف عنه ظنه حال الحيوية المستصحب فيما بعده او يعتمد على ظنه الثابت له حال حيوته و كلاهما باطلان و اى فرق بين المجتهد الذى صار عامياً والذى صار ميتاً .

نعم لو كان الحجة فتوى المجتهد و حكمه المستند الى الادلة من حيث هو كحجية حكم القاضى المستند الى الشاهدين لم يفترق بلحال في ذلك بين حيوته و موته لان فتواه و قوله لا يموت بموته كما ان اخبار المدول و رواياتهم لا يموت بموتهم و لكن ليس الامر كذلك بل خبره ليس معتبراً الا من حيث كونه كاشفاً عن ظنه واعتقاده بحيث لو فرض العلم برأيه من غير اخباره كان حجة ولهذا كانت الشروط المعتمدة

حال عمل المقاد وان لم يتصف بها حال الفتوى كما اذا كان فاسقا فاخبر
بفتواه ومع العلم بصدقه فصار عدلا فانه يجوز العمل به لغير شبهة .

السادس قوله تعالى فسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون - وجه
الدلالة انه تعالى اوجب عند عدم العلم السؤال من اهل الذكر ومن
المعلوم ان الميت لا يكون محلا للسؤال فلا يجوز الاعتماد على قوله و
توضيح ذلك الامر بالسؤال ظاهر في الوجوب التعييني فمع انصرافه الى
المجتهد الحي يكون تقليداً لمجتهد الحي واجباً تعييناً فلا يجوز تقليد
الميت وحمله على ان السؤال من الحي من قبيل احدى فردى الواجب
التخييري مخالف المظاهر .

ان قلت انه قد ورد في غير واحد من الاخبار ان المراد باهل
الذکر علماء اليهود وورد في اخبار اخر ان المراد من اهل الذکر الائمة
فالدلالة في الآية الكريمة على وجوب تقليد العلماء .

قلت لا منافاة بين العمل بمقتضى التفسير و بين العمل بمقتضى
الظاهر لما صح عن الائمة من ان للقرآن ظهر وبطن وليس هذا مستلزم
للإشتراك اللفظي كما زعمه بعضهم ولا استعمال اللفظ الواحد في المعنى
الحقيقي والمجازي وعلى تقدير كونه من هذا القبيل فلا نسلم امتناع
وقوعه في الكتاب الكريم لعدم استهجانها .

فان قلت ان التفسير قرينة منفصلة على ارادة الامر المفسر من
الظاهر فيجب حمل الظاهر عليه .

قلت هذا انما يستقيم فيما اذا كان ذلك تفسيراً للظاهر اما لو كان
تفسيراً للباطن فلا نسلم كونه قرينة على ما ذكر واذا كان مردداً بينهما
فيحصل الشك في القرينة وعدمها فالاصل عدم القرينة فيجب حينئذ

الاخذ بمقتضى كل من المفسرين كما هو مقتضى اطلاق الادلة القاضية بحجية كل منهما وكيف كان فالاقوى في النظر عدم جواز تقليد الميت ابتداء وينبغي التنبيه على امور :

الاول اذا قلد المجتهد الحي على الوجه المعبر ثم مات ذلك المجتهد فهل يجوز حينئذ ان يبقى على تقليده في المسئلة التي قلده فيها او يجب العدول عنه الى مجتهد اخر اختلف الاصوليون في هذه المسئلة على قولين او اقوال .

احتج القائلون بجواز البقاء بوجوه

الاول الاستصحاب ويمكن تقريره بوجهين :

احدهما ان الحكم الشرعى من الوجوب والندب وغيرهما قد تعلق بالمقلد بتقليده ولم يعلم ان موت هذا المجتهد هل هو مزيل له ام لا فالاصل بقاءه وهذا كتعلق القصر بالمسافر قبل وصوله الى بلده بسفره وكتعلق وجوب الانعام بالحاضر قبل السفر .

فان قلت هذا التقرير يختص بما اذا قلده بعد البلوغ اما لو قلده قبله فلا يجرى الاستصحاب المزبور بالنسبة اليه اذ لم يثبت الحكم المفروض بالنسبة الى الصبي حتى يحكم ببقائه .

قلت اولاً لا فائل بالفصل بين المقامين المزبورين و ثانياً بان الظاهر ان عبادات الصبي مشروعة والواجبات الشرعية مندوبات بالنسبة اليه والمحرمات الشرعية مكروهات بالنسبة اليه فاذا ثبت تعلق الحكم عليه قبل البلوغ لا يستلزم الحكم بثبوت الحكم الوجوبى بعد البلوغ

ضرورة تباينهما و يورد عليه بان المستصحب في الصورة المزبورة هو الواجب المشروط الذي لا ريب في تحقيقه في الزمان الاول فيستصحب بقائه في الزمان الثاني ويحكم بتحقيقه حصول الذي هو البلوغ .

و ثالثاً بان مقتضى الاستصحاب التعليلي هو الحكم ببقاء الحكم المفروض بعد البلوغ الا ان يقال بالمنع من حجية الاستصحاب التعليلي ورابعاً بما ذكره بعض الاصوليين من عدم صحة التقليد الحاصل قبل البلوغ .

ان قلت هذا التقرير يختص ببعض الصور بل مقتضى الاستصحاب في بعض الصور عدم ثبوت الحكم المذكور .

قلت الظاهر عدم القائل بالفصل بين الصور فيلحق ما لم يجرفيه الاستصحاب بما يجري فيه بظهور الاجماع المركب .

فان قلت ان مقتضى ذلك هو تحقق المعارضة بين الاستصحابين المزبورين فلا بد من الرجوع الى ما يقتضيه البرائة اليقينه عن التكليف و هو اما العدول عن التقليد السابق لو قلنا بجواز العدول مطلقاً او في خصوص المقام او البناء على الاحتياط في خصوص هذه المسئلة الاصولية و مراعاة التوافق بين الاقوال او بالاحتياط في مسائل الفروع .

قلت هذا الاستصحاب مثبت وما يعارضه نافي والمثبت من الاستصحاب مقدم على النافي .

فان قلت ان الاستصحاب المزبور معارض مع العمومات الناهية عن العمل بغير العلم والناهية عن العمل بالظن وعن التقليد والاستصحاب اصل عملي فلا يصلح المعارضة مع هذه الادلة الاجتهادية .

وثانياً لا ريب في ان هذا الاستصحاب خاص بالنسبة الى العمومات

المزبورة فيجب حملها عليه .

فان قلت ان القدر الثابت من الادلة هو جواز ان يعمل المقلد على حسب فتوى المجتهد الحي استناداً الى اجتهاده و اكتفاء بنظره عن اجتهاد القائل و رجوعه الى الادلة فكيف يقتضى الاستصحاب جواز عمله على حسب فتوى المجتهد بعد موته و اما ان التقليد سبب لثبوت الحكم المقلد فيه في حق المقلد وطريق شرعى الى اثباته كسائر الادلة الشرعية فغير ثابت من الادلة و بمباراة اخرى ان التقليد طريق للمعمل و اما انه طريق الى الواقع فغير معلوم الثبوت في حقه واقعاً ولا ظاهراً فيدفعه ان جواز العمل بفتواه يقتضى جواز البناء على ثبوت ما افتى به حين العمل و اما انه يقتضى ثبوت الحكم في حقه حتى يستصحب فلا .

قلت اولاً قد عرفت مما ذكرناه سابقاً من ان في الزمان الثاني قضاء لحق الاستصحاب .

وثانياً سلمنا انه طريق للمعمل لكن لا ريب في انه قاض بثبوت الحكم الظاهري على المقلد المزبور فيستصحب بقائه الى ان يتحقق المزيل .

وثالثاً بان ما ذكر من الفرق بين كون التقليد طريقاً للمواقع وبين كونه طريقاً للمعمل في جريان الاستصحاب وعدمه غير سديد اذ لو كان الدليل القاضى بمشروعية التقليد وحجية قول المجتهد قاضياً بثبوت الحكم على سبيل الاستقراء ما لم يتحقق المزيل فيجوز الاستصحاب في المقام على كل من التقديرين المزبورين و ان كان الدليل المزبور قاضياً بثبوت الحكم المزبور على سبيل التردد بين الاستمرار والتقييد فلا يجرى الاستصحاب في المسئلة على كل من التقديرين فجعل ذلك

ثمرة للمفرق بين الطريق العلمى والعملى غير سديد .

فان قلت ان الاستصحاب المزبور معارض مع استصحاب عدم ثبوت الحكم فى الزمان الثانى بل هو مقتضى الاصل فى جميع الحوادث ان القدر المتيقن من مفاد الادلة هو ثبوت الحكم فى الزمان الاول فيقتصر عليه فيرجع فى الزائد الى استصحاب العدم .

قلت ما ذكر انما يستقيم اذا كان الحكم الثابت فى الزمان الاول مترتباً على موضوع مغاير مع الموضوع الذى يترتب عليه الحكم فى الزمان الثانى وما نحن فيه ليس كذلك فان العرف يحكم باتحادهما و مجرد التغاير العقلى غير مانع من جريان الاستصحاب المزبور وحينئذ فنقول ان استصحاب الثبوت وجودى والاستصحاب الاخر عدمى فهذا الاستصحاب مقدم على الاستصحاب العدمى المزبور .

فان قلت سلمنا ان التقليد يقتضى ثبوت الحكم فى حقه لكن الامر دائر بين ثبوته مادام المجتهد حيا و بين ثبوته على الاطلاق فاذا كان القدر الثابت هو الاول لم يمكن التمسك بالاستصحاب فى اثبات الثانى فان الاستصحاب انما يجرى فيما يكون الشك فيه فى ارتفاع الامر الثابت اولا فليس الشك هنا فى ارتفاع القدر الثابت لانه لاشك فيه بل الشك فى اطلاق الحكم و تقييده فلا يخرج الاستصحاب فى هذه المقامات عن القياس الممنوع

قلت ما ذكر انما يستقيم عند ملاحظة التدقيق العقلى الذى ليس عليه المدار فى استفادة الاحكام من الخطابات اما عند العرف فالظاهر عدم تغايرهما بل هما بمنزلة موضوع واحد فيمكن اثبات المذكور فى الزمان بالاستصحاب فلا محذور .

وثانيهما ان تقليد المقلد قد صح فى حال الحياة المجتهد فالاصل بقاءه بعد وفاته وهذا كما اذا صح البيع وشك بعده فى مفسدة ولا شك فى جريان الاستصحاب فيه فكذا فى محل البعث .

فان قلت ان عمل المقلد تابع لعمل المجتهد فكما انه يعمل بظنه مادام ظانا كذلك المقلد يعمل بظن مجتهد مادام ظانا مستجمع للشرائط وقد عرفت ان المجتهد يزول ظنه بموته فلايجرى الاستصحاب المزبور بعد ملاحظة تبدل الموضوع فى المقام ولذا لااشكال فى انه لو تردد اورجع عن ظنه او صار عاميا او فاسقا او مجنوناً او كافراً لم يخبر العمل بقوله لان المعلوم جواز العمل بقول الحى المستجمع للشرائط و كلام الاصحاب يدل عليه بقولهم انه اذا مات بطل قوله وبه صرح جماعة من الفحول . نعم يجوز بعد الموت ترتيب الانار على الاعمال الواقعة قبله من عبادة او معاملة لوقوعها لوجه الشرعى .

قلت اولاً ان ما ذكر انما يستقيم لو كان التقليد عبارة عن العمل اما بعد البناء على كونه عبارة عن اخذ الموضوع باق فى المقام بحسب العرف ومجرد اختلافهما بحسب التدقيق الحلقى غير مانع عن ذلك . وثانياً بان المستصحب فى المقام هو قول المجتهد وهو باق وليس عبارة عن الظن .

ان قلت ان تغيير هذا الاستصحاب جار فى التقليد الابتدائى فلم لايجوز التمسك به فى ذلك المقام وما الفرق بين المقامين .

قلت الفرق بين المقامين يظهر من ملاحظة الدليل الدال على مشروعية التقليد وقد مر ان المنساق منها هو الرجوع الى المجتهد الحى فينتقض الاستصحاب بهذه الادلة بخلاف ما نحن فيه فان المستصحب فى المقام

قطعي الثبوت في الزمان الاول .

فان قلت اولاً لانسلم جواز العدول عن التقليد بعد موت المقلد كما سيأتي بيانه .

و ثانياً لو سلمنا جواز العدول لكن نقول لو كان العدول بعد الموت جائزاً لكان جائزاً في حال الحيوة لان كل ما استدلوا به على الجواز هناك قاض بالجواز هنا فالمستصحب في المقام هو الوجوب التخييري فيمكن اثباته في الزمان الثاني بالاستصحاب المزبور والايراد المزبور انما يوجه علينا لو تمسكنا في المقام باصالة بقاء وجوب تقليده الثابت حال الحيوة او باصالة بقاء الجواز الذي كان في ضمنه ونحن انما نتمسك في المقام بامر اخر ونقول قد ثبت لتقليده في حال الحيوة حكمان : احدهما تكليفي وهو وجوب البقاء على تقليده بعد التقليد .

والاخر وضعي وهو صحة تقليده بمعنى كونه مجزياً عن اشتغال الذمة بالتكاليف فاذا ارتفع الاول وهو لا يستلزم ارتفاع الثاني فيستقيم حينئذ التمسك باستصحاب صحته .

فان قلت الحكم الوضعي هنا ثبت بسبب الحكم التكليفي ولولا لما كان ثابتاً لانه من لوازمه .

قلت لانسلم ذلك ويجرد الشك يكفيننا في التمسك بالاستصحاب بعد علمنا بثبوت الحكم الوضعي سلمنا ولكن نقول القدر المسلم هو ثبوت الملازمة في اول الامر ومنعه بالنسبة الى الاستدامة .

فان قلت ان الاستصحاب المزبور من قبيل الشك في اقتضاء المقضى وبعبارة اخرى نقول ان ذلك من قبيل استصحاب الاحكام الكلية يجري اذا كان الشك في قادية المعارض كما في المقام الامانع من جريانه

فى موضع البحث .

الثانى ظواهر الايات والاخبار الدالة على جواز التقليد فان المستفاد منها ثبوت الحكم المقلد فيه فى حكم المقلد مطلقا اذ لم يشترط فى وجوب الحذر عقيب الانذار المدلول عليه بايته النفر بقاء المنذور ولم يقيد اطلاق الامر بالتعويل على اقوال العلماء بصورة بقائهم واعترض عليه بوجوه :

احدها المنع من دلالتها على اصل التقليد لان المقصود المتعارف من الامر بالرجوع الى الرواة والمحدثين والعلماء والموثقين ليس الا بلوغ الحق الى الجاهل وعلمه بما كان فى جهل منه واما انشاء حكم الثانوى تعبدى وهو العمل بقولهم من دون حصول العلم والاعتقاد فهو بمرحل عن ذلك و بعبارة اخرى نقول ان هذه الاطلاقات واردة فى حيز بيان مشروعية التقليد فالقدر المتيقن فى المقام هو حملها على صورة حصول العلم من التقليد وهو امر خارج عن محل النزاع وما قديقال من ان الاصل فى المطلق ان يكون وارداً فى حيز البيان للغلبة او ان المطلق موضوع للفرد المنتشر فيجب حمله على العموم عند الاطلاق فالاطلاقات المزبورة ايضا كذلك ففيه ما لا يخفى .

والجواب ان المستفاد من هذه الاطلاقات ولو بمعونته فهم الاصحاب كما يظهر من ملاحظة العرف هو ورودها فى حيز بيان مشروعية التقليد لانها واردة فى حيز البيان فيفيد حجبية قول العلماء لغيرهم مطلقا و تخصيصها بصورة حصول العلم من قول المجتهد مما لم يقم عليه اماراة شرعية ولا عرفية فالاصل عدمه مع ان ذلك مستلزم لحمل المطلق على الفرد النادر وبعيد عن الكيفية المتداولة بين اهل العرف والمحاورات

العرفيه ومما يوضح ذلك ان المنساق من هذه الاطلاقات هو ورودها في حيز بيان طريقة المتعارفة المألوفة عند العقلاء في الرجوع الى العلماء والثقات واخذ المجهولات منهم بل لا يبعد القول بكونها ارشاديه فكما ان طريقة العقلاء مستقرة على الاخذ بقول العلماء والاعتماد على اقوالهم كذلك نقول بان هذه الاطلاقات ظاهرة في الارشاد الى هذه الطريقة فيكون مقتضاها ايضا جواز الاعتماد على اقوال العلماء مطلقا .

و ثانيها المنع من اطلاقها بالنسبة الى صورة البقاء و عدمه لان ما عدا آية النفر لا يدل على وجوب قبول قول العالم الامن باب الاستلزام العرفي من حيث ان الامر بالسؤال او الرجوع الى العالم لو لم يقصد من القبول بعد السؤال لكان لغواً وهذا الاستلزام امر معنوي لا اطلاق فيه بالنسبة الى شيء من الاحوال فضلا عن حالتى الحيوة والموت واما آية النفر و غايته ما يفيد ذيله من قوله لعلمهم يحذرون و جوب القبول من المنذرين الاحياء فاما ان يدل على اشتراط وجوب الحذر ببقاء المنذرين كما نقول نظراً الى تقدير الحذر مقدار الانذار القائم بنفس الاحياء فهو المدعى و لا يدل على شيء من الاشتراط و عدمه بل على ثبوت الحكم في حال حيوتهم في الجملة فان كان الاول كانت الاية دليلاً على اشتراط الحيوة وان كان الثاني فلا بد في اثبات الحكم عند تغير هذه الحالة من التمسك بالاستصحاب .

والجواب عن ذلك اولا بان الامر بالسؤال و نحوه مما يدل على جواز التقليد محمول على الطريقة المتعارفة عند العقلاء اذ لم يرد بيان شرعى في كيفية السؤال من العلماء و انه يشترط في حجية قول العالم شيء ام لا فيجب حينئذ حملها على العموم عند عدم الفرد وجود القدر

المتيقن لان حملها على خصوص بعض الافراد او على بعض الاحوال مخالف لمقتضى قاعدتي الحكمة والسريان مع انه لافائدة في قبول فرد اما من افراد ذلك والحكم باجمال المطلق من حيث الاحوال مستلزم لاجماله من حيث الافراد ايضاً وهو يستلزم المغو فيجب حينئذ حملها على العموم ولذا صرحوا بان العموم الافرادى مستلزم للعموم الاحوالى والكيفياتى والازمانى .

وثانياً بان الظاهر ان المنساق من قوله تعالى لعلمهم يحذرون هو مطلوبة الحذر بعد السؤال مطلقاً فلا يفترق الحال في هذا المقام بين صورتى حيوة المسئول عنه وموته .

و ثالثها انها على فرض دلالتها على جواز البقاء مخصصة باطلاق معاهد الاجتماعات التى هى على فرض حجيتها يحتج باطلاقاتها مثل اطلاق الرواية لان البقاء على تقليد الحى بعد موته عمل يقول الميت واستند اليه كما هو ظاهر فيندرج تحت ما انعقد على بطلان العمل بقوله من الاجتماعات السريحة او الاستفادة من نفى الخلاف المستظهر بالاتباع .

الثالث السيرة فان جريان عادة السلف والخلف على بقاء تقليد المجتهدين بعد موتهم امر معلوم لا ينبغي ان ينكر ولو وصل اليها العدول لتوفر الدواعى من كثرة ابتلاء الناس بموت المجتهدين ولم يعهد الى الان من اهالى اعصار الائمة العدول الى تقليد الحى بعد موت المجتهد وقد يعترض عليه بوجهين احدهما فتاوى اصحاب الائمة على ضروب .

منها ما يعلم كونه مأخوذاً من الرواية المعتبرة المنقولة فيؤخذ بها كما بالرواية ويضع كما يضع كما حكى غير واحد مثل ذلك في فتاوى

على بن بابويه .

ومنها ما كان من قبيل الرواية المنقولة بالمعنى مع اطمينان السامع بعدم وجود المعارض له وعدم صدوره تقيية لحسن ظنه بمن اخذه منه فيحصل الاجتهاد عينا لاحظ ذلك ولاحظ سهولة تحصيل الاجماع في الاجماعيات .

ومنها ما يفيد القطع للسامع خصوصاً اذا كان ممن لا يلتفت الى الاحتمالات كالعوام .

ومنها ما يكون بطريق محض التقليد مع عدم القطع بل الظن بمطابقتها للواقع ولا يخفى ان دعوى السيرة في الثلاثة الاولى لا تنفع و في الرابع ممنوعة جداً واما دعوى حكم العادة بانه لولم يجز البقاء لوصل اليها مع توافر الدواعي فيردها ان ما وصل من المنع عن تقليد الميتم من الاجماعيات والفتاوى الكاشفة عن وجود مستند شرعي كاف في المنع عن البقاء .

ويجاب عن ذلك تارة بالتزام استمرار السيرة المزبورة من ازمة المعصومين الى زمان هذا كما لا يخفى على الممتنع المتامل واخرى بان مجرد قيام لاجماع على ذلك في امثال زماننا ايضا كاف في ثبوت المطلوب اما لوجوب الردع على المعصوم على تقدير مخالفتها للواقع كما هو مقتضى قاعدة اللطف التي قدرها الشيخ (ره) فعدم الردع دليل على الامضاء واما الاخبار القاضية على انهم ان زادوا شيئاً ردهم وان نقصوا كلمة لهم او لغير ذلك من الوجوه ولذا صرح جماعة من المحققين بان سيرة اهل عصر واحد كاجماعهم حجة شرعية وان لم يثبت استمرارها بل وان يثبت عدم استمرارها .

و ثالثاً بان ما ذكر من ان هذه الاجماعات كافية في ثبوت الردع

غير مستقيم

اما اولاً فلما ذكره بعض المحققين من حملها على التقليد الابتدائي اذ ليس التقليد عند اكثرهم عبارة عن العمل بل انما هو عبارة عن الاخذ للمعمل فلا يصدق التقليد على مجرد البقاء .

واما ثانياً فلان السيرة المزبورة انما قامت على جواز البقاء و غايته ما يقتضيه الاجماعات المزبورة هو المنع من التقليد الابتدائي والبقاء جميعاً فيجب تخصيصها بالسيرة المزبورة و عمومات الاجماعات غير كاف في ثبوت الردع في المقام لان البقاء بخصوصه من الامور العامة البلوى فعدم الدليل على الردع دليل عدمه ولان ما ذكره لوسلم فهو مستلزم لعدم جواز التمسك بشيء من السيرات المتحققة اذ ما من من سيرة الا وهي معارضة مع شيء من العمومات او الاطلاقات الشرعية .

وثانيها ان السيرة المزبورة كساير سيراتهم الناشئة عن التسامح والتساهل وفيه نظر بل نقول بانها كاشفة عن قيام مستند شرعي قائم جواز البقاء .

الرابع لزم العسر والخرج لوالزم على المقلد العدول فان تعلم المسائل امر صعب وموت المجتهد امر ذائع فلو وجب العدول عن التقليد بموت المجتهد لزم العسر المنفي في الشريعة وقد يعترض عليه بالمنع من ذلك لان الرجوع مخصوص بمورد الخلاف وهي ليس بمثابه توجب العسر والحيرة واما الاطلاق على الخلاف والوفاق فربما يمكن تحصيله في قليل من الزمان واي فرق بينه وبين من اراد التليغ في ابتداء التقليد فيه من الصعوبة ما ليس في العدول فلو كان في العدول حرجاً مسقطاً

للتكليف لكن ابتداء التقليد اشد واولى .

نعم لو الزمنا عليه نفس الاثار السابقة الواقعة على حسب فتوى
وتجديد الاعمال قضاءً و اعادة فان اقتضى العدول العسر والخرج سقط
التكليف به بالنسبة الى خصوص نقض الاثار واما البقاء على التقليد في
تلك المسئلة في مستقبل الزمان فلا لان العسر الثابت في نقض الاثار
لا يقتضى سقوط التكليف بالعدول بالنسبة الى الاثار المستقلة .

فان قلت ان التكليف بالرجوع الى المجتهد الحي يقتضى رفع اليد
عن الاثار الماضية ووجوب البناء على مقتضى تقليد الحي في الاثار المستقبلية
جميعاً لانه قضية التكليف المتعلق بالرجوع الى الحي ومتابعته على سبيل
الاطلاق وهذا التكليف مستفاد من اطلاق الادلة الظاهرة في وجوب
الرجوع الى العلماء والاحياء وهذا التكليف مستلزم للخرج النوعي
فيكون مرتفعاً بالكلية فلا يفرق الحال في المقام بين الاثار الماضية
والمستقبلية .

قلت اولاً ان الدليل المزبور على تقدير تمامية اخص من المدعى
لانه مختص بما اذا كان فتوى المجتهد الحي في الغالب مخالفاً لفتوى
المجتهد الذي قلده سابقاً وهوليس بمطرد الا ان يقال بان الغالب هو
وقوع المخالفة المزبورة بيها فيكون التكليف المزبور مستلزماً للخرج
بالنسبة الى غالب المكلفين وقد ثبت ان الاحكام الشرعية واردة بحسب
حال الاغلب .

وثانياً بان التكليف المتعلق بنقض الاثار السابقة مغاير مع التكليف
المتعلق بوجوب العدول في الاثار المستقبلية وقاعدة الخرج النوعي انما
يجرى فيما اذا كانت جميع افرادها من نوع واحد والا لزم القول بسقوط

الاكثر التكاليف الثابتة لان ضم بعضها مع بعض يستلزم الحرج النوعي وهو مما لا يلتزم به احد .

الاترى انه لا يمكن القول بسقوط الفرائض الشرعية بملاحظة ضم النوافل اليها مستلزم للحرج النوعي بل نقول بان هذا مخالف للضرورة من الدين .

وثالثا نقول ان قاعدة الميسور ولزوم الاثيان بالمستطاع الثابتة بالمقل والنقل والاجماع المنقول بل الاجماع المحصل والاستقراء المفيد للمقطع والاطلاق الادلة المثبتة للتكاليف الشرعية هو عدم سقوط القدر الميسور بمجرد تعسر الكل فمجرد عدم وجوب النقيض الاثار السابقة من جهت كون النقص مستلزما للحرج لا يقضى بجواز البقاء في الاثار المستقبلية وقد يستدل للمقول بحرمة البقاء على تقليد الميث بوجوه :
احدها الاصول المقررة كقاعدة الاشغال واستصحاب بقاء التكليف ونحوهما .

الثاني العمومات القاضية بحرمة التقليد فانها قاضية بحرمة العمل بقول الغير مطلقا خرج عنها العمل بقول الغير اذا كان حسيا جامعا للمشرائط فيبقى موضع البحث مندرجا في العمومات المزبورة .

الثالث الادلة القاضية بوجوب تحصيل العلم فان مقتضاها هو عدم جواز التقليد مطلقا غايته الامر قام الاجماع والعقائد على جواز التقليد في الجملة والقدر المعتيقن منه هو العمل بقول الغير مادام حيا فيبقى موضع البحث مندرجا في القاعدة المزبورة .

الرابع النصوص الناهية عن العمل بالظن وعن العمل بغير العلم .
الخامس ان مقتضى الادلة القاضية بجواز التقليد ووجوب الرجوع

الى العلماء هو وجوب تقليد المجتهد الحى لانه المنساق منها عرفا فلا يجوز العمل بقول الميت سواء قلده فى حال الحيوه ام لا .

السادس ظهور قيام الاجماع كما يكشف عنه التتبع فى كلماتهم ومعاهد اجماعهم و موارد استدلالاتهم على عدم جواز تقليد الميت فان المنساق منها هو عدم الفرق بين تقليده ابتداء والبقاء على تقليده لان لفظ التقليد سواء جعلناه بمعنى العمل بقول الغير او الاخذ والالتزام به ليس من الامور التى ينعدم بمجرد حدوثه كما التكلم بل قابلا للاستمرار فلفظه يصدق على وجوده والاولى المعبر عنه بالحدوث والثانوى المعبر عنه بالبقاء هذا ما كان من فتاويهم و موارد اتفقاتهم مشتملا على لفظ التقليد ومنه يظهر وجه الاطلاق فيما اشتمل فيها على لفظ العمل بقول الميت او الاخذ به واما باقى موارد اتفقاتهم واستدلالاتهم فدلالته على الشمول للبقاء اوضح ما عن الوحيد المبهمانى من دعوى اجماع الفقهاء على ان المجتهد اذا مات فلا حجة فى قوله وحكاية بعض الافاضل عن شيخه اجماع الامامية على انه لا قول للميت وكذا ما اشتهر بينهم من ان قول الميت كالميت .

و فى المعالم العمل بفتاوى الموتى مخالف لما يظهر من اتفاق علمائنا على المنع من الرجوع الى فتوى الميت مع وجود المجتهد الحى وفى المسالك قد صرح الاصحاب فى كتبهم المختصرة والمطولة و فى غيره باشتراط حيوه المجتهد فى جواز العمل بقوله و ان الميت لا يجوز العمل بقوله و لم يتحقق الى الان فى ذلك خلاف العمل ممن يعتد بقوله عن اصحابنا فان هذه العبارات تدل على المنع من البقاء على تقليد الميت بعد موته كما تدل على المنع من ابتدائه لاشتمالها على

العمل بقول الميت الا ان يكون المراد من العمل بقول الميت كقولهم يجوز العمل بخبر الواحد فان المراد الاستناد اليه اما بعد الاخذ والاسناد فالبقاء امر اخر .

السابع ما ذكره غير واحد من الاصوليين من ان المناط عمل المقلد هو ظن المجتهد والظن يزول بالموت فلا حجة فى قوله بعد زوال ظنه ويورد على الاول بوجوب العدول عن الاصول المزبورة بما مر من ادلة الجواز وعلى الثانى بان الادلة القاضية بحرمة التقليد مخصصة بما دل على جواز تقليد المجتهد الجامع للمشروط .

فان قلت ان التعارض بينهما عموم من وجه لان ما دل على حرمة التقليد غير شامل للتقليد المفيد للمعلم وما دل على جواز تقليد المجتهد شامل لما يعم التقليد المفيد للمعلم فيرجع فيها الى المرجح وهو فى جانب ادلة الحرمة لاعتقادها بالاصول المقررة واطلاق الاجماع المنقولة واطلاق الفتاوى والشهرة المنقولة وغير ذلك من وجوه الترجيح ولاقل من التساوى فيحكم حينئذ بتساوقهما والرجوع الى الاصل القاضى بعدم الحجية وحرمة العمل بغير العلم .

قلت اولاً نقول ان ما دل على جواز التقليد اخص من ادلة التحريم لان ادلة التحريم ايضاً شاملة للتقليد المفيد للمعلم وايضاً قد خرجت هذه الصورة عنها بدليل اخر والمناط فى التعارض انما هو على الشمول العرفى وان شئت قلت ان التقليد العلمى ممنوع من حيث كونه تقليد او العمل بالعلم الحاصل منه جائز .

وثانياً نقول لانسلم ما ذكر من ارجحية ادلة الحرمة من ذلك اذ الاجماع محمولة على التقليد الابتدائى والشهرة المنقولة موهونة

جداً فما ذكرنا من السيرة و غيرها دليل على ارجحية ادلة الجواز من ذلك .

وثالثاً بان ادلة تخصيص التحريم بادلة الجواز اولى من العكس لان حمل ادلة الجواز على خصوص صورة العلم من قبيل حمل المطلق على الفرد النادر وهو غير جائز لبعده عن سياق الاستعمالات العرفية والشرعية وارتكاب التخصيص القليل اولى من ارتكاب التخصيص الكثير وعلى الثالث بوجوه :

احدها انه لو قلنا بان المراد من الادلة الدالة على وجوب تحصيل العلم هو العلم القطعي فما دل على جواز التقليد و حجية قول المجتهد حاكم عليها لحكومته سائر الادلة الواردة في نصب سائر الطرق كخبر الواحد نحوه عليها مضافا الى ان حمل المزبور في غاية البعد ضرورة ان تحصيل العلم القطعي غير ممكن الا نادراً وجميع ما دل على حجية الطرق المقررة والمجمولة مخصصا لتلك الادلة فالعمل المزبور مستلزم لتخصيص الاكثر مع انه مخالف لمقتضى مذاق الاصحاب و ان قلنا بان العلم المأمور به في تلك الادلة هو ما يعم العلم القطعي والظن المعتبر فما دل على مشروعية التقليد ارجح من تلك الادلة من وجوه عديدة فيجب تقديمها عليها .

ثالثها ان تخصيص الادلة القاضية بوجوب تحصيل العلم بهذه الادلة اولى من العكس لان حمل ادلة جواز التقليد على صورة حصول العلم منه جائز ضرورة مخالفته لمقتضى الطريقة المتعارفة والمحاورات العرفية .

وعلى الرابع بوجوه احدها ان مقتضى الاستصحاب هو جواز البقاء

على التقليد فى هذا المقام والاستصحاب، مخصص للموت الناهية عن العمل بالظن .

ثانيها ان ادلة التقليد اخص من العمومات المزبورة فيجب حملها .
ثالثها ان العمل بقول المجتهد ليس عملاً بالظن بل انها اعتماد على الدليل القطعى القائم على حججيه فهذا عمل بالمعلوم .

رابعها ادلة جواز التقليد و ادلة جواز البقاء ارجح من الادلة القاضية بحرمة بالظن فيجب تقديمها عليها .

وعلى الخامس بان غايته ما يقتضيه تلك الادله هو وجوب الاخذ بقول المجتهد الحى الجامع للمشائى ولادلالة فيها على اعتبار الحيوه بحيث لا يجوز العمل بقوله بعد موته فما ذكر دليل لنا لاعلمنا اذ ليس التقليد عبارة عن العمل بل انما هو عبارة عن الاخذ بقول الغير حسبما مر بيانه فمتى قلده فى حال الحيوه حصل الامتثال اذ الامر يقتضى الاجزاء ولا معنى للامتثال عقيب الامتثال فلا يجب على العالمى المزبور تجديد التقليد بعد موت ذلك المجتهد ولو قيل ان المنساق من الادلة المزبورة هو وجوب تقليد الحى للمعمل فمتى وجب العمل وجب التقليد فيجب تقليد المجتهد الحى ايضاً بعد موت ذلك المجتهد مقدمه للاعمال المستقبله فيدفعه اولا ان مقتضاه وجوب تكرار التقليد بتعذر العمل مطلقا فساره تبين الا ان يلزم بخروج ذلك بالاجماع و ثانياً بان القدر المستفاد من تلك الادله هو ان تقليد المجتهد الحى واجب و انه لا يصح العمل بدونه وقد حصل التقليد فى الزمان الاول فيحقق به الامتثال كما لا يخفى .

وعلى السادس بوجوه :

احدها ان الاجماع المزبورة مخصصه بالاستصحاب الذى ذكرناه

لان الاستصحاب المزبور اخص وفيه ان المعارضة في المقام انما تحققت بين الاستصحاب وبين العمومات المزبورة وهي مقدمة عليه كما تقرر في محله مضافاً الى ان الاستصحاب من الاصول العملية وهذه العمومات من الادلة الاجتهادية ولا ريب في ان الدليل الفقاهتي العملي غير صالح للمعارضة مع الدليل الاجتهادي .

و ثانيها ما ذكره بعض المحققين من انه يشترط في حججية الاجماع كونه مفيداً للوثوق وهذه الاجماعات موهونة فلا يمكن التمسك بها في المقام .

ثالثها ان الاجماعات المزبورة معارضة مع الادلة المتقدمة القاضية بجواز البقاء على التقليد فان الادلة المتقدمة كالادلة القاضية بحججية قول المجتهد والعمل بمقتضاه على سبيل الاطلاق ونحوها مما يدل على جواز البقاء غير شاملة بالنسبة الى التقليد الابتدائي واطلاق معاقدا لاجماعات المزبورة والبقاء فالتعارض بينها عموم من وجه والمرجع في المقام الى المرجح وهو في جانب الادلة القاضية بجواز البقاء اكثر ثرتها و اعتقادها بالادلة القاضية بحججية فنوى المجتهد وجواز التقليد وبالاصول المقررة وموافقتها لمقتضى الايات القرآنية كاطلاق آية النفر وغيرها .

وعلى السابع اولا بان المستفاد من الادلة هو حججية قول المجتهد ولادليل على تقبيده بوصف الظن فلا يزول حكمه بالموت مع ما صرح به بعضهم من انا لانسلم زوال الظن بالموت ومقتضى الاستصحاب بقائه فالاقوى في النظر هو جواز البقاء على تقليد الميث .

الامر الثاني اذا لم يتمكن العامي من تقليد لمجتهد الحي اما لفقده او لتعذر الوصول اليه فهل يحرم عليه تقليد الميث حينئذ ايضاً

اولا اختلف الاصوليون في ذلك على قولين اوقوال للمقول الاول الاصل و اطلاق ما دل على عدم جواز تقليد الميت من الاجتماعات المعتمدة بفتوى المعظم والقول الثاني وجهان الاول انه لاشبهه في ان التكليف لا يسقط عن المكلف في هذه الحالة لبقائها بالضرورة من الدين والالتزام بالاجتهاد على سبيل الوجوب العيني مستلزم للحرج والضيق فيجوز له البناء على مقتضى تقليد الميت والثاني الاستصحاب .

ويورد على الاول اولا بان الاجتهاد ربما لا يكون مستلزماً للحرج بالنسبة الى بعض المكلفين فالدليل المزبور اخص من المدعى وفيه اولاً ان المقصود من ذلك الحرج النوعي وهو متحقق في المقام لما دل عليه بعض الاخبار من ان الاحكام الشرعية اذا وردت بحسب حال غالب الناس .

الثاني بيان قاعدة قضية الميسور قاضية بلزوم الانيان بالمستطاع في مثل المقام فيجب عليه الاجتهاد في بعض المسائل على حسب اليسر والسهولة وفيه ان الاجماع قائم على عدم وجوب الاجتهاد عيناً وان وجب كفاية .

الثالث بالتزام وجوب الاحتياط عليه في مثل المقام كما هو مقتضى العقل والشرع ويورد عليه بان الالتزام بالاحتياط ايضاً مستلزم للحرج النوعي وهذا قاض بارتفاع التكليف بالاحتياط بالكلية ويجاب عنه بان القدر الثابت من لزوم الحرج في المقام هو الالتزام بالاحتياط في الموهومات والمشكوكات اما لو قلنا بوجوب الاحتياط في خصوص المظنونات دون غيرها فليس مستلزماً للحرج فان قضية حكم العقل بوجوب الاحتياط وقاعدة الميسور الثابتة بالعقل والنقل قاضية بوجوب

الاحتياط في مثل المقام ما لم يكن مستلزماً للخرج ولو قيل من تشخيص المقدار للخرج فيرتفع التكليف بالكلية فمدفوع بانه لا مانع من البناء على الظن في مثل المقام الذي انسد سبيل العلم فيه نعم لو قلنا بانه لا ترجيح بين موارد الاحتياط حتى يحكم بوجوب في بعضها دون بعض فلا يبعد القول بعدم وجوب الاحتياط في مثل المقام مطلقاً وهو ممنوع ومجرد احتمال وجود المرجح في خصوص المظنونات كلف في ترجيح المظنونات على غيرها في خصوص المقام .

ورابعاً بان مجرد لزوم العسر لا يقضى بجواز تقليد الميت في المقام بل الواجب على المكلف في مثل المقام هو البناء على ما يحصل معه الظن بالواقع او الظن بتفريغ الذمة عن الاحكام الشرعية او الظن بالطريق الواقعي او على خصوص ظن الاطميناني على حسب الاقوال التي اختلفوا فيها في مسألة المظنة الا ان يقال بحصول الظن الفعلي من تقليد الميت او يقال بان الاجماع قائم على انه لا يجوز للعامة العمل بالظنون الحاصلة عنده فينحصر طريق العقلاء حينئذ في تقليد الميت، وعلى الثاني بما مر من عدم جريان الاستصحاب في مثل المقام .

ثم انه اذا تمكن المكلف من تحصيل مرتبة الاجتهاد في هذه الحالة من غير عسر ومشقة لا يتحمل عادة فهل يجب عليه الاجتهاد حينئذ ام لا فيه قولان او اقوال اظهرها وجوب الاجتهاد على سبيل الكفاية حسبما مر تفصيلاً القول فيه ثم انه لو تعذر تقليد الميت ايضاً فلا يبعد القول بالبناء على مقتضى متون الاخبار ان تمكن منه كما نص عليه بعض المحققين ولو تعذر ذلك ايضاً فيحتمل القول بوجوب البناء على ما يظن منه بتفريغ الذمة في الظاهر مطلقاً او لبقاء على الظن الاقوى فالاقوى واذا دار الامر

بين تقليد الميِّت و بين تقليد المجتهد الحى الفاقد لسائر الشرائط او لبعضها فان تيسر له الاحتياط لزم عليه البناء على مقتضاه والابنى على مقتضى الارجح والاقوى لان الامر دائر فى المقام بين التعيين والتخيير فالاصل تقتضى الاول .

الامر الثالث اعلم ان القائلين بجواز البقاء على تقليد الميِّت اختلفوا فى وجوبه وجوازه واكثرهم على الاول وقيل ان التحقيق على تقدير عدم وجوب العدول هو الثانى لان عدم جواز العدول عن تقليد مجتهد الى اخر لادليل عليه معتدا به سوى الاجماع وقاعدة الاحتياط التى مرجعها الى الاخذ بالمتيقن فيما خرج عن اصالة حرمة التقايد وشيء منهما لايجب فى المقام اما الاجماع فظاهر واما الاحتياط فلدوران الامر بين المحصورين وجوب البقاء و وجوب العدول عن المجتهد فى حال حيوته او بعد موته ويمكن الاستدلال للقول بجواز العدول مطلقا بوجوه :

الاول الاستصحاب فان التخيير قدكان ثابتاً قبل التقليد فيستصحب بقائه بعد حصوله و بعبارة اخرى ان المجتهد قدكان ممن يجوز للمقلد المزبور تقليده قبل تقليد مجتهد اخر فيستصحب بقائه بعده .

الثانى الاطلاقات القاضية بمشروعية التقليد وجواز الرجوع الى العلماء فى استعلام الاحكام الشرعية و حجية قول المجتهد فان مقتضاها هو ان المكلف مخير فى تقليد اى مجتهد شاء فى الابتداء والاستدامة على سبيل التخيير الاستمرارى فالاصل عدم كون التقليد رافعا لهذا التخيير الثابت بالادلة المعتمدة .

الثالث ان التخيير الثابت فى المقام من اول الامر من باب تراحم

الواجبين فالمتبعة استمراره لان المقتضى له في السابق موجود بعينه الان يقال بان التخيير في المقام ظاهري .

الرابع ما ورد في بعض الاخبار الواردة في تعارض الخبرين فاذا انت متحيز فانه لوقلنا بان فتوى المجتهد داخل في الخبر موضوعا وكان ذلك التخيير الاستمراري الثابت في تعارض الخبرين ثابتا في تعارض الفتاوى فيجوز للمقلد العدول مطلقا .

ونورد على الاول اولا بان ذلك من قبيل الشك في المقتضى لدوران المستصحب من اول الامر بين التخيير الابتدائي والاستمراري فلا يمكن اثباته في الزمان الثاني بالاستصحاب ويورد عليه بان مجرد الدوران المزبور لا يقدح في جريان الاستصحاب المزبور .

نعم لو كان المستصحب مرددا بين موضوعين متغايرين بحسب العرف لم يجرى الاستصحاب فيه والموضوع متجدد في المقام عرفا وان كان متعددا عند التدقيق العقلي .

و ثانيا بان الاستصحاب المزبور معارض مع قاعدة الاشتغال و استصحاب بقاء التكليف و استصحاب ثبوت الحكم الذي قلده من ذلك المجتهد عليه فان الاصل عدم انتقاضه بتقليده بمجتهد اخر ويورد عليه بان الاستصحاب المزبور لو ثبت جريانه في المقام لكان مقدا على الاصول المزبورة بقاعدة المزيل والمزال .

و يجاب عنه تارة بالمنع من كونه مقدا على ذلك ان لاحكومة له على ذلك فان مقتضى استصحاب التخيير المزبور هو ارتفاع الحكم الثابت بالتقليد الاولي بعد تحقق التقليد الثاني و مقتضى الاستصحاب الاخر ثبوته بعد ذلك فيتعارضان سيما بعد ملاحظة عدم القائل بالفصل

بينهما ومقتضى القاعدة حينئذ تساقطهما والرجوع الى المتيقن وهو عدم جواز العدول عن التقليد الاول نعم لو قلنا بان التقليد عبارة عن العمل بان استصحاب التخيير مقدماً على هذا الاستصحاب واخرى بالتزام ان استصحاب التخيير لا يقضى بارتفاع الحكم الثابت عليه سبب التقليد الثاني لان ارتفاعه من لوازم التي لا تثبت بالاصول ولادليل على ثبوت التلازم بينهما بحسب الظاهر ومجرد التلازم الواقعي غير كاف في الحكم بارتفاع الثابت بالتقليد الاولى فيجب الحكم ببقائه ومقتضاء عدم جواز العدول عن ذلك .

وثالثا بان الاستصحاب المزبور معارض مع العمومات القاضية بحرمة التقليد وفيه انه من قبيل استصحاب المخصص وهو حاكم على العمومات الاجتهادية .

ورابعا بان المستصحب في المقام هو جواز التقليد للجاهل وقد ارتفع جهله بحسب التقليد بناء على ان التقليد طريق للمعلم فلا يجوز له العدول عنه وتقليد غيره ويجاب عنه تارة بان التقليد طريق للمعلم فالجهل باق بعد التقليد الاولى فيجوز له حينئذ تقليد مجتهد اخر ويدفعه ان مجرد كونه طريقا للعمل لا يقضى بحصول القطع ببقاء موضوع المستصحب المزبور في هذا المقام ان يحتمل ان يكون عدم التقليد مأخوذاً في موضوع المستصحب المزبور وقد تقرر انه يشترط في حجية الاستصحاب حصول القطع ببقاء الموضوع بجميع قيوده وفيه ان ما ذكرنا من استقيم بالنسبة الى القيود التي علم كونها مأخوذة في موضوع المستصحب وهذا القيد ليس كذلك فالاصل عدم اعتبارها في الموضوع ومقتضى اطلاق الادلة عدمه واخرى بان مجرد كون التقليد طريق للمعلم لا يمنع

من ثبوت التخيير الاستمراري في هذا المقام ان يمكن ان يقال بان التقليد الاولي طريق علمي له ما لم يقلد غيره كما هو الحال بالنسبة الى التخيير الاستمراري الذي ذكروها في الخبرين المتعارضين ويورد عليه بان الالتزام بالتخيير المزبور في المقام غير مستقيم اذ مقتضاه هو الحكم بالتخيير بين الحكمين المختلفين من اول الامر مثلاً لو افتى مجتهد بالقصر وافتى الاخر بالانتماء فمقتضى التخيير المزبور هو كون المكلف المزبور مخيراً في المقام بين القصر والانتماء وهو لكلا التقليدين لان كلا منهما يقتضى التعمين للتخيير المزبور بل الحكم بالتخيير في المقام مخالف للاجماع بل هو مستلزم للمقول بعدم وجوب التقليد في المقام اصلاً الا ان يقال بان التخيير في الخبرين ليس على ما ذكر بل هو من قبيل التخيير في الافتاء فكما يجوز للمجتهد الافتاء بمقتضى احدهما و تثبت الحكم على سبيل التعمين كذا يجوز على المقلد ايضاً البناء بان المقلد مخير من اول الامر في العمل بقول واحد منهما وهذا التخيير مستصحب بعد العمل بقول واحد منها ونوقش فيه بانه انما يستقيم لو جعلنا التقليد عبارة عن العمل بقول الغير اما بعد البناء على انه عبارة عن الاخذ بالحكم بثبوت التخيير الاستمراري في هذا المقام غير مستقيم لانه بعد البناء على تقليد واحد منهما بتخيير التكليف المزبور بالنسبة اليه على سبيل التعمين فالاصل عدم انتقاضه بمجرد العدول والبناء على تقليد مجتهد اخر ان ليس ذلك من قبيل التخيير في الحكم الشرعي بل المقام من قبيل نية الاقامة وعدمها في تنجز الانتماء على المكلف و تنجزه في الاول و تنجز القصر عليه في الثاني فكما ان الحكم في التخيير في الحكم غير متحقق في المثال المزبور وكذا القول بعدم تحققه في المقام

وعلى الثاني بوجوه :

احدها ان المنساق من الادلة القاضية بمشروعية التقليد والامر بالرجوع الى العلماء انما هو مشروعية ما يسمى تقليدا وهو يتحقق بالمرّة لان الامر لا يقتضى التكرار من حيث هو و اذا حصل الامتنال بمجرد التقليد الاولى فالعدول عنه يحتاج الى دليل اخر غير ما دل على مشروعية اصل التقليد وقد يورد عليه بان ما ذكر من انه لادلالة في ادلة التقليد على مشروعية ما عدا التقليد الاولى غير مستقيم لان المستفاد من الادلة انما هو مشروعية التقليد وحجية قول المجتهد مطلقا سواء كان قبل التقليد ام بعده فما ذكر تقييد من غير مقيد نعم يمكن ان يقال ان ادلة التقليد على اقسام لان جملة منها مشتملة على الامر بالرجوع الى العلماء واخذ الاحكام منهم والظاهر انه لادلالة فيها على جواز العدول وجملة منها يدل على حجية قول المجتهد على سبيل الاطلاق كقوله عليه السلام العلماء ورثة الانبياء وقوله عليه السلام علماء امتي كانوا انبياء بنى اسرائيل وقوله اللهم ارحم خلفائي ونحو ذلك والظاهر ان المنساق منها هو جواز العدول كما هو مقتضى الادلة المزبورة القاضية بثبوت الحجية المطلقة بالنسبة الى فتوى المجتهد .

ثانيها ان مقتضى الادلة التقليد هو ثبوت الحكم المقلد على سبيل التنجز مطلقا و مقتضاه عدم جواز العدول لان العدول مستلزم لنقض الحكم الثابت عليه على سبيل الاطلاق ومخالفته لمقتضى التقليد الذى تنجز التكليف بمتابعة بعد الاخذ به والبناء عليه وهذا عصيان للامر المتعلق بالتقليد الاولى و يورد عليه بان ما ذكر انما يستقيم لو كان الامر المتعلق بالتقليد الاولى تعييناً والمفروض انه فرد من افراد الواجب

التخييري فالحكم الثابت منه ايضاً كذلك و يورد عليه بان التخيير المزبور انما ثبت بالنسبة الى خصوص الاخذ اما ثبوت الحكم فهو متحقق على سبيل التخيير .

و ثالثها ان العدول مستلزم لمخالفة القطعية نظراً الى حصول العلم الاجمالي بمخالفته فتوى احدهما بمقتضى الواقع المنجز عليه المخطئة فيجب عليه الاحتياط بعد العدول وهذا الالتزام مخالف للمطلوب الذي هو جواز العمل بمقتضى المجتهد الذي يعدل عن غيره اليه و ادلة التقليد لا يقتضى بارتفاع الاثر العلم الاجمالي في خصوص المقام لا يمكن التمسك بها مطلقاً .

وقد يجاب عنه اولاً بان الاعمال السابقة انما وقعت على حسب الامر الاول المتعلق بالتقليد الذي عدل عنه والاعمال الواقعة بعد العدول تقع على حسب الفتوى المجتهد الذي عدل اليه والامر الشرعي يقتضى الاجزاء وفيه ان ذلك من قبيل الامر الظاهري فلا يستقيم بعد ملاحظة حصول العلم الاجمالي بمخالفة احدهما للواقع الا ان يقال ان الحكم الثابت، من التقليد من الاحكام الواقعية الثانوية وهو بعيد و اخرى بان نقض الاثار السابقة مستلزم للحرج المنقضي في الشريعة و قد تقرر في محله انه يشترط في وجوب الاحتياط في الشبهة المحصورة ان يكون جميع اطراف الشبهة قابلاً لتعلق التكليف عليه فمع خروج الاعمال السابقة عن المكلف لم يحصل العلم الاجمالي بثبوت التكليف و تمنجزه على المكلف المزبور و يورد عليه بان الدليل اخص من المدعى اذ ربما لا يكون الاحتياط مستلزم للحرج ولو سلمنا كون الالتزام بالاحتياط مستلزم للحرج النوعي او الاغلبى فلا نسلم كون الحرج قاضياً بارتفاع الوجوب

في المقام مطلقا بل يجب معه الاحتياط ما يستلزم الحرج لانه مقتضى قاعدة الميسور الثابت بالعقل والنقل والانتقاء .

وثالثاً بان جميع اطراف الشبهة في المقام ليس واقعا محل ابتلاء المكلف فلا يجب عليه حينئذ مراعات العلم الاجمالي المزبور الا ان يقال بعدم كون وقوعه في محل الابتلاء شرطاً في الاحكام الجزئية او يقال بان الايراد المزبور اخص من المدعى اذ ربما يكون جميع اطراف الشبهة واقعة في محل الابتلاء او يقال بان محل النزاع انما هو في جواز العدول من حيث هو اما الالتزام بوجوده، مراعاة الاحتياط في هذا المقام عند اجتماع جميع الشرائط المعتبرة في وجوبه فهو امر لا ينكره وهو لا يستلزم المنع في جواز العدول .

رابعها انا لانسلم شمول الاطلاق المزبور بالنسبة الى الفتوى الثانية المعارض للاول اذ العمل بها جميعا غير ممكن وحجية الطريق مشروطة بعدم حصول العلم التفصيلي والاجمالي بمخالفته للمواقع فيجب الاقتصار في المقام على المتيقن وهو البناء على مقتضى التقليد الاولي وفيه ان ما ذكرنا استقيم اذا كان التكليف بكل منهما ثابتا على سبيل التمتعز اما بعد البناء على كونه واجبا تخييري فامتثال اصل التكليف الثابت عنه في هذا الحال ممكن والاصل عدم كون مثل هذا العلم الاجمالي مانعا من حجية الجميع والعقل لا يحكم بالمنع من امكان التخيير بين الطرفين عند اقتضاء المصلحة النوعية الشخصية وقوعه .

خامسها ان غايته ما يقتضيه الادلة القاضية بمشروعية التقليد هو حجية قول المجتهد الذي يعدل اليه بالنسبة الى المقلد وهذه الاطلاقات مقيدة باستصحاب ثبوت الحكم الذي قلده فيه في اول الامر ولو قيل من

ان الاستصحاب من الاصول العمليه فلا يصلح للمعارضة مع الادلة الاجتهادية في دفعه اولا ان الاستصحاب المزبور اخص من العمومات المزبورة فيجب حملها عليه وفيه ان المعارضة في المقام انما تحققت بين الدليل الدال على حجية الاستصحاب و بين العمومات المزبورة والنسبة بينهما عموم من وجه فيجب تقديمهما على الاستصحاب المزبور اما لان العمومات المزبورة ارجح من ذلك مطلقا اوفى خصوص المقام و اما لانها واردة عليها وقاضية بارتفاع موضوع الشك المأخوذ في موضوع الدليل القاضى بحجية الاستصحاب اولانها حاكمة عليها و مفسرة لمدلولها بملاحظة ان الدليل الاجتهادية قائم مقام اليقين فيترتب عليها آثار الواقع ومن الاثار الحكم بنقض المستصحب في هذا المقام .

وثانياً بان ثبوت الحكم في الزمان الاول مانع من التمسك بالعمومات المزبورة مادام كون التقليد الاولي باقياً فمع الشك في صلاحية التقليد الثاني لارتفاعه يجب البناء على عدمه فضاء لحق الاستصحاب وهذا من قبيل استصحاب المانع فيكون مقدماً على العمومات المزبورة ويورد عليه بان مقتضى العمومات القاضية بحجوية قول المجتهد هو ان الحكم الثابت بسبب التقليد الاولي متحقق ما لم يقلد غيره و انه اذا قلد غيره يتعين في حقه العمل بقول الاخير فالحكم الثابت في الزمان الاول بعدم عروض تقليد اخر ومع ذلك ليس مجرى للاستصحاب .

سارسها ان ما ذكر من ان فتوى المجتهد الاخر ايضاً حجة حال البناء على التقليد الاولي وان اريد منه الحجة الثانية فهو لا يقضى بجواز العدول عن الاول الى الاخر و يورد عليه ان المراد من الحجية هو ما يجوز العمل به والبناء عليه وهذا المعنى متحقق في المقام عند البناء

على التقليد الاولى ايضاً بالالتزام ثبوت الحجية الفعلية بالنسبة الى الفتوى الاخر مستقيم في المقام سلمنا كون قول الاخر عند التقليد الاولى حجة ثانية لكننا نقول ان مجرد كون الحجية الثانية كافية في الحكم بجواز العدول في المقام اذ المقضى في المقام ثابت والمانع منه منحصر في البناء على تقليد الاول فاذا ارتفع المانع ولو باختياره اثر المقضى اثره .

و على الثالث بالمانع من كون المقام من قبيل تراحم الواجبين بل قول منهما طريق شرعى لمعرفة الحكم الشرعى .

و على الرابع بوجهين احدهما ان الدليل اخص من المدعى لان مورد الدليل المزبور هو صورة تكافؤ الخبرين وانتفاء المرجح والمطلوب من البحث في المقام هو اثبات جواز العدول مطلقا الا ان يقال بان ثبوت جواز العدول في الجملة مستلزم لثبوته مطلقا بضميمة الاجماع المركب وثانيهما المنع من دخول الفتوى في عنوان الخبر بعد ملاحظة انصرافه الى الخبر الحسنى الا ان يقال بان المجتهد مخبر عن الله بظنه فيكون فتوى مندرجا في الخبر وكيف كان فالاقرب في النظر هو جواز العدول مطلقا .

الامر الرابع الظاهر ان سائر شروط الافتاء من الايمان والاسلام والعدالة والعقل والعلم شرط في الابتداء والاستدامة وبه نص جماعة من الاصحاب تمسكا بوجود المانع ولو كان قد قلده قبل ذلك بطل حكم تقليده لان العمل بقوله في مستقبل الزمان ويدل على ذلك ان ظاهر الشرطية عند اطلاقها يقتضى ذلك اذ ليس في كلام الاصحاب المشترطين لهذه الامور في المفتى ما يظهر منه اختصاص الاشتراط بابتداء التقليد وقد يتشكل في المقام بان القدر المتيقن من ثبوت الشرائط المزبورة

هو كونها شرطاً في جواز الاخذ فالاصل عدم كونها شرطاً في جواز البقاء كما هو مقتضى العمومات القاضية بجواز التقليد والاستصحاب المقررة بوجوده عديدة وايضا فانا لانرى فرقا بيننا بين الاخذ بفتوى المجتهد وبين الاخذ بالاخبار المروية من طرق التفات فكما ان الراوى اذا صار فاسقا او مجنوناً يجوز العمل بالروايات التي صدرت عنه حال كونه جامعاً للشرائط المعتبرة في حجية الرواية كذا نقول ان المفتى اذا صار مجنوناً جاز العمل بالفتاوى الصادرة منه في حال العقل والادراك فما الفرق بينها والحاصل انه بعد حصول التقليد على الوجه المعتبر الشرعى لزم الحكم بالبقاء الحكم الثابت بالتقليد المزبور مطلقاً وعدم انتقاضه بمجرد صيرورة المجتهد فاقداً لبعض الشرائط المعتبرة في المفتى فان ما دل على حجية قول المجتهد وثبوت الحكم به يقتضى الدوام والاستمرار غاية الامر الشك في ذلك فيتمسك حينئذ في بقاءه بالاستصحاب المقرر بوجوده عديدة حسبما بيناه في مسألة البقاء على تقليد الميت مع ان الامر دائر في المخصص بين الاقل والاكثر لان المفروض دوران الامر في المقام بين كون هذه الامور شرطاً في الابتداء والى الاستدامة فيقتصر في المخصص على القدر المتيقن لان استصحاب العموم حتى يثبت التخصيص واستصحاب الاطلاق حتى يثبت التقييد من الامور السالمة عند العلماء بل هما مسلمان عند كافة العقلاء ويمكن دفع الاشكال المزبور بامور :

احدها ان يقال ان الفرق بين الفتوى والرواية هو الاجماع فان الاجماع محصلاً ومنقولاً قائم على كون الشرائط المعتبرة في المفتى شرطاً في الاستدامة وهذا الاجماع مخصص للعمومات القاضية بحجية قول المجتهد مطاقاً ولم يثبت نظير هذا الاجماع في الاخبار فيستقيم التفرقة

وثانيها ان يقال ان التقليد عبارة عن العمل فما دل على كون هذه الشروط معتبرة في مشروعية التقليد شاملة قاضية بعدم جواز العمل بفتوى المجتهد عند فقد بعض الشروط المقررة فيه مطلقا ولا يجري هذا الكلام في الروايات وفيه نظر .

وثالثها ان يقال ان الحجية في المقام انما هو اعتقاد المجتهد والفتوى معتبر من حيث كونه كاشفا عن اعتقاد المفتي فاذا زال هذا الاعتقاد بالجنون او نحوه بطل تقليده ولا يجوز للمقلد العمل بمقتضاه بعد ذلك والتمسك بالاستصحاب في الحكم ببقاء الحكم الثابت بالتقليد المزبور غير مستقيم لانه من قبيل الشك في المقتضى واتغير الموضوع في المقام .

ورابعها ان يقال ان اطلاق الشرطية يقتضى ذلك .

الامر الخامس فصل بعض العلماء في مسألة وجوب البقاء على التقليد وعدمه بين تحقق التقليد والعمل جميعا وبين صورة تحقق التقليد من غير ان يعمل بمقتضاه فحكم بعدم جواز العدول في الاولى وبجوازه في الثانية تمسكا بانه لو جاز العدول في الصورة الاولى للزم منه الهرج والمرج وهذا القول ضعيف ومستنده اضعف .

الامر السادس فصل بعض المحققين في المسئلة السابقة بين كون صورة الاخذ للعمل وبين صورة الاخذ المطلق فحكم بعدم جواز العدول في الاولى تمسكا بتحقيق التقليد بذلك و يجوز العدول في الثانية تمسكا بعدم تحقق التقليد بمجرد ذلك بل الظاهر من الامر بالرجوع الى الرواة ليس من الواجبات النفسية بل انما هو مقدمة للعمل فالاطلاقات منصرفة الى ذلك .

الامر السابع لو قلد مجتهداً في صغره وقلنا بصحة تقليده لصحة عباداته ثم مات المجتهد قبل بلوغه فهل يجب على القول بوجوب البقاء وجهان بل قولان يحتمل الاول لان مقتضاه الاستصحاب بقاء الحكم الذي قلده في حقه و يورد عليه بانه لو قلنا بمشروعية عبادة الصبي فلا نقول بكونه مكلفاً بالتكاليف الوجوبية ولتحريمية بل نقول بانه الواجبات الشرعية مندوبة على غير البالغ والمحرمات مكروهة بالنسبة اليه فالمستصحب في المقام هو الحكم الاستحبابي فلا يمكن اثبات الحكم الوجوبي بعد البلوغ بالاستصحاب المزبور و استصحاب الجنس ليس بحجة والتمسك بالاستصحاب التعليلي في المقام غير ممكن لعدم حجية .

فالاولى ان يقال انا نستصحب صحة التقليد التحقق منه قبل بلوغه و يحتمل الثاني لان حرمة العدول لم يثبت في حق الصبي فاستصحاب التخيير في حقه باق ولان تقليد المحقق من الصبي غير صحيح لعموم ما اشتمل على انه لا يجوز امره ولعموم رفع القلم عن الصبي بناء على كون المراد منه هو رفع جميع الاحكام التكليفية والوضعية والاقوى هو الاول لان الادلة القاضية بمشروعية العبادات الصبي قاضية بصحة تقليد اذ العمل الصادر من التارك للطريقتين باطل وهذه الادلة مخصصة باطلاقين المزبورين القاضيين بعدم صحة تقليده .

الامر الثامن لو قلنا بوجوب البقاء وحرمة العدول عن تقليد الميت فهل يعم ذلك اما اذا كان الحي المرجوع اليه افضل من الميت ام لا قيل بالاول و استحسنة بعض فيما لو قلد في جواز تقليد غير الاعلم مجتهدا اعلم في حال حيوة مجتهدة او بعد مماته او قلد في عدم جواز العدول

ولو من غير العلم اما لو قلد في وجوب تقليد العلم ولو بالعدول عن غيره اليه لم يكن في حال الحيوة لم يكن اعلم ممن قلده ثم حدث بعد موته من هو اعلم منه لم يكن وجه لوجوب البقاء على تقليد الميت المفضل وقد ذكرنا مفصلا بيان ذلك .

قد تم هذه الجزوه بعون الله وقوته في شهر جمادى الثانية من سنة ١٣٨٣ في ليلة العشرين من الجمادى مع تشتت الحواس والافكار وحوادث التى وقعت علينا في هذه السنة ومصائب التى ما اصابنا بمثلها على من سبق علينا من المقيمين في القم في هذه الحوزة العلمية و قد ابتلينا بمصائب التى لم تكن وقوعها مترقبة وعوائق التى لم نظن بروزها متوقعة حتى ضاقت صدورنا وبكت ابصارنا وكدرت قلوبنا ومنعت عن استجابة الدعاء عن ذنوبنا وما رأينا ابناء زماننا في عامنا هذا من اى طائفة كانت ولا سيما الروحانيين منهم الا بهوتين متفكرين على ما اصابهم من المصائب ومع ذلك لا يصلح امرنا الا الدعاء وليس لنا صلاح الا بالبكاء ولا ما جاء لنا الا الله وانا العبد الضعيف لا تشبث في كل آن الا بالله اقل الطلبة احمد على بن الشيخ محمد حسن الاحمدى الميامنى الشاهرودى عفى الله عنهما .

فهرست کتاب

صفحه	عنوان
۱	علت تألیف
۲	شرائط معتبره در مقلد
۲	ادله قائلین بوجوب تقلید اعلم
۱۸ و ۱۳	ادلة قائلین بوجوب تقلید اعلم بعمومات ناهیه عن العمل بغير العلم بمقبولة عمر بن حنظله
۲۳	نقل الاخبار و تفسیرها
۲۹	نقل الاجماع
۳۱	ادلة قائلین بتخیر بین تقلید اعلم و غیره
۴۲	در جواز رجوع بمفضول ابتداء
۴۸	تکلیف مکلف در صورت اختلاف بین مجتهدین
۵۱	فی وجوب الفحص عن الاعلمیة
۵۶	قول الاستاذ الاعظم آیه الله البروجردی رحمه الله
۶۴	تکلیف مقلد در صورت تساوی مجتهدین و معنی اعلمیة
۶۷	موضوعات المخارجیة لا تكون سببا لترجیح احد الطرفين
۷۵	فی شرائط المفتی بالاخبار والادلة
۸۰	ادلة القائلین بتقلید المیت
۹۹	ادلة القائلین بالبقاء علی تقلید المیت
۱۰۴	فی ادلة القائلین بعدم جواز البقاء

فهرست كتاب

صفحه	عنوان
۱۰۶	فی الفرق بین الفتوی والروایة
۱۳۲	فی جواز العدول
۱۳۵	فی جواز تقلیدالمیت الصغیر
۱۳۷	فی مصائب المتی وقعت فی سنة التألیف فی بلدة القم

1870

1870

1870

1870

1870

1870

1870

1870

1870

سایر مصنفات مؤلف محترم

۱ - اسلام و عقائد در بیان مذهب صوفیه و رد عقائد باطله منتشر شد

کتاب زیر آماده چاپ است

۲ - تقریرات لباس مشکوک آیه... العظمی آقای بروجردی رحمة..

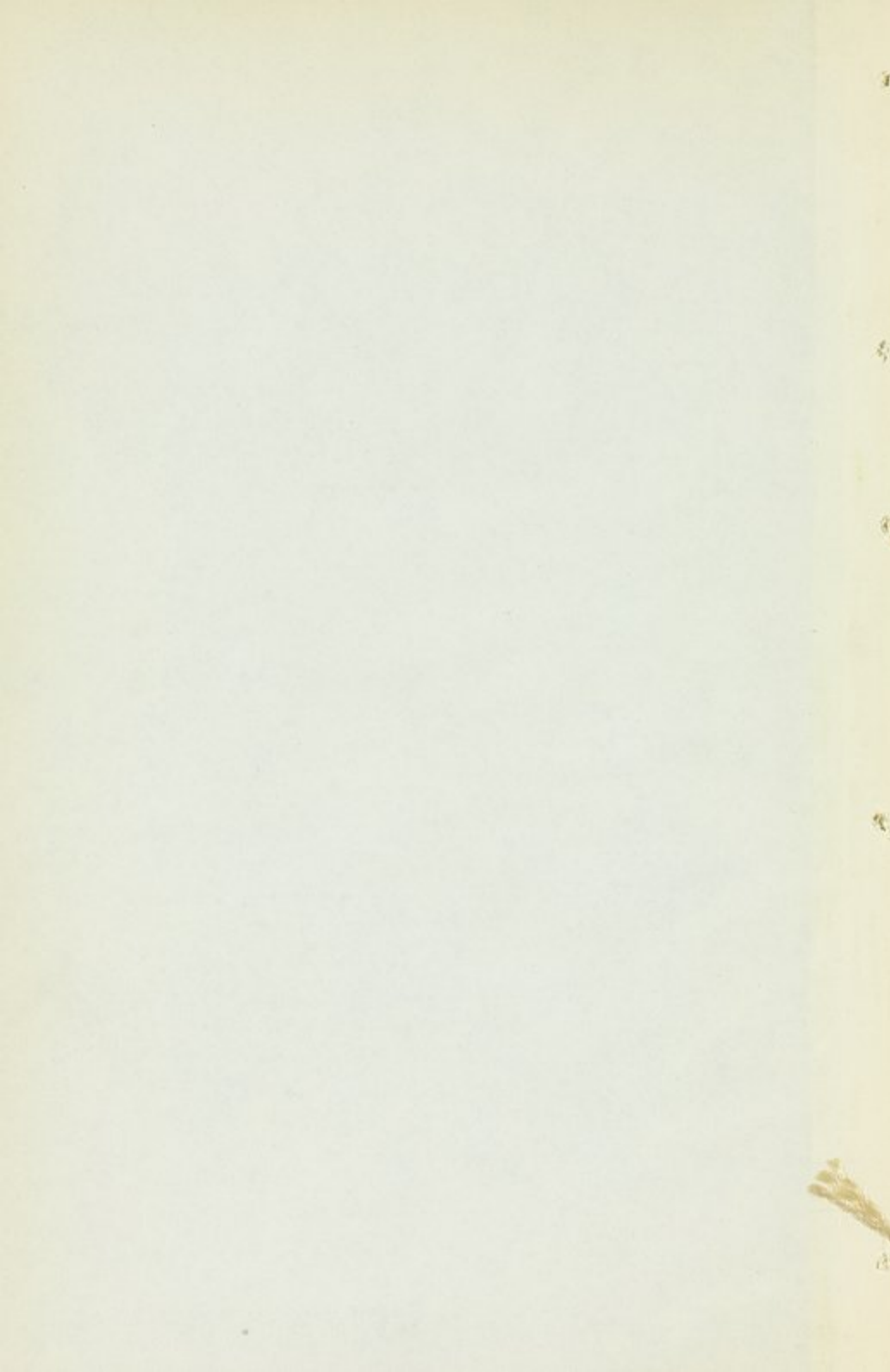
۳ - تقریرات مجلس درس عروه آیه... العظمی آقای حاج شیخ عباسعلی

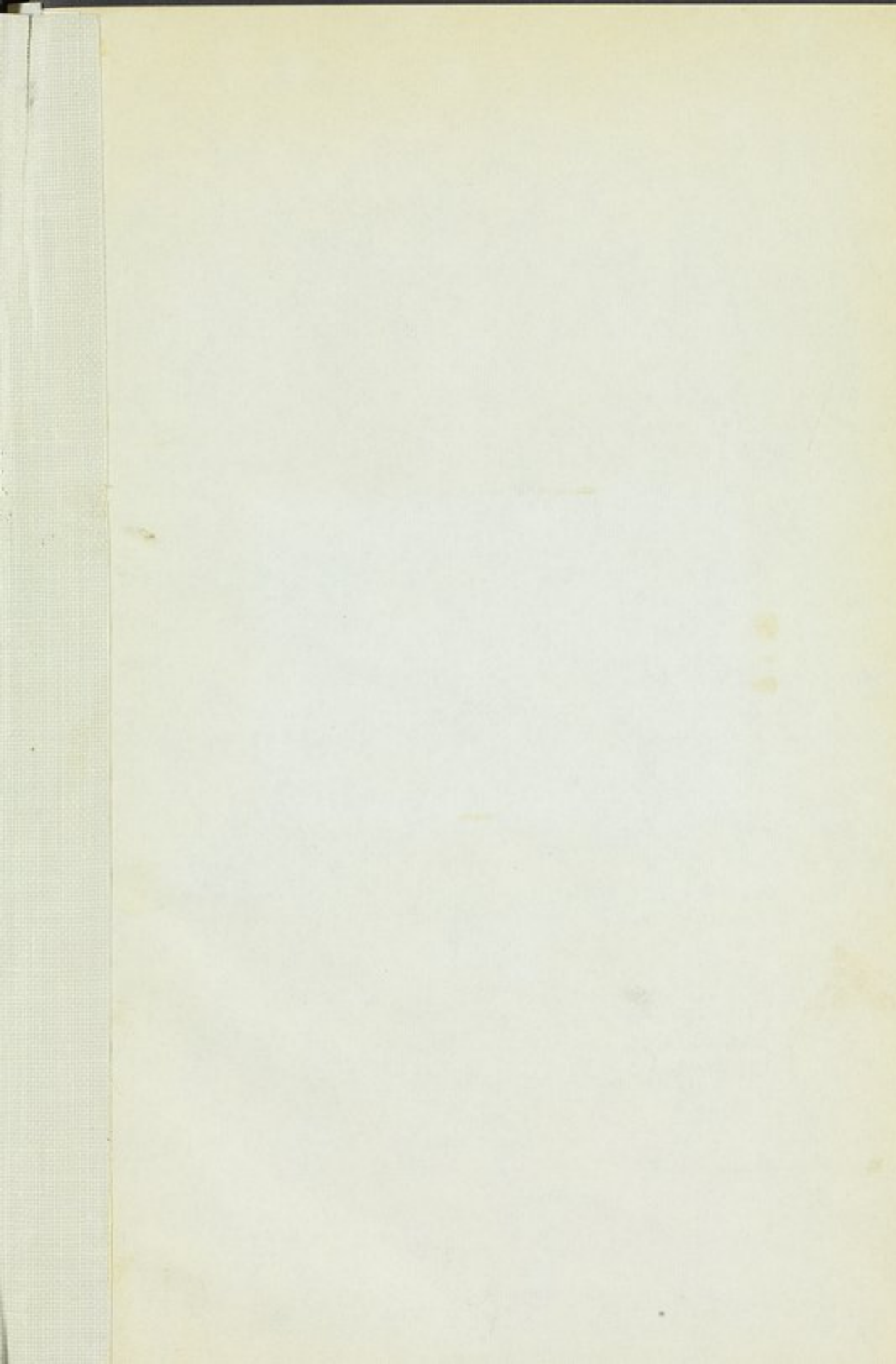
شاهرودی (ره)

۴ - رد باب و بهاء

۵ - رساله فی البداء

۶ - فلسفه تعدد زوجات در اسلام





LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 074328434